وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان :

التحديات التنظيمية التي تواجه المؤسسات المصرفية في تحقيق الشمول المالي في الجزائر

من إعداد الطالبين:

وزاني حنان

ذياب سعيدة

تحت إشراف الأستاذ

د. محمودي قادة

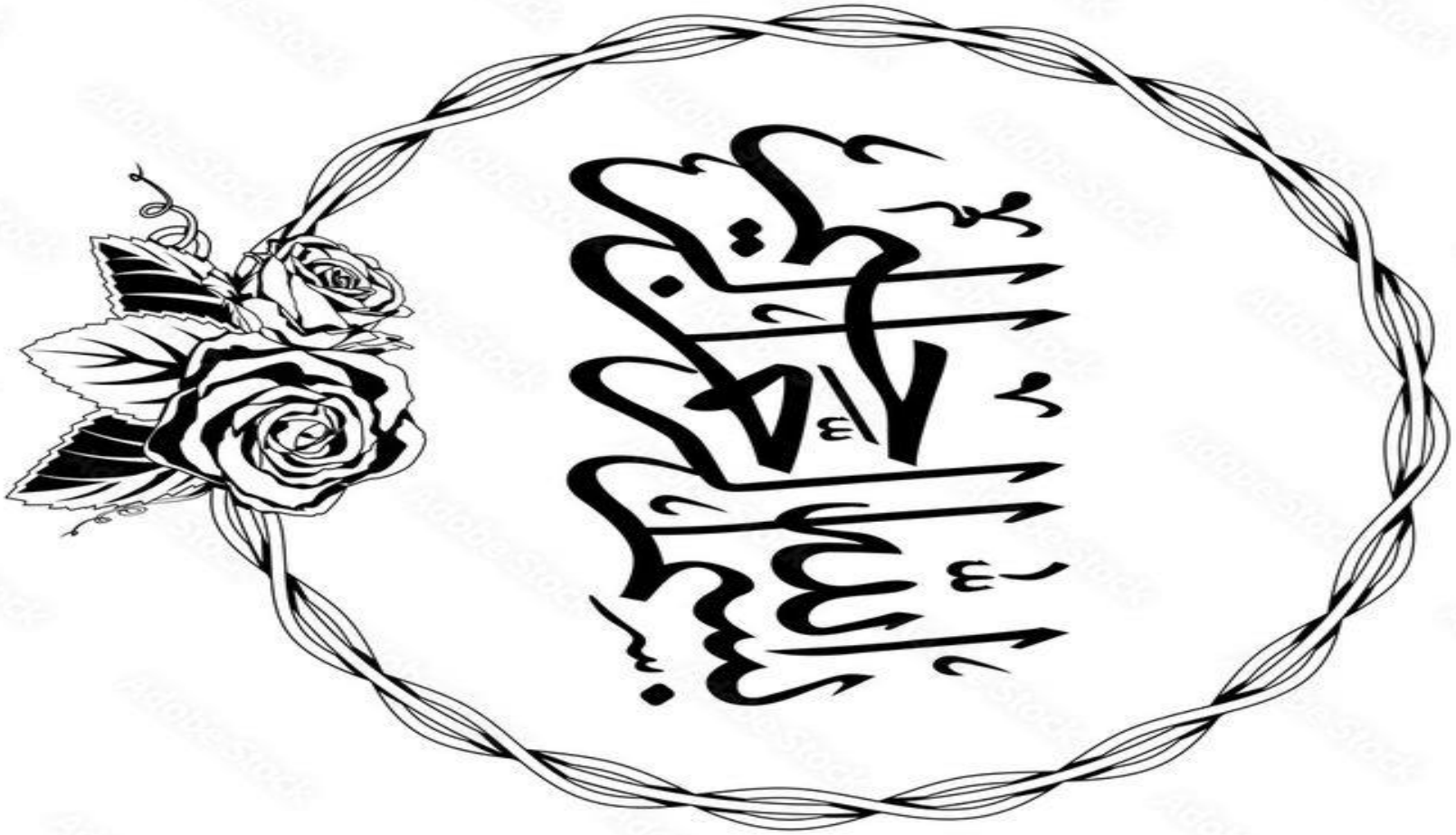
نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

اللقب والاسم	الرتبة	الصفة
		رئيسا
محمودي قادة		مشرفا
		مناقش

السنة الدراسية 2026/2025

Adobe Stock | #131473663





شكر وعرفان

الحمد والشكر لله الحي القيوم أولا وأخيرا وامتثالا لقول صلى الله

عليه وسلم:

" من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان للدكتور " محمودي قادة " الذي تكرم بقبول

الاشراف على هذه المذكرة وعلى جميع التوجيهات والملاحظات والنصائح.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بوافر التقدير والاحترام لأعضاء اللجنة المحترمين على عناء

قراءة المذكرة وقبولها وتصويبها.

وكذلك نتقدم بخالص الشكر الى كل من درسنا من أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير بجامعة سعيدة.

وفي الأخير نشكر كل من قدم لنا يد العون والمساعدة من قريب أو من بعيد ونسأل الله

عزوجل أن يجعل في ميزان حسناتهم انه قريب مجيب.





الاهداء

الحمد لله الذي وفقني في هذا العمل المتواضع الذي أهديه:

الى من جرع الكأس فارغا ليهديني قطرة حب الى من حصد

الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم الى أبي نور

دربي الذي ساندني وتعب من أجل إتمام مسيرتي الدراسية

الى أمي التي طالما رافقتني بدعائها وحرها عليا علي.

الى جدتي الغالية رحمها الله

الى كل من بعث في نفسي روح الأمل في الأوقات الصعبة وقدم

لي يد المساعدة.



ملخص الدراسة

تتمحور هذه الدراسة حول هدف رئيسي تمثل في تشخيص واقع التحديات التنظيمية وأثرها على جهود تحقيق الشمول المالي، حيث اعتمدت هذه الدراسة منهجية البحث الميداني القائم على المنهج الوصفي التحليلي لتقصي وتحليل التحديات التنظيمية التي تعترض مسار تحقيق الشمول المالي داخل المؤسسات المصرفية. وقد اعتمدت الدراسة في جانبها التطبيقي على الاستبيان كأداة رئيسية لاستقاء البيانات، مع إخضاعها لاختبارات الصدق والثبات لضمان سلامة الأداة، وذلك عبر توظيف معاملات إحصائية دقيقة وفي مقدمتها معامل 'ألفا كرونباخ' لقياس الاتساق الداخلي، ومعامل ارتباط 'بيرسون' للتحقق من الصدق البنائي.

وقد تركز التحليل على قياس أربعة أبعاد تنظيمية محورية تمثلت في (الإطار التشريعي والامتثال القانوني، الثقة في البيئة التنظيمية، تسعيرة الخدمة المصرفية والقدرة على الوصول إليها، وحماية الخصوصية)، حيث استهدفت الدراسة عينة من الكوادر المهنية والخبراء في القطاع البنكي.

وبناءً على المعالجة الإحصائية للبيانات باستخدام برنامج(SPSS) ، خلصت النتائج إلى أن تسعيرة الخدمات المصرفية والقدرة على الوصول إليها تمثل المتغير المستقل الأكثر تأثيراً وجوهرية في تعزيز الشمول المالي. كما أثبتت نتائج التحليل الاستدلالي أن الأبعاد التنظيمية الأربعة مجتمعة تمتلك قدرة تفسيرية عالية لتفسير التباين في مستويات الوصول للخدمات المالية، وهو ما يبرهن على الأهمية الإستراتيجية للتكامل بين التحديث القانوني المستمر ونشر الوعي المالي لضمان فاعلية النظام المصرفي.

الكلمات المفتاحية

الشمول المالي، التحديات التنظيمية، المؤسسات المصرفية، الخدمات المصرفية.

Abstract:

This study focuses on a primary objective: diagnosing the reality of regulatory challenges and their impact on achieving financial inclusion. To this end, a field research methodology based on a descriptive-analytical approach was adopted to investigate and analyze the regulatory barriers hindering financial inclusion within banking institutions. In its empirical dimension, the study utilized a structured questionnaire as the primary tool for data collection. The instrument underwent rigorous validity and reliability testing to ensure its integrity, employing precise statistical measures, most notably Cronbach's Alpha for internal consistency and Pearson's Correlation Coefficient for construct validity.

The analytical framework concentrated on measuring four pivotal regulatory dimensions: (The Legislative Framework and Legal Compliance, Trust in the Regulatory Environment, Banking Service Pricing and Accessibility, and Privacy Protection). The study targeted a purposive sample of professionals and experts within the banking sector.

Based on the statistical processing of data using SPSS, the findings revealed that Banking Service Pricing and Accessibility represents the most significant and influential independent variable in enhancing financial inclusion. Furthermore, inferential analysis results demonstrated that the four regulatory dimensions collectively possess a high explanatory power regarding the variance in financial service access levels. This underscores the strategic importance of integrating continuous legal modernization with financial literacy to ensure the overall effectiveness of the banking system.

Keywords:

Financial Inclusion, Regulatory Challenges, Banking Institutions, Banking Services

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
اهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة عامة	[ب–و]
الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي	
تمهيد الفصل الأول	**2**
المبحث الأول: عموميات حول الشمول المالي	**3**
المطلب الأول: ماهية حول الشمول المالي	**3**
الفرع الأول: نشأة وتطور الشمول المالي	**3**
الفرع الثاني: مفهوم الشمول المالي	**4**
الفرع الثالث: عناصر الشمول المالي	**5**
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي	**6**
الفرع الأول: أهمية الشمول المالي	**6**
الفرع الثاني: أهداف الشمول المالي	**7**
الفرع الثالث: دور الشمول المالي	**7**
المطلب الثالث: مبادئ وأبعاد الشمول المالي	**10**
الفرع الأول: مبادئ الشمول المالي	**10**
الفرع الثاني: أبعاد الشمول المالي	**11**
الفرع الثالث: الجهات المعنية بتحقيق الشمول المالي	**12**
المبحث الثاني: مؤشرات وسياسات الشمول المالي	**14**
المطلب الأول: مؤشرات الشمول المالي	**14**
الفرع الأول: مؤشر قياس بعد الوصول الى الخدمات المالية ومؤشر بعد استخدام الخدمات المالية	**14**
الفرع الثاني: ضعف الاشتمال المالي	**15**
الفرع الثالث: الشروط الأساسية لمؤشرات الشمول المالي	**16**
المطلب الثاني: سياسات الشمول المالي	**17**

الفرع الأول: الوكيل البنكي والدفع عبر وسائل الاتصال المحمول	17
الفرع الثاني: تنويع مقدمي الخدمات وإصلاح المصارف الحكومية	17
الفرع الثالث: حماية المستهلك ولوائح الهوية المحمولة	18
المطلب الثالث: متطلبات ومصادر بيانات الشمول المالي	18
الفرع الأول: متطلبات الشمول المالي	18
الفرع الثاني: مصادر بيانات الشمول المالي	19
الفرع الثالث: دور الشمول المالي في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر	21
المبحث الثالث: استراتيجيات ومظاهر الشمول المالي	22
المطلب الأول: استراتيجيات ودور البنك الدولي في تعزيز الشمول المالي	22
الفرع الأول: دور مجموعة البنك الدولي	22
الفرع الثاني: أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي	22
الفرع الثالث: دور المصارف المركزية والجهات الرقابية في تعزيز الشمول المالي	23
المطلب الثاني: مظاهر الشمول المالي	23
الفرع الأول: التحرير المالي وقاعدة 3D	23
الفرع الثاني: المشتقات المالية	25
الفرع الثالث: مزايا الشمول المالي	25
المطلب الثالث: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي	26
الفرع الأول: تعريف التكنولوجيا المالية	26
الفرع الثاني: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي	26
الفرع الثالث: الشمول المالي الرقمي	29
خلاصة الفصل الأول	30
الفصل الثاني: التحديات التنظيمية وواقع الشمول المالي	
المبحث الأول: العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي	33
المطلب الأول: علاقة الشمول المالي باستقرار المالي والنزاهة المالية	33
الفرع الأول: الارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي	33
الفرع الثاني: أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي	34
الفرع الثالث: العلاقة بين الشمول المالي والنزاهة المالية	35
المطلب الثاني: دور البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر	36
الفرع الأول: ركائز دعم البنية التحتية المالية	36
الفرع الثاني: دور الحماية المالية للمستهلك في تعزيز الشمول المالي والتثقيف المالي	37

الفرع الثالث: تطوير خدمات ومنتجات مالية	**39**
المطلب الثالث: واقع الخدمات المصرفية الالكترونية بالبنوك الجزائرية	**40**
الفرع الأول: الخدمات المصرفية الالكترونية	**40**
الفرع الثاني: انواع الخدمات المصرفية الالكترونية	**41**
الفرع الثالث: الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة من طرف البنوك العمومية في الجزائر	**42**
المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر	**47**
المطلب الأول: الشمول المالي في الجزائر وعلاقته بالصيرفة الإسلامية	**47**
الفرع الأول: واقع الخدمات المالي الحديثة في الجزائر	**47**
الفرع الثاني: الاطار التنظيمي والقانوني لنهج الشمول المالي في الجزائر	**48**
الفرع الثالث: علاقة الشمول المالي بالصيرفة الإسلامية	**49**
المطلب الثاني: العلاقة بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية	**49**
الفرع الأول: تأثير الشمول المالي على الابتكار المصرفي	**49**
الفرع الثاني: البنية التحتية للقطاع المصرفي	**50**
الفرع الثالث: الدور الحكومي والشمول المالي	**50**
المطلب الثالث: انعكاسات الشمول المالي	**51**
الفرع الأول: اهتمام الشمول المالي بالجانب الاجتماعي	**51**
الفرع الثاني: أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي	**51**
الفرع الثالث: الية تأثير الشمول المالي على فعالية السياسة النقدية في استقرار الأسعار	**51**
المبحث الثالث: تحديات تنظيمية التي تواجه المؤسسات المصرفية في تحقيق الشمول المالي والجهود المبتكرة لتجاوزها.	**53**
المطلب الأول: تحديات الشمول المالي	**53**
الفرع الأول: عراقيل تطور الشمول المالي في بعض الدول العربية	**53**
الفرع الثاني: المخاطر المرتبطة بالشمول المالي	**54**
الفرع الثالث: التحديات المرتبطة بتحقيق الامتثال التنظيمي في النشاط المصرفي	**56**
المطلب الثاني: تحديات تنظيمية للشمول المالي الرقمي والتقني	**57**
الفرع الأول: تحديات وعوائق التكنولوجيا المالية في تعزيز خدمة رقمية	**57**
الفرع الثاني: تحديات الشمول المالي الرقمي	**57**
الفرع الثالث: تحديات الشمول المالي في البنوك الجزائرية	**59**
المطلب الثالث: طرق معالجة للتحديات التنظيمية للشمول المالي	**60**
الفرع الأول: حلول للتحديات التي تواجه الشمول المالي	**60**

الفرع الثاني: دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر	**61**
الفرع الثالث: التمويل الرقمي كوسيلة لتعزيز الشمول المالي	**62**
خلاصة الفصل الثاني	**64**
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
المبحث الأول: منهجية الدراسة	**66**
المطلب الأول: أدوات جمع البيانات	**66**
المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	**70**
المبحث الثاني: تحليل النتائج واختبار الفرضيات	**75**
المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الاستبيان	**75**
المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة	**83**
نتائج الدراسة	**90**
خاتمة عامة	**92**
قائمة المصادر والمراجع	**95**

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي	34
02	الخدمات المصرفية الالكترونية	42
03	مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي الجزائري	46
04	مقياس سلم ليكرت الخماسي	66
05	ارتباط فقرات بعد الإطار التشريعي والامتثال القانوني مع درجة البعد الكلية	67
06	ارتباط فقرات بعد الثقة في البيئة التنظيمية مع درجة البعد الكلية	67
07	ارتباط فقرات بعد تسعيرة الخدة المصرفية والقدرة على الوصول إليها مع درجة البعد الكلية	68
08	ارتباط فقرات بعد حماية الخصوصية مع درجة البعد الكلية	69
09	ارتباط فقرات بعد العمليات المالية مع درجة البعد الكلية	69
10	معامل ألفا–كرونباخ(Cronbach's Alpha)	70
11	توزيع العينة حسب الجنس	71
12	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	71
13	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	72
14	توزيع العينة حسب الوظيفة الحالية	73
15	تحديد الاتجاه حسب قيم المتوسط المرجح	75
16	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول بعد الإطار التشريعي والامتثال القانوني	75
17	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول بعد الثقة في البيئة التنظيمية	76
18	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول بعد تسعيرة الخمدة المصرفية والقدرة على الوصول إليها	78
19	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول بعد حماية الخصوصية	79
20	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول محور الشمول المالي	80
21	قيم معامل ارتباط بيرسون بين التحديات التنظيمية بأبعادها المختلفة مع الأداء الشمول المالي	82

22	تحليل التباين لتأثير أبعاد التحديات التنظيمية الأساسئية المرتبطة بالشمول المالي على الشمول المالي	83
23	تحليل الانحدار المتعدد لأثر ابعاد التحديات التنظيمية الأساسئية المرتبطة بالشمول المالي على الشمول المالي	83
24	تحليل التباين لتأثير التحديات التنظيمية الأساسئية المرتبطة بالشمول المالي على الشمول المالي	84
25	تحليل الانحدار لأثر التحديات التنظيمية الأساسئية المرتبطة بالشمول المالي على الشمول المالي	84
26	تحليل التباين لتأثير الإطار التشريعي والامتثال القانوني على الشمول المالي	86
27	تحليل الانحدار لأثر الإطار التشريعي والامتثال القانوني على الشمول المالي	86
28	تحليل التباين لتأثير الثقة في البيئة التنظيمية على الشمول المالي	87
29	تحليل الانحدار لأثر الثقة في البيئة التنظيمية على الشمول المالي	87
30	تحليل التباين لتأثير تسعيرة الخدة المصرفية والقدرة على الوصول إليها على الشمول المالي	88
31	تحليل الانحدار لأثر تسعيرة الخدة المصرفية والقدرة على الوصول إليها على الشمول المالي	88
32	تحليل التباين لتأثير حماية الخصوصية على الشمول المالي	89
33	تحليل الانحدار لأثر حماية الخصوصية على الشمول المالي	89

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	عناصر الشمول المالي	5
02	أبعاد الشمول المالي	12
03	حلقات الفقر والمفارغة	15
04	عوامل التمكين الحاسمة ومحركات الوصول الى استخدام المدفوعات الرقمية	28
05	توزيع العينة حسب الجنس	71
06	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	72
07	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	73
08	توزيع العينة حسب الوظيفة الحالية	74

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان
01	مخرجات برنامج SPSS



مقدمة

المقدمة

يشهد النظام المالي والمصرفي في الوقت الراهن تحولات متسارعة بفعل العولمة المالية والتقدم التكنولوجي وتزايد متطلبات الحوكمة والرقابة، الأمر الذي فرض على المؤسسة المصرفية تحديات جديدة تتجاوز الوظائف التقليدية المتمثلة في جمع الودائع ومنح القروض، لتشمل أدوارًا تنموية واجتماعية تهدف إلى تعزيز الإدماج المالي وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية الرسمية وفي هذا الإطار، أصبحت قدرة المؤسسة المصرفية على الاستجابة لهذه التحولات عنصرًا حاسمًا في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي وتعزيز العدالة في النفاذ إلى الموارد المالية.

وتكتسب مسألة الشمول المالي أهمية متزايدة باعتبارها أحد المحاور الأساسية للسياسات الاقتصادية والمالية الحديثة، حيث تسعى الدولة والهيئات الرقابية إلى تشجيع المؤسسة المصرفية على تطوير منتجات وخدمات مالية ملائمة لمختلف الفئات خاصة الفئات ذات الدخل المحدود، وسكان المناطق الريفية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بهدف تقليص الفجوة بين الفئات المحرومة وغير المحرومة ماليًا. غير أن جهود المؤسسة المصرفية في هذا المجال تظل مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالإطار التنظيمي والتشريعي الذي يحكم نشاطها، إذ يشكل هذا الإطار عاملاً مزدوج التأثير فهو من جهة يهدف إلى ضمان سلامة النظام المالي وحماية المودعين ومكافحة غسل الأموال ومن جهة أخرى قد يتحول في حال اتسامه بالجمود أو التعقيد المفرط إلى عائق أمام توسيع نطاق الخدمات المالية وتبسيط إجراءات الوصول إليها، بما يحد من فعالية سياسات الشمول المالي على مستوى المؤسسة

وفضلاً عن ذلك تبرز تحديات تنظيمية أخرى مرتبطة بحماية المستهلك المالي، وشفافية المعلومات، وتسعير الخدمات، حيث يتطلب تعزيز الشمول المالي وجود أطر تنظيمية تضمن تحقيق التوازن بين حماية حقوق الزبائن وتشجيع المؤسسة المصرفية على توسيع نشاطها كما أن ضعف الثقافة المالية لدى بعض الفئات يزيد من تعقيد مهمة المؤسسة المصرفية، ويستلزم تنسيقًا أكبر بين الجهود التنظيمية والسياسات التوعوية.

1 طرح الإشكالية

ما أثر التحديات التنظيمية بأبعادها المختلفة على تحقيق الشمول المالي لدى المؤسسات المصرفية؟

2 الأسئلة الفرعية

- ما المقصود بالشمول المالي وماهي أهم أبعاده في النظام المصرفي؟
- كيف تأثر التحديات التنظيمية على قدرة المؤسسات المصرفية في تحقيق الشمول المالي؟
- كيف تساهم المؤسسات المصرفية في تحقيق الشمول المالي؟

3 /الفرضيات

هناك أثر ذو دلالة إحصائية للتحديات التنظيمية بأبعادها على تحقيق الشمول المالي.

4/ أسباب اختيار الموضوع

- حداثة موضوع الشمول المالي وارتباطه بأداء المؤسسات المالية في الوقت الحالي.

– ارتباط الموضوع بالتطورات التشريعية والرقابية في القطاع المصرفي.
– تعدد وتعقيد التحديات التنظيمية التي تؤثر على قدرة البنوك في تحقيق أهداف الشمول المالي

5/أهداف الدراسة

– التعرف على مفهوم الشمول المالي وأهميته في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
– تحديد أبرز التحديات التنظيمية التي تواجه المؤسسة المصرفية في سعيها لتحقيق الشمول المالي.
– تأثير التحديات التنظيمية على قدرة البنوك توسيع، الخدمات المالية للفئات غير المشمولة.

6أهمية الدراسة

– تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تسلط الضوء على التحديات التنظيمية التي تواجه المؤسسات المصرفية في الجزائر في سبيل تحقيق الشمول المالي، باعتباره أحد الركائز الأساسية كما تساهم في دعم صناع القرار والمؤسسات المصرفية من خلال اقتراح إصلاحات تنظيمية من شأنها تعزيز إدماج مختلف فئات المجتمع في النظام المالي الرسمي.

7حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تناول البحث الراهن موضوع" التحديات التنظيمية التي تواجه المؤسسات المصرفية في تحقيق الشمول المالي"

الحدود المكانية: توسعت الحدود المكانية للدراسة على عدة مؤسسات مصرفية ابتداءا من بنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وبنك الخليج الجزائري

الحدود الزمانية: الدراسة الميدانية للبحث من خلال القيام بالتربص في المؤسسات المصرفية المذكورة سابقا من الفترة الممتدة 15أفريل 2026الى حدود 29أفريل 2026

8 /منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي في عرض بعض المفاهيم حول الشمول المالي بما كتب حوله وبالادبيات السابقة وكذا المنهج التحليلي من خلال التحليلات الخاصة بالشمول المالي في الجزائر.

9 / هيكل الدراسة

للالمام بالجانب النظري والتطبيقي للبحث وللأجابة على الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم هذا البحث الى ثلاثة فصول يمكن عرضها كالتالي:

الفصل الأول: تمحور حول الاطار النظري للشمول المالي والذي يندرج حول ثلاثة مباحث بحيث كل مبحث يتشكل من ثلاثة مطالب وكل مطلب يحتوي على ثلاثة فروع.

الفصل الثاني: تمحور حول واقع الشمول المالي والتحديات التنظيمية التي تواجهه في المؤسسات المصرفية والذي يندرج حول ثلاثة مباحث بحيث كل مبحث يتشكل من ثلاثة مطالب وكل مطلب يحتوي على ثلاثة فروع.

الفصل الثالث: هو عبارة عن دراسة تطبيقية للموضوع في مجموعة المؤسسات المصرفية.

10/الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي لها صلة بالموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر وبعد الاطلاع على البحوث السابقة اخترنا الدراسات التالية:

الدراسات باللغة العربية

1- دراسة مروة كردوسي أطروحة دكتوراه بعنوان: دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي – دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، السنة 2023-2024.

سعت هذه الدراسة إلى تحليل وإبراز الدور الذي تؤديه التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال دراسة تطور تبني الحلول المالية الحديثة على المستويين الوطني والدولي، مع الوقوف على أبرز مؤشرات الشمول المالي وتفسير دلالاتها. كما هدفت إلى استكشاف مدى إسهام شركات التكنولوجيا المالية في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لفهم مختلف الأبعاد المرتبطة بالموضوع.

2- دراسة معمري، أوكيل حميدة مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية بعنوان: واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر" المجلد الأول. العدد 1 (ديسمبر 2019).

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر من خلال توضيح مفهومه وركائزه الأساسية، وإبراز أهميته في دعم الإدماج المالي، مع استعراض أبرز المؤشرات المعتمدة في قياسه. كما تسعى إلى تشخيص مستوى تطبيقه في الجزائر ومقارنته ببعض الدول المتقدمة، بهدف تحديد الفجوات القائمة والكشف عن أهم التحديات التي تعيق تحقيقه، خاصة ما يتعلق بضعف الثقافة المالية ومحدودية الوصول إلى الخدمات المصرفية.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال عرض الإطار النظري لمفهوم الشمول المالي وتحليل مختلف مؤشراته، إلى جانب استخدام أسلوب المقارنة لتقييم وضع الجزائر بالنسبة لغيرها من الدول، وذلك بالاعتماد على البيانات والإحصائيات المتاحة.

3 - مرنيز، رحمة. أطروحة دكتوراه بعنوان " **تأثير الشمول المالي على الاستقرار المصرفي -دراسة قياسية-**" [شعبة العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية وبنوك]. جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر 2025/2024..

تهدف هذه الدراسة الى تحليل العلاقة الكامنة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي، وذلك ضمن سياق زمني يمتد من عام 2009 إلى 2023 .في هذا الإطار، جرى تطوير مؤشر مركب لقياس استقرار البنوك الجزائرية، ليُستخدم كمتغير تابع .وقد استندت الدراسة إلى المنهجين الوصفي والقياسي، مطبقة إياهما على بيانات مالية ومصرفية جُمعت من مصادر متعددة، مع تركيز التحليل بشكل أساسي على استكشاف تأثير متغيرات الشمول المالي على مؤشر الاستقرار المصرفي.

الدراسات باللغة الأجنبية

1 d'Économie et de Statistique Appliquée. Volume 20, Numéro 01, Juin 2023 ISSN:1112-234X EISSN : 2600-6642 The efforts of the Bank of Algeria to strengthen financial inclusion in Algeria in the face of the spread of the pandemic (covid-19)

تهدف هذه الدراسة الى تحليل الجهود التي بذلها بنك الجزائر لتعزيز الشمول المالي في الجزائر خلال فترة انتشار جائحة كورونا، من خلال تسليط الضوء على السياسات والإجراءات المتخذة لدعم الوصول إلى الخدمات المالية وتوسيع استخدامها، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والصحية التي فرضتها الجائحة. كما تسعى الدراسة إلى تقييم مدى فعالية هذه الجهود في ضمان استمرارية الخدمات المالية وتعزيز الإدماج المالي لمختلف فئات المجتمع..

2 - https://www.bankingly.com/news/financial-inclusion--what-are-the-risks-opportunities-and-challenges-

تهدف هذه الدراسة إلى تناول موضوع الشمول المالي من خلال التعرف على أهم الفرص التي يوفرها في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، مع إبراز التحديات والمخاطر التي قد تعيق تحقيقه، إضافة إلى بيان دور الابتكار المالي والتكنولوجيا الرقمية في دعم الخدمات المالية وتعزيز وصولها إلى مختلف فئات المجتمع.

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة

1- أوجه التشابه

- تمحورت الدراسات السابقة حول الشمول المالي وأهميته في تطوير القطاع المصرفي.
- إبراز دور التكنولوجيا المالية والخدمات الرقمية في تعزيز الشمول المالي.
- الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الموضوع.
- الإشارة إلى وجود تحديات وصعوبات تحد من تحقيق الشمول المالي.

2 -أوجه الاختلاف:

- اختلاف مجال الدراسة بين التكنولوجيا المالية، واقع الشمول المالي، والاستقرار المصرفي.
- التباين في الفترة الزمنية والمجال المكاني للدراسات.
- اختلاف المناهج المستخدمة بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي.
- تركيز الدراسة الحالية على التحديات التنظيمية التي تواجه المؤسسات المصرفية في تحقيق الشمول المالي.

3 الإضافة المنتظرة للدراسة

تمثل الإضافة المنتظرة لهذه الدراسة في تسليط الضوء على أبرز التحديات التنظيمية التي تواجه المؤسسات المصرفية في الجزائر في سبيل تحقيق الشمول المالي، وذلك من خلال تحليل واقع البيئة التنظيمية ومدى تأثيرها على توسيع نطاق الخدمات المالية لفئات المجتمع المختلفة. كما تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية تطوير القوانين والإجراءات المصرفية بما يواكب التحولات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة، مع تقديم بعض المقترحات التي من شأنها تعزيز فعالية المؤسسات المصرفية وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات المالية. وتكمن إضافة هذه الدراسة أيضًا في تميزها عن الدراسات السابقة من خلال تركيزها على الجانب التنظيمي باعتباره من أهم العوامل المؤثرة في تحقيق الشمول المالي داخل البيئة المصرفية الجزائرية، مع محاولة الربط بين واقع التشريعات المصرفية ومتطلبات التطور المالي والرقمي الحديثة..

الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي

تمهيد الفصل الأول

شهدت مسألة الشمول المالي اهتمامًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، حيث تم العمل على تحقيقه وإظهار الرابط بينه وبين الرقمنة لدعم الدول، خصوصًا تلك التي لا تزال نامية، مما يساعدها على تقليل الفقر وزيادة قدرة الأفراد والشركات الصغيرة على إدارة أعمالهم ب أعمالهم بطرق تتناسب مع التغيرات في النظام المالي العالمي. بالرغم من التقدم الكبير الذي حققه قطاع الخدمات المالية بسبب الابتكارات التكنولوجية، إلا أن أكثر سكان العالم محرومون من الخدمات المالية الرسمية. لهذا السبب، زادت جهود المجتمع الدولي لتعزيز الشمول المالي في البنوك عن طريق إشراك جميع الفئات الضعيف والمهمشة، من خلال توفير فرص وخدمات تلبي احتياجاتهم لذلك سيتم في هذه الدراسة التطرق بالتفصيل الى مايلي:

المبحث الأول: عموميات حول الشمول المالي

المبحث الثاني: مؤشرات وسياسات الشمول المالي

المبحث الثالث: استراتيجيات ومظاهر الشمول المالي

المبحث الأول: عموميات حول الشمول المالي

تمهيد

يعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية2008، حيث أصبح واضحا الاهتمام من قبل المؤسسات الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بموضوع الشمول المالي، ومن خلال هذا المبحث سنحاول الالمام بأساسيات ومختلف العناصر الخاصة به.

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي

الفرع الأول: نشأة وتطور الشمول المالي

شهد مفهوم الشمول المالي تطورًا ملحوظًا منذ فترة التسعينيات من القرن الماضي، حيث تناولت الدراسات المبكرة التحديات التي تعترض فئات معينة من المجتمع في الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية، مما أسهم في بلورة مصطلح "الشمول المالي ."وقد ظهر هذا المصطلح للمرة الأولى عام 1999، في سياق تحديد المعوقات التي تحول دون انتفاع الأفراد من الخدمات المالية المتاحة ضمن المنظومة الاقتصادية . وفي عام 2011، بادرت مجموعة البنك الدولي بإطلاق قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي Global) (Findex، التي تقدم مؤشرات كمية لتقييم أنماط سلوك الأفراد في مجالات الادخار، والاقتراض، والمدفوعات، وإدارة المخاطر المالية.

في سياق متصل، شرعت مجموعة البنك الدولي عام 2013 في إطلاق مبادرة تستهدف توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية لكافة شرائح المجتمع بحلول عام 2020، إسهامًا في دعم الاندماج المالي . وكشفت نتائج تقرير التنمية المالية العالمية أن قرابة ثلثي المشرعين والجهات التنظيمية قد ضمنوا دعم الشمول المالي في أولوياتهم التشريعية والرقابية، بينما تبنت قرابة خمسين دولة سياسات واستراتيجيات رسمية تعزز هذا المسار .وعلى الصعيد الدولي، بادرت مجموعة العشرين في عام 2010 بإطلاق مبادرة الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي، بهدف مساندة صانعي القرار في الدول الأعضاء في جهودهم الرامية إلى الارتقاء بمستويات الشمول المالي، وذلك اعترافًا بأهميته كركيزة جوهرية للتنمية المستدامة.

من منظور تعريفي، يُفهم الشمول المالي على أنه العمل على تمكين مختلف شرائح المجتمع، ولا سيما الفئات الأكثر عرضة للخطر وذات الدخل المنخفض، من الحصول على خدمات مالية ملائمة، ومتاحة في التوقيت المناسب، وبتكلفة مقبولة .ويسعى هذا المفهوم إلى دمج الأفراد المستبعدين من النظام المصرفي ضمن المنظومة المالية الرسمية، مما يمكنهم من الانتفاع بخدمات الادخار، والتحويلات المالية، والمدفوعات، والائتمان، والتأمين .إن تحقيق توسيع الشمول المالي يتطلب استحداث منتجات وخدمات مالية

مبتكرة تتوافق مع المتطلبات المحددة لمختلف الفئات المستهدفة، إلى جانب تقوية آليات إدارة المخاطر المصاحبة لها.[1]

الفرع الثاني: مفهوم الشمول المالي

التعريف اللغوي

اشتُقّت في اللسان العربي ألفاظ متعددة تدل على مفهوم الشمول، مثل: يشمل، شمول، شامل، والمفعول مشمول، حيث يُقال: "شمل الأمر القوم" بمعنى عمّهم، و"اشتمل على كذا" أي احتواه وتضمنه. وفي السياق المالي، يظهر هذا المفهوم بأشكال ومصطلحات متنوعة مثل: الشمول المالي، الشمولية المالية، الإدماج المالي، الاحتواء المالي، الدمج المالي، القبول الشامل، أو النفاذ إلى التمويل. ورغم اختلاف هذه المصطلحات، فإنها تتقاطع جميعها في دلالتها على تمكين الأفراد من الوصول إلى الخدمات المالية، في مقابل مفاهيم تدل على الحرمان أو التهميش المالي، كالاستبعاد المالي، الاستثناء المالي، الإقصاء المالي، والحرمان المالي. [2]

تعريف 01: عرَّف الشمول المالي، حسب البنك الدولي، بأنه قدرة الأفراد والشركات على الوصول إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية، مثل المعاملات، والمدفوعات، والادخار، والائتمان، والتأمين. ويشمل ذلك أن تكون هذه الخدمات بأسعار معقولة، وملائمة لاحتياجاتهم اليومية، كما يجب أن تُقدَّم من قبل مؤسسات مالية موثوقة ومسؤولة. ويهدف الشمول المالي، من منظور البنك الدولي، إلى تمكين الأفراد من إدارة أموالهم بشكل أفضل، والمساهمة في تحسين مستوى معيشتهم، ودعم نمو الأعمال الصغيرة، والمشاركة الفاعلة في الاقتصاد، بما يخلق فرصاً عادلة ومتساوية لجميع المواطنين.[3]

تعريف02: تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

حسب رأينا من خلال منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يشير الشمول المالي إلى الحالة التي يتمكن فيها كل فرد وكل شركة من الوصول العادل والمتساوي إلى الخدمات والمنتجات المالية الأساسية بأسعار معقولة، مما يمكنهم من المشاركة الكاملة في النشاط الاقتصادي، وإدارة أموالهم بفعالية، والتمتع بالفرص الاقتصادية، وبالتالي تعزيز المساواة في الفرص ودعم النمو الاقتصادي. [4]

---

[1]– جواني صونيا. مرميت عديلة مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة بعنوان' دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي – تجربة البحرين– " السنة (2021) الصفحة (272).

2–مرنيز، رحمة. بعنوان " تأثير الشمول المالي على الاستقرار المصرفي –دراسة قياسية–" [أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص .مالية وبنوك]. جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر السنة جامعية (2024,2025) الصفحة 35

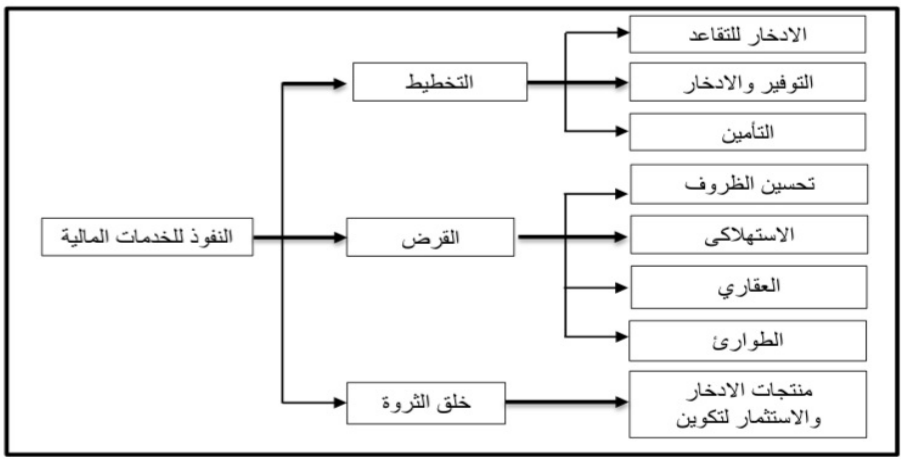
[3]– مرنيز رحمة مرجع سبق ذكره صفحة (04)

[4]– قاسي يسمينة ومزيان توفيق دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية بعنوان "**دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة** " مجلة المنهل الاقتصادي ، المجلد 05 العدد 01 ماي 2022 م جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي .الجزائر.

الفرع الثالث: عناصر الشمول المالي

يُعدّ الشمول المالي منظومة متكاملة تضمّ مجموعة من العوامل والمكوّنات التي تتفاعل فيما بينها بهدف ضمان إتاحة الخدمات والمنتجات المالية لجميع فئات المجتمع دون تمييز. فهو لا يقتصر على توفير هذه الخدمات فحسب، بل يمتدّ ليشمل سهولة الوصول إليها، والقدرة على استخدامها بفعالية، والاستفادة منها في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمؤسسات. ويُبرز الشكل الموالي جملة من العناصر الأساسية التي يقوم عليها الشمول المالي، مع الإشارة إلى إمكانية إضافة عناصر أخرى تبعًا لخصوصيات البيئة الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة أو منطقة، وما تفرضه من متطلبات تنظيمية وتنموية مختلفة.[1]

الشكل 1: عناصر الشمول المالي



المصدر: من اعداد مرنيز رحمة مرجع سبق ذكره صفحة4

يوضح الشكل أعلاه عناصر الشمول المالي التي تضمن وصول الأفراد بشكل كامل إلى الخدمات المالية. ويُعد التخطيط للطوارئ أحد العناصر الأساسية، حيث يمثل الجانب الأمني للشمول المالي، ويشمل توفير الحماية المالية لمواجهة المخاطر المحتملة من خلال وسائل متعددة، مثل التأمين بأنواعه، وإتاحة القروض للأفراد لتعزيز قدرتهم على الإنفاق والاستثمار وتحقيق أهدافهم المالية. أما جانب الاستثمار فيمثل بعدًا آخر من أبعاد الشمول المالي، إذ يمنح الأفراد القدرة على بناء ثرواتهم عبر الحصول على التوجيه المالي اللازم لتحقيق الاستقرار والاكتفاء المالي على المدى الطويل. ويشمل ذلك الاستثمار في الأسهم، والسندات، وصناديق الاستثمار، والعقارات، ووسائل الادخار المختلفة، بما يعزز من قدرة الأفراد على زيادة ثرواتهم وتحقيق أهدافهم المالية المستقبلية.

[1]– مرنيز رحمة مرجع سبق ذكره صفحة (04)

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي

الفرع الأول: أهمية الشمول المالي

يُعد الشمول المالي عاملاً حاسمًا في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حيث يقلل من مخاطر النظام المالي ويساهم في النمو المستدام. يمكن تلخيص الآثار الرئيسية في المحاور التالية: [1]

1/المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تعد الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي ركيزة أساسية للحد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، بما يتسق مع خطط تحفيز النمو وتحسين مستويات المعيشة، وذلك من خلال:

– تعبئة الموارد التمويلية: استحداث قنوات تمويلية متنوعة تلبي احتياجات المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة(MSMEs) ، مما يساهم في خفض معدلات البطالة وتوليد فرص عمل للفئات محدودة الدخل والشباب.

– تمكين المرأة اقتصادياً: تقليص الفجوة التمويلية بين الجنسين، مما يحرر الطاقات الإنتاجية للمرأة ويعزز ريادة الأعمال النسائية في المجتمع.

– العدالة المجالية (الجغرافية): ضمان وصول الخدمات المالية للمناطق النائية والمهمشة، مما يقلص من حدة التفاوت التنموي بين مختلف أقاليم الدولة.

2/ تعزيز استقرار النظام المالي

تؤدي زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الرسمية إلى تعزيز حصانة النظام المصرفي؛ حيث تساهم تدفقات الودائع الجديدة في تنويع المحافظ التمويلية للبنوك وتقليل تركز المخاطر. وبحسب دراسات البنك الدولي، فإن الدول التي تتمتع بمستويات شمول مالي مرتفعة تكون أنظمتها الاقتصادية أكثر استقراراً وأقل عرضة للاضطرابات السياسية

3/ تمكين الأفراد وتحسين جودة الحياة : يعزز الانخراط في النظام المالي الرسمي من قدرة الأفراد على التخطيط لمستقبلهم، سواء عبر الاستثمار في التعليم أو إطلاق المشاريع الخاصة. كما يوفر الشمول المالي أدوات فعالة لإدارة المخاطر المالية وامتصاص الصدمات الاقتصادية المفاجئة، مما يزيد من مرونة الأفراد وقدرتهم على الاندماج الاجتماعي.

4/أتمتة النظام المالي والتحول الرقمي

يتطلب التوسع في انتشار الخدمات المالية مواكبة الثورة التكنولوجية في قطاع الاتصالات؛ حيث إن الانتقال نحو "أتمتة" التعاملات المالية وجذب مستخدمين جدد يتماشى مع متطلبات القرن الحادي والعشرين.

[1]– معمري نارجس، أوكيل حميدة "**واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر**" مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية المجلد الأول. العدد 1 (ديسمبر 2019) صفحة (30.47)

إن الاعتماد المتزايد على المدفوعات الإلكترونية يحقق كفاءة عالية ومنافع متبادلة لكل من المرسل والمستقبل، مما يمهد الطريق لنظام مالي رقمي متكامل.

الفرع الثاني: أهداف الشمول المالي

ان الجهود المبذولة لتوسيع نطاق الشمول المالي، وما يصاحبها من مبادرات لتعزيز التعاون بين الهيئات والمؤسسات المالية الدولية ضمن آليات عمل موحدة، تهدف إلى تحقيق مجموعة من الغايات الأساسية . ترمي هذه الغايات إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن تحديدها على النحو الآتي:[1]

– العمل على إتاحة الخدمات المالية لمختلف شرائح المجتمع، أفراداً ومنشآت، واستقطاب الفئات المهمشة مالياً إلى الإطار المالي، بهدف تعزيز وعيهم بأهمية هذه الخدمات.

– حماية حقوق المستفيدين من الخدمات المالية، وذلك عبر صياغة السياسات والإرشادات اللازمة، وتوضيح الحقوق والالتزامات للمتعاملين مع المؤسسات المالية، بما يكفل توفير مستوى أساسي من الثقافة المالية لديهم.

– تسيير الحصول على مصادر التمويل والاستفادة منها، بهدف الارتقاء بمستوى معيشة الأفراد.

– تحفيز مبادرات ريادة الأعمال ودعم النمو الاقتصادي، مع تمكين الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من القدرة على الاستثمار والتوسع.

– مكافحة الفقر والحد من البطالة، والمساهمة في تحقيق الازدهار والرفاه الاجتماعي .بالإضافة إلى ذلك، يهدف إلى دعم القطاع المصرفي من خلال تنويع محفظة أصوله.

– تعزيز الوعي والثقافة المالية بوسائل فعالة، وذلك من خلال تنسيق الجهود بين جميع الأطراف المعنية ضمن الإطار الاستراتيجي.

– معالجة شكاوى العملاء بجدية وباهتمام، بالإضافة إلى توفير خدمات استشارية متخصصة عند الضرورة.

– تمكين الشركات متناهية الصغر من القدرة على الاستثمار والتوسع، وهو ما يسهم بدوره في خفض معدلات الفقر والبطالة، وتحقيق الازدهار والرفاه الاجتماعي.

[1]– قندسي أمال، عبد المالك حليمة مذكرة ماستر بعنوان " **الشمول المالي وأثره في تحقيق التنمية الاقتصادية _ الجزائر_** " قسم: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي المركز الجامعي–مغنية – السنة الجامعية (2024/2023) الصفحة (11).

الفرع الثالث: دور الشمول المالي

يُمثل الشمول المالي ركيزة أساسية للتنمية الشاملة، حيث يُساهم في تعزيز الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير خدمات مالية عادلة ومستدامة لجميع شرائح المجتمع. وتتمثل هذه الأدوار في: [1]

1 الدور الاقتصادي

. تشجيع التنمية المستدامة:

يُساهم الوصول إلى الخدمات المالية في تحقيق سبعة من أهداف التنمية المستدامة الـ17، حيث أصبح الشمول المالي أولوية عالمية داعمة للسياسات الوطنية والجهات التنظيمية والوكالات الدولية.

- **تعزيز النمو والتنويع الاقتصاديين:**

يُؤمن الشمول المالي الوصول العادل إلى القطاع المالي، مُعززًا توزيع التمويل وداعمًا ريادة الأعمال والابتكار، خاصة للفقراء والشباب والنساء، عبر تمكينهم من الاستثمارات الإنتاجية وخلق فرص عمل.

- **الحد من حجم الاقتصاد غير الرسمي:**

يهدف إلى تقليص الاقتصاد غير الرسمي، مُدعمًا السياسة النقدية والتنمية، مع تحسين الرصد للفساد وغسل الأموال. يُفضل التكامل بين الخدمات الرسمية وشبه الرسمية وغير الرسمية بدلاً من الاستبدال.

- **تثبيت التهرب الضريبي:**

يُعالج الشمول المالي التهرب عبر النقد غير المسجل بتعزيز الشفافية في المعاملات الرسمية، مُسهلاً تتبع الدخل والوعاء الضريبي والإعفاءات، ومُحفزًا الالتزام عبر حوافز مالية.

- **التغلب على الفجوة التكنولوجية:**

تُمثل تقنيات المعلومات والاتصالات فرصة للمستبعدين ماليًا وللمصارف لتقليص التأخر التكنولوجي وتعزيز الشمول.

- **السيطرة على مستويات التضخم:**

تُساهم القروض الاستهلاكية في زيادة الطلب، بينما تُستوعب الودائع فائضه، مع خفض تكاليف الإنتاج في القطاع الإنتاجي، مُحفزة الودائع ومُقلصة الكتلة النقدية لخفض التضخم.

2 الدور المالي للشمول المالي

للشمول المالي أيضا دورا ماليا بالغ الأهمية يتمثل فيما يلي:

– تعزيز الاستقرار المالي

يوفر الشمول المالي فرصاً لتعزيز الاستقرار المالي والبنكي من خلال:

•توفير قاعدة أكثر استقراراً للودائع، حيث يميل أصحاب الودائع والمقترضين ذوي الدخل المنخفض للحفاظ على سلوكيات مالية أكثر أماناً أثناء الأزمات المالية من خلال الاحتفاظ بودائعهم وسداد قروضهم.

[1]– مرنيز رحمة مرجع سبق ذكره صفحة 04

•توسيع قاعدة التمويل وتضمين مجموعة أوسع من الجهات الاقتصادية، مما يسهم في اقتصاد أكثر مرونة.
•تعزيز الادخار المالي بشكل أوسع وأكثر فعالية للأفراد.
•مكافحة القطاع غير الرسمي الذي قد يقيد فعالية السياسات النقدية.
–تسهيل تنفيذ قوانين مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بشكل محتمل.

–زيادة عمق القطاع المصرفي وتنافسيته

يساعد الشمول المالي على زيادة عمق القطاع المصرفي وتعزيز صمود المؤسسات المالية بحيث تترجم هذه العناصر إيجابياً بتحفيز النمو، ويمكن أن تسهم الأصول المصرفية الأكبر والأكثر تنوعاً في تعزيز قدرة البنوك على تحمل الضغوط من جانب الأصول، ويمكن أن يساهم المدخرين الصغار في زيادة حجم واستقرار قاعدة الودائع، مما يوفر دعماً للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى جذب المزيد من الأصول. وبالإضافة إلى ذلك، ستتزايد التنافسية من خلال ابتكار أو استحداث منتجات الهندسة المالية للاستجابة احتياجات العملاء بشكل أفضل، فبالتالي يقوي الشمول المالي صمود المؤسسات المالية في حالات الأزمات من خلال عمق القطاع المصرفي واستخدام التكنولوجيا الرقمية، أو على سبيل المثال الحاجة للخدمات غير الملموسة الذي تم تسليط الضوء عليه خلال أزمة كوفيد–19،

–زيادة فاعلية السياسة النقدية

علاقة وثيقة تم تقييمها بين الشمول المالي مما والسياسة النقدية، حيث أن الشمول المالي يؤثر دائماً على السياسة النقدية من خلال توسيع قاعدة المتغيرات الاقتصادية داخل النظام المالي، مما يؤثر على مدى وسرعة نقل آثار السياسة النقدية. يؤدي استبعاد معظم السكان من التمويل العام إلى انحرافات في مختلف المتغيرات الاقتصادية الكمية، خاصة عندما تسعى السلطات النقدية للمخلفات الاضطرابات الاقتصادية.

. الرفع من الشمول النقدي وتثبيط سرعة دوران النقود

تشير النسبة "عرض النقود/ الناتج المحلي الإجمالي" لدرجة الشمول النقدي ومقلوبها يعطي سرعة دوران النقود، كلما زادت درجة الشمول النقدي انخفضت سرعة دوران النقود، والعكس يؤدي لتضاؤل الوساطة المالية من خلال عجز النظام المصرفي على جذب مزيد من المدخرات.

–زيادة معدلات الادخار

ييسر وصول الفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع إلى الخدمات المصرفية زيادة الادخار الوطني. يمكن استخدام هذا التوفير المزيد للتحفيز للاستثمار وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

توسيع السوق للنظام المالي للشمول المالي

دور جازم في توسيع السوق المالية، حيث توجه الثقافة المالية الشركات إلى ترشيد خياراتها لتوجيهها نحو الأسواق المالية لتقليل تكاليف التمويل. تدعم هذه العملية نمو كلاً من القطاعين المالي والمصرفي على حد سواء.

3 الدور الاجتماعي للشمول المالي

بالإضافة إلى الدورين المالي والاقتصادي، يُمثل الشمول المالي ركيزة اجتماعية فعالة في دعم أهداف .التنمية المستدامة، خاصة في تعزيز العدالة والاندماج الاجتماعي

- المساواة بين الجنسين

يُعد الشمول المالي للنساء عنصرًا اقتصاديًا واجتماعيًا حاسمًا، حيث يُساعد الدول على تحقيق مساواة أكبر عبر توفير وصول فعال إلى النظام المالي. أظهرت تجارب مصر والأردن مع صندوق مشاريع النساء العرب أثرًا إيجابيًا لاستخدام النساء الخدمات المالية في تمويل مشاريعهن وتعزيز الشمول .المالي.

- الحد من الفقر والبطالة (محاربة الفقر)

يُشكل محاربة الفقر هدفًا جوهريًا للشمول المالي، من خلال خلق فرص عمل عبر الوصول إلى القروض البنكية، مما يُقلل معدلات البطالة، يُحسن توزيع الدخل، ويُعزز مستوى المعيشة بشكل عام.

المطلب الثالث: مبادئ وأبعاد الشمول المالي

الفرع الأول: مبادئ الشمول المالي

يتركز الشمول المالي على المبادئ التي تهدف الى ضمان اتاحة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بطريقة امنة وفعالة وتتمثل فيما يلي: [1]

أ – إرساء بنية تحتية مالية رقمية تتسم بالمرونة والمسؤولية

.المبدأ الأول: يتمثل في دفع عجلة تطوير بنية تحتية رقمية تتصف بالأمان والشمولية، مما ييسر الوصول الواسع إليها .ويشمل ذلك دعم أنظمة الدفع البينية التي تتمتع بالقدرة على التكامل، فضلاً عن تحفيز التنافسية الفعالة بين الكيانات المالية.

. المبدأ الثاني: يتجه نحو تشجيع ابتكار المنتجات المالية الرقمية التي تُصمم بعناية لتلبية الاحتياجات المتباينة بتكلفة معقولة .يتطلب هذا الالتزام الصارم بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب(AML/CFT) ، وتطبيق إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء(CDD) ، إلى جانب ضمان تكامل أنظمة الهوية الرقمية.

ب. تعميق صناعة السياسات المسؤولة والجامعة

. المبدأ الثالث: يركز على تحسين آليات جمع وتوفير البيانات الدقيقة والواسعة النطاق بشأن مدى الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية وأنماط استخدامها .هذا الأمر يعد دعامة أساسية لاتخاذ القرارات المبنية على بصيرة

[1]–خليفة أمينة مذكرة ماستر أكاديمي بعنوان" دور شركات التكنولوجيا في تعزيز الشمول المالي" شعبة العلوم الاقتصادية تخصص–نقدي وبنكي– جامعة "سكيكدة" سنة الجامعية –2022. 2023 صفحة 41

. المبدأ الرابع: يسعى إلى دمج مبادرات الشمول المالي الرقمي ضمن أطر الاستراتيجيات الوطنية الكلية، وذلك عبر تبني سياسات تستند إلى أدلة إحصائية راسخة.

ج. دعم النمو الاحتوائي من خلال نظام مالي مبتكر للخدمات المالية الرقمية

. المبدأ الخامس: يتضمن تنفيذ إصلاحات تنظيمية وقانونية تهدف إلى معالجة أوجه عدم المساواة في فرص الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية .هذا من شأنه أن يسهم في الحد من الفروقات الاجتماعية والاقتصادية.

. المبدأ السادس: يتجلى في صياغة إطار تنظيمي يتمتع بالمرونة الكافية لتحفيز الابتكار الرقمي ضمن القطاعين العام والخاص على حد سواء، مع إيلاء اهتمام بالغ للحفاظ على الاستقرار المالي العام.

د. تنمية الكفاءات الرقمية والمالية، وتأمين حماية المتعاملين من المخاطر:

. المبدأ السابع: يرتكز على بناء القدرات عبر برامج تعليمية تركز على التثقيف المالي والتجاري والرقمي . وتستفيد هذه البرامج من التوسع في انتشار التقنيات الرقمية لتعزيز الشمول المالي

. المبدأ الثامن: يشمل تعزيز آليات حماية المستهلكين الماليين، والتي تغطي خصوصية البيانات والأمن السيبراني .وينصب التركيز هنا بشكل خاص على الفئات المجتمعية الأكثر عرضة للمخاطر، مثل الشباب والنساء والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

الفرع الثاني: أبعاد الشمول المالي

هذه الأبعاد تعكس كيفية تحقيق مستويات الشمول المالي في أي دولة باعتبار أنها تلخص أساسيات وجود شمول مالي من جهة وأدنى المتطلبات من الخدمات المالية التي يجب تحقيقها حتى يمكن القول إنه يوجد شمول مالي من جهة أخرى ومن ثم القدرة على قياسه بالاعتماد على مدى توافر تلك الأبعاد، وتتمثل في: [1]

1/ الوصول الى الخدمات المالية

يشير بُعد الوصول إلى قدرة المؤسسات المالية على توفير منتجاتها وخدماتها لجميع فئات المجتمع، وذلك عبر قنوات متعددة تشمل التقليدية والرقمية، بما في ذلك المناطق النائية والفئات الأقل حظًا .يُقاس هذا البعد من خلال المؤشرات الرئيسية التالية:

- نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابًا ماليًا واحدًا على الأقل (سواء كان حساب إيداع أو ائتمان منتظم) .
- عدد معاملات الدفع المنجزة عبر الهواتف المحمولة.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساباتهم البنكية بصورة منتظمة ومستمرة.
- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك حسابات ودائع وقروض جارية .
- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات مالية رسمية.

[1]– بوطالب عزيز أطروحة دكتوراه الطور الثالث بعنوان "**تأثير سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المال– دراسة حالة الجزائر** "– شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي جامعة –أم البواقي– السنة الجامعية (2025/2024) الصفحة (15.16).

2./استخدام الخدمات المالية

يُعنى هذا البعد بمدى الاستفادة الفعالة والمستمرة من الخدمات المالية، مع التركيز على تكرار العمليات وحجم المعاملات وانتظامها، ولا سيما بالنسبة للفئات ذات الدخل المنخفض والمناطق النائية، وذلك عبر التطبيقات الرقمية (مثل خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول وأجهزة الصراف الآلي) .ويُقاس هذا البعد من خلال :

- نسبة البالغين الذين لديهم حسابات مالية منتظمة (سواء كانت إيداع أو ائتمان) .
- حجم وعدد المعاملات الرقمية للدفع عبر الهواتف
- نسبة الاستخدام المستمر للحسابات البنكية
- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلك حسابات ودائع وقروض جارية .
- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في آليات رسمية لتحويل الأموال، مما يُسهم في الحد من الاحتيال ويضمن الاستدامة بتكاليف منخفضة .

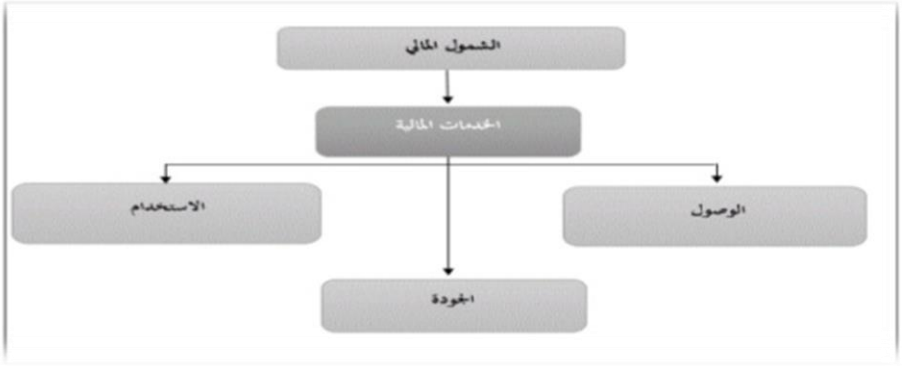
3./ جودة الخدمات المالية (Quality)

تعكس جودة الخدمة قدرتها على تلبية متطلبات العملاء بكفاءة عالية، وذلك من خلال عوامل أساسية مثل التكاليف المنخفضة والسرعة والأمان .ويُقاس هذا البعد عبر:

- خفض التكاليف الإجمالية للخدمات؛ فتُسهم الصيرفة الإلكترونية، على سبيل المثال، في خفض التكاليف بنسبة ملحوظة مقارنة بالقنوات التقليدية، وقد توفر مستويات توفير أعلى في المعاملات الرقمية.
- سرعة التنفيذ (الكفاءة الزمنية للمعاملات)، مما يُمكّن العملاء من إنجاز عمليات مثل التحويلات، دفع الفواتير، والاستعلام عن الأرصدة عن بعد، دون قيود مكانية أو زمانية .
- تعزيز القدرة التنافسية من خلال الارتقاء بجودة الخدمات أو المنتجات المالية مع الحفاظ على مستوى عالٍ من الأمان، بهدف استقطاب فئات جديدة ودعم الاندماج المالي.

تشكل هذه الأبعاد مجتمعة إطارًا متكاملًا لتقييم الشمول المالي، حيث إن إحراز التقدم في هذا المجال يتطلب تحقيق توازن بينها لضمان استدامة النمو الاقتصادي.

الشكل 02: أبعاد الشمول المالي



المصدر: بوطالب عبد العزيز مرجع سبق ذكره صفحة (11)

الفرع الثالث: الجهات المعنية بتحقيق الشمول المالي

تلعب الجهات المؤسسية والتشغيلية دورًا محوريًا في تعزيز الشمول المالي، من خلال وضع السياسات، تطوير البنى التحتية، وتقديم الخدمات المالية الشاملة. تُصنف هذه الجهات كالتالي: [1]

1/ البنوك المركزية: تعتبر البنوك المركزية الجهة المحورية التي تدعم وتنسق استراتيجيات الشمول المالي .تهدف هذه البنوك إلى وضع السياسات والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية ليشمل شرائح أوسع من الأفراد والمؤسسات .ويتجلى دورها بشكل خاص في تطوير الهياكل التحتية المالية، وسن التشريعات المساندة، وحفز استخدام القنوات التمويلية الرسمية، بالإضافة إلى دمج التقنيات الرقمية في منظومة تقديم الخدمات .

2/ البنوك العاملة (التجارية) :تعد البنوك التجارية الركيزة الأساسية في توفير الخدمات المالية اليومية . وتسهم هذه البنوك في تحقيق الشمول المالي عبر توسيع نطاق انتشارها الجغرافي، وطرح منتجات مصرفية مبتكرة ومناسبة لاحتياجات العملاء (مثل الحسابات المصرفية الجارية ومنتجات الإقراض متناهي الصغر) . كما تضطلع البنوك بدور فاعل في دمج التقنيات الرقمية، بهدف الوصول إلى الشرائح المستبعدة ماليًا، كالإناث، والشباب، والمقيمين في المناطق الريفية، والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

3/ مقدمو الخدمات المالية غير المصرفية :يشمل مقدمو الخدمات المالية غير المصرفية مجموعة من المؤسسات مثل شركات الصرافة، ومؤسسات التمويل، ومكاتب البريد، وشركات التأمين، بالإضافة إلى شركات الدفع الإلكتروني .تركز هذه الكيانات على سد الثغرات الموجودة في الخدمات المصرفية التقليدية، خاصةً لتلبية احتياجات الشرائح غير المشمولة ماليًا، بما في ذلك النساء، والشباب، وسكان المناطق الريفية، والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة .يتم ذلك غالبًا من خلال توفير حلول مبتكرة ومنخفضة التكلفة، كخدمات الدفع عبر الهاتف المحمول ومنتجات التأمين المصغر .تتضافر جهود هذه الكيانات ضمن إطار تنظيمي متكامل، بهدف تحقيق الأهداف المنشودة للشمول المالي، مع إيلاء اهتمام خاص للابتكار الرقمي وضمان الحماية التنظيمية الفعالة.

[1]–حنان الطيب سلسلة كتيبات تعريفية العدد (1) موجهة الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي صفحة(14)

المبحث الثاني: مؤشرات وسياسات الشمول المالي

تمهيد

يُعدّ الشمول المالي من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يهدف إلى تمكين مختلف فئات المجتمع، خاصة الفئات الهشة وذات الدخل المحدود، من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها بشكل آمن ومناسب وبتكلفة معقولة. ولتحقيق هذا الهدف، تعتمد الدول والمؤسسات المالية على مجموعة من المؤشرات لقياس مستوى الشمول المالي، مثل نسبة امتلاك الحسابات المصرفية، واستخدام وسائل الدفع الإلكتروني، والحصول على التمويل والادخار والتأمين. كما يتم وضع سياسات واستراتيجيات وطنية تهدف إلى توسيع نطاق الخدمات المالية، وتعزيز البنية التحتية.

المطلب الأول: مؤشرات الشمول المالي

الفرع الأول: مؤشر قياس بعد الوصول الى الخدمات المالية ومؤشر بعد استخدام الخدمات المالية

يقوم الشمول المالي على بعض المؤشرات لقياسه وهي كالتالي:[1]

1 / المؤشرات المتعلقة بقياس مستوى استخدام الخدمات المالية

أ- نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حساب إيداع منتظماً واحداً على الأقل.

ب- نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حساب ائتمان منتظماً واحداً على الأقل .

ج- عدد المعاملات المالية غير النقدية التي يجريها الفرد.

د- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساباً مصرفياً بصورة دائمة ومتواصلة.

هـ- نسبة الأفراد الذين يقومون بنقل أموال عبر حساباتهم المصرفية خلال عام واحد.

و- نسبة البالغين الذين ينفذون تحويلات مالية، سواء كانت داخلية أو دولية.

ز- نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تحتفظ بحسابات لدى مؤسسات مالية رسمية .

ح- نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي لديها التزامات ائتمانية قائمة

2/المؤشرات المتعلقة بتقييم جودة الخدمات المالية

أ- تحمل التكاليف: يشمل ذلك متوسط التكلفة الشهرية المرتبطة بالحصول على حساب مصرفي أساسي، مع مراعاة الحد الأدنى للأجور ؛ متوسط التكاليف السنوية للحفاظ على حساب جاري؛ متوسط الرسوم المترتبة على تحويلات الائتمان؛ وكذلك نسبة المستهلكين الذين يعتبرون رسوم المعاملات المالية مرتفعة .

ب- الشفافية: تُقاس بنسبة العملاء الذين أفادوا بتلقيهم معلومات وافية ودقيقة حول الخدمات المالية عند إبرام عقود القروض، ومدى توفر نماذج واضحة تتضمن وصفاً دقيقاً للخدمات المالية.

[1]- خلافة محمد بدر، بلال " **واقع الشمول المالي في الجزائر وإستراتيجية تعزيزه** -" مجلة نماء للاقتصاد والتجارة المجلد 07، العدد 01، جوان (2023) " مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة "جيجيل (الجزائر) الصفحة-18-

ج- **حماية المستهلك:** تتجلى في توافر آليات فعّالة لمعالجة شكاوى العملاء والتفاعل بين العملاء والمؤسسات المالية، ومدى توفر محاكم متخصصة للبت في النزاعات المتعلقة بالمعاملات المالية، بالإضافة إلى نسبة العملاء الذين تتم تغطية ودائعهم ضمن أنظمة حماية الودائع.

د- **الراحة والسهولة:** يمكن تقييمها من خلال متوسط الزمن المستغرق من قبل العميل لإنجاز معاملة في المؤسسة المالية .

ذ- **التثقيف المالي:** يُقاس بنسبة العملاء الذين يمتلكون فهماً للمفاهيم المالية الأساسية، مثل أسعار الفائدة ومعدلات التضخم.

ر- **المديونية (السلوك المالي)** :تشمل نسبة المدينين الذين يتأخرون في سداد مستحقاتهم لأكثر من شهر واحد بعد تاريخ الاستحقاق، بالإضافة إلى تحليل آليات تعامل العملاء مع الأزمات المالية، والتي قد تشمل الاستدانة، أو اللجوء إلى الأهل والأصدقاء، أو تصفية الأصول.

ز – **العوائق الإدارية في المناطق الحضرية:** ينظر في المناطق التي تحتوي على ثلاثة فروع على الأقل للمؤسسات المالية الرسمية، وتُقيّم فيها عوامل مثل نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تُطالب بتقديم ضمانات للحصول على تسهيلات ائتمانية، ونقص المعلومات المتاحة بشأن أسواق الائتمان.

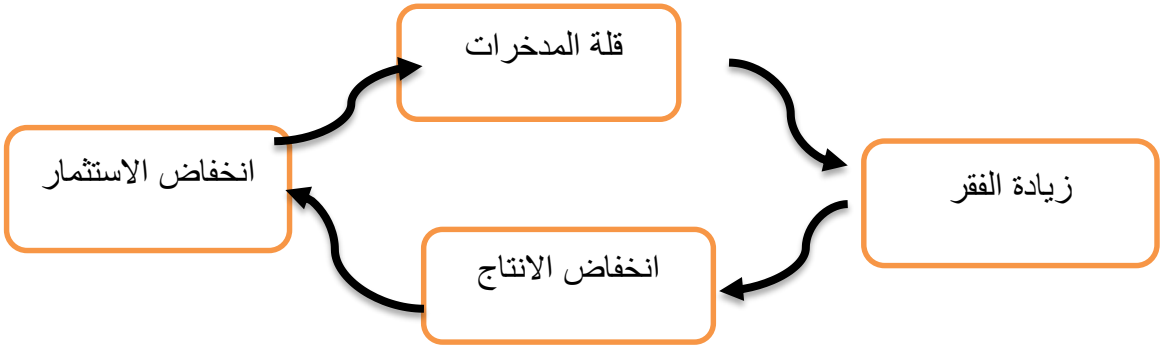
الفرع الثاني: ضعف الاشتمال المالي

يترتب على ضعف الاشتمال المالي عدة أثار يمكن إنجازها في مايلي: [1]

أ- **الفقر والبطالة:** إنَّ الشمول المالي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمستوى الدخل الفردي؛ فارتفاع الدخل غالبًا ما يتزامن مع ارتفاع في نسبة الشمول المالي، مما يسهم بدوره في الحد من الفقر .وعندما يغيب هذا الارتباط أو يضعف، قد يؤدي ذلك إلى تراجع قدرة المجتمع على استغلال إمكاناته الإنتاجية بالكامل، وبالتالي تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة .

وهذا يؤدي إلى ما يعرف بحلقات الفقر المفرغة والتي نلخصها في الشكل الموالي

الشكل رقم 03: حلقات الفقر والمفارغة



المصدر: من اعداد الطالبين بوطلاعة محمد. بوقرة كريمة مرجع سبق ذكره صفحة (13)

[1] – بوطلاعة محمد. .بوقرة كريمة، ساعد بخوش حسينة " **واقع الشمول المالي وتحدياته – الأردن والبحرين نموذجا** " مجلة اقتصاد المال والأعمال المجلد (04) العدد رقم (02) الشهر (06) السنة (2020) الصفحة 149).

الشرح

يُظهر الشكل رقم (02) ديناميكية حلقات الفقر المفرغة، حيث تبدأ الدورة بـ زيادة الفقر التي تمنع الأفراد من توفير أي فائض مالي، مما يؤدي إلى قلة المدخرات. هذا النقص في الادخار يتسبب مباشرة في انخفاض الاستثمار لغياب الرأسمال الكافي، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الإنتاج وضعف النمو الاقتصادي. وفي النهاية، تعود هذه النتائج لتغذي حالة الفقر مجدداً، مما يخلق دورة مغلقة يصعب كسرها إلا من خلال تفعيل آليات الشمول المالي التي تسمح بتحويل المدخرات البسيطة إلى استثمارات منتجة".

ب –التفاوت وعدم المساواة: يُعدُّ التفاوت في توزيع الدخول والثروات، بالإضافة إلى عدم المساواة في التوزيع، من العوامل الجوهرية التي يمكن أن تُضعف من مستويات الشمول المالي.

ج – التضخم يُعدُّ التضخم عاملاً مساهمًا في تقويض الشمول المالي، وذلك من خلال تأثيره على القوة الشرائية للأصول النقدية، إذْ يؤدي إلى تآكلها الخفي .علاوة على ذلك، غالبًا ما تستلزم البيئات التضخمية قيام البنوك المركزية برفع نسب الاحتياطي الإلزامي، وهو ما يحدُّ بدوره من حجم الأموال المتاحة للبنوك لأغراض التمويل والإقراض، مما يسهم في تراجع مستويات الشمول المالي.

الفرع الثالث: الشروط الأساسية لمؤشرات الشمول المالي

هناك شروط أساسية لمؤشرات الشمول المالي والتي تتمثل فيما يلي:[1]

1 الفائدة والملاءمة: تُعد أهمية المؤشرات في دعم صياغة السياسات الوطنية الهادفة لتعزيز الشمول المالي معياراً أساسياً للاختيار.

2 الاتساق: ينبغي للمؤشرات أن تضمن اتساق عملية القياس، مما يُمكن من إجراء مقارنات موثوقة عبر الأطر الزمنية والجغرافية المختلفة.

3 التوازن: يجب أن تعكس المؤشرات تناولاً متوازناً للشمول المالي، بحيث يشمل كلاً من جانبي العرض (مدى توفر الخدمات المالية) والطلب (مدى الاستفادة الفعلية من هذه الخدمات).

4 **البراغماتية:** يُفضل الاستناد إلى البيانات المتاحة والمتوفرة قدر الإمكان، بهدف تقليل المتطلبات من حيث التكلفة والجهد اللازمين لجمع المعلومات وتحليلها.

5 المرونة: يتأثر تحقيق الشمول المالي بشكل كبير بالسياقات الاقتصادية، الجغرافية، الاجتماعية، والثقافية لكل دولة، وتبعاً لذلك، تتباين الظروف والموارد بين البلدان. لهذا السبب، ينبغي أن توفر الشروط الأساسية المعتمدة لحساب مؤشرات الشمول المالي للبلدان قدراً كافياً من المرونة، سواء في اختيار التعريفات الملائمة أو في إمكانية استخدام مؤشرات بديلة تتناسب مع خصوصية كل سياق.

6 الطموح: يتطلب القياس الدقيق للشمول المالي في بعض الأحيان تخصيص موارد وجهود إضافية لتلبية الشروط الأساسية المعرفة. ومع ذلك، انطلاقاً من مبدأي المرونة والبراغماتية، يمكن اللجوء إلى مؤشرات

[1]–بوشيبة صلاح الدين مذكرة ماستر أكاديمي بعنوان "واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الجزائر "كلية العلوم الاقتصادية تخصص_ اقتصاد بنكي ونقدي–جامعة _محمد بوضياف مسيلة_، السنة الجامعية (2021. 2022) الصفحة –18–.

بديلة في حال تعذر الحصول على المؤشرات الأساسية، على أن يتم السعي لتحسين هذه المؤشرات لاحقاً، بما ينسجم مع مبدأ الطموح المستند إلى الطبيعة الديناميكية للشروط الأساسية.

المطلب الثاني: سياسات الشمول المالي

الفرع الأول: الوكيل البنكي والدفع عبر وسائل الاتصال المحمول

يهدف الشمول المالي إلى ضمان وصول كافة شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية الأساسية. وفي هذا السياق، تبرز سياسات الوكيل البنكي وخدمات الدفع عبر الهاتف المحمول كآليتين محوريتين لتيسير المعاملات المالية وجعلها أكثر قربًا للمستفيدين:[1]

1 الوكيل البنكي: لقد أظهرت الممارسات المصرفية التي تتضمن التعاقد مع منافذ البيع بالتجزئة غير المصرفية، لتوفير الخدمات المالية بصفتها وكلاء، فعالية ملحوظة في تعزيز الشمول المالي. ويبرز هذا الأثر الإيجابي بشكل خاص مع توظيف التقنيات الحديثة التي تقدم محفزات متعددة وتحد من المخاطر المرتبطة بالتعاملات المالية.

-2 الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول: فيما يتعلق بخدمات الدفع عبر الهاتف المحمول، فإنها تتيح فرصًا واعدة لتوفير الخدمات المالية للشرائح الأقل حظًا، وذلك عبر تخفيض التكاليف وتبسيط الإجراءات الخاصة بالمعاملات. وهذا يسهم بدوره في استقطاب شريحة أوسع من الأفراد الذين لا يتعاملون مع المؤسسات المصرفية التقليدية حاليًا.

الفرع الثاني: تنويع مقدمي الخدمات وإصلاح المصارف الحكومية

تُبادر الجهات المعنية إلى تنفيذ مجموعة من التدابير والسياسات الرامية إلى الارتقاء بجودة الخدمات المالية وتوسيع نطاقها، ويمكن إيجازها في الآتي: [2]

1 تنويع مقدمي الخدمات: جرى تبني استراتيجيات تنظيمية ورقابية متباينة من قبل صانعي القرار، بهدف تخفيف القيود التنظيمية المفروضة على المؤسسات المستحدثة. ويُفضي هذا التوجه إلى تمكين هذه المؤسسات من توفير منتجات الادخار والتأمين للفئات ذات الدخل المنخفض من العملاء.

2 إصلاح المصارف الحكومية: تضطلع المصارف الحكومية في كثير من الدول بدور جوهري ضمن القطاع المصرفي، خاصة في تعزيز الشمول المالي للفئات الأقل حظاً. ونظراً لكون هذه المصارف تُعدّ خياراً اقتصادياً نسبياً، فقد بات من المحتم تحسين حوكمتها وإدارتها. وهذا بدوره يُسهم في تمكينها من تقديم خدمات مالية تتسم بالملاءمة والاستقرار.

---

[1]- ترايعية ايمان، مذكرة ماستر أكاديمي بعنوان" **التحول الرقمي المصرفي ودوره في تعزيز الشمول المالي في الجزائر**" فرع العلوم الاقتصادية تخصص "مالي ونقدي" جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي _تبسة_ السنة الجامعية (2024 2025) صفحة 30.

[2]- تكالين فوزية أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا الطور الثالث بعنوان " مساهمة التحول الرقمي في تدعيم الشمول المال" فرع: العلوم الاقتصادية، تخصص "اقتصاد نقدي وبنكي" جامعة الجزائر السنة الجامعية (2024 2025) الصفحة 46

الفرع الثالث: حماية المستهلك ولوائح الهوية المحمولة

1 حماية المستهلك: في إطار حماية المستهلك، تتضمن المجموعة الأخيرة من الحلول المقترحة سياسات تتناول الأمن الفني وأمن المعاملات، إضافة إلى سبل للحد من الإقراض الاستغلالي أو تعزيز الشفافية في الإفصاح عن المعلومات. كما تشمل هذه الحلول آليات لتعزيز كفاءة تسوية المنازعات، وتوفير حماية للبيانات الشخصية، والعمل على تحسين قابلية مقارنة العروض المالية. إن إحراز تقدم في تهيئة بيئة مواتية للوصول إلى التمويل يستلزم تعاوناً دولياً بناءً. وفي هذا السياق، تضطلع المنظمات الدولية بدور محوري في دعم تنفيذ هذه الحلول السياسية، ويمكن أن يشمل هذا التعاون الإجراءات التالية:[1]

– تقديم الدعم للمبادرات السياسية الرامية إلى توسيع نطاق الوصول إلى التمويل.

– إقامة منصات إقليمية لتسهيل تبادل المعارف بين الأطراف الفاعلة في السوق والجهات التنظيمية، مما يسهم في معالجة التحديات الراهنة ويهيئ المناخ الملائم للابتكار التنظيمي.

– تفعيل الاستفادة من الابتكارات المتاحة في الأسواق المالية الناشئة من خلال تبادل الخبرات والمعارف بين الدول.

– تطوير قنوات متعددة لنشر المعلومات وإثراء النقاش بين صانعي السياسات والمستخدمين، وذلك لتعزيز التواصل وتحقيق أهداف المبادرات بفاعلية أكبر.

يمثل الوصول غير المقيد إلى السلع والخدمات العامة ركيزة أساسية لمجتمع منفتح وفاعل. ونظراً للطبيعة الجوهرية للخدمات المالية كصالح عام، فمن الضروري أن تكفل الحكومات الشمول المالي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تدخلات تقودها الدولة، عبر آليات تشريعية ومؤسسات تمويلية، وذلك بتصميم وتنفيذ استراتيجيات متنوعة تستهدف إدماج الفئات المستبعدة مالياً

[1]– كردوسي مروة أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث بعنوان" **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي** "–دراسة حالة مجوعة من البنوك الجزائرية– شعبة علوم مالية ومحاسبة تخصص "مالية وبنوك" جامعة 8 ماي 1945 –قالمة– السنة الجامعية (2023 2024) الصفحة (128).

المطلب الثالث: متطلبات ومصادر بيانات الشمول المالي

الفرع الأول: متطلبات الشمول المالي

ان تعزيز الشمول المالي يتطلب اقتراح واعتماد عوامل مساعدة لتعزيز الشمول المالي وتتمثل هذه متطلبات فيما يلي:[1]

– توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وتحسين جودتها لجميع شرائح المجتمع، سواء الأفراد أو المؤسسات، مع التركيز على دمج الفئات المستبعدة ضمن النظام المالي الرسمي وتعريفهم بأهمية هذه الخدمات وكيفية الاستفادة منها.

– بناء إطار متين لحماية مستهلكي الخدمات المالية، وذلك من خلال صياغة سياسات وإرشادات واضحة تعرف المتعاملين مع المؤسسات المالية بحقوقهم وواجباتهم.

– تسهيل إمكانية الحصول على مصادر التمويل، بهدف الارتقاء بالظروف المعيشية للمواطنين.

– ضمان وصول الدعم لمستحقيه عبر آليات تحويل مباشر إلى بطاقات مسبقة الدفع مرتبطة بحسابات مصرفية.

وفي هذا الاطار تبدو الحاجة الى جهود مبذولة في الجزائر لتوفير الدعائم الكفيلة بتطوير نظم الدفع والاستعلام الائتماني والاقراض المضمون لتقديم مجموعة من العناصر الداعمة للشمول المالي وتتمثل هذه العناصر فما يلي: [2]

– الارتقاء بمستوى التثقيف المالي.

– تهيئة بيئة أعمال مواتية .

– تعزيز النفاذ الشامل للخدمات المالية.

– دعم التحول الرقمي في سياق الشمول المالي

– تحقيق توازن منهجي بين الابتكار والمخاطر في سبيل بلوغ الشمول المالي الرقمي.

– توفير بيئة قانونية وتنظيمية داعمة للشمول المالي الرقمي

– رفع مستوى الوعي والتثقيف في المجالين المالي والرقمي.

– ترسيخ الممارسات المسؤولة في المالية الرقمية بهدف حماية المستهلك.

---

[1]– تونسي منصورية. بالعربي أمينة مذكرة ماستر بعنوان" **الشمول المالي بديلا عن الخدمات المصرفية التقليدية _تحليل لعينة من الدراسات السابقة**" شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم– السنة الجامعية (2021/2020) الصفحة (14).

[2] – d'Économie et de Statistique Appliquée. Volume 20, Numéro 01, Juin 2023 ISSN:1112-234X EISSN : 2600-6642

The efforts of the Bank of Algeria to strengthen financial inclusion in Algeria in the face of the spread of the pandemic (covid-19)

الفرع الثاني: مصادر بيانات الشمول المالي

تعددت مصادر بيانات الشمول المالي لقياس جودة الخدمات المالية على المستوى العالمي وذلك حسب كل مؤسسة وطريقة جمعها للمعلومات وكيفية التعامل معها ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:[1]

أ / مصادر بيانات من جانب العرض

-مسح إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي (FAS):

في عام 2006، أسست الأمم المتحدة مجموعة مستشارين معنية بالقطاعات المالية الشاملة، بهدف تقديم المشورة للدول الأعضاء بخصوص التحديات المالية المرتبطة بالتمويل الشامل. شارك صندوق النقد الدولي في عضوية هذه المجموعة، التي ضمت أيضاً ممثلين عن الحكومات، والهيئات التنظيمية، والمؤسسات المالية في القطاع الخاص (بما في ذلك مؤسسات التمويل الأصغر)، والمجتمع المدني، ووكالات التنمية، والجهات المانحة، والأوساط الأكاديمية. في منتصف عام 2008، أصدرت مجموعة المستشارين بياناً يدعو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى تكثيف جهودهما لجمع بيانات عالية الجودة وشاملة عبر البلدان، لخدمة صانعي السياسات والباحثين. وفي خريف العام ذاته، حثت صاحبة السمو الملكي، آنذاك الأميرة ماكسيما الهولندية، بصفتها الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة للتمويل الشامل من أجل التنمية، صندوق النقد الدولي على قيادة هذه المبادرة. ونتيجة لذلك، تم تكليف صندوق النقد الدولي بإطلاق مشروع الوصول المالي (FAS) خلال الاجتماعات السنوية للصندوق والبنك الدولي في إسطنبول في أكتوبر 2009. وفي يونيو 2010، أصدر صندوق النقد الدولي النتائج الأولية لأول مسح سنوي للوصول المالي.

تُوفر قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي مؤشرات رئيسية شاملة حول التغطية الجغرافية والديمغرافية للخدمات المالية، فضلاً عن بياناتها الأساسية. يُعد مسح الوصول المالي (FAS) أحد أشمل المصادر العالمية لبيانات جانب العرض المتعلقة بالشمول المالي، ويتضمن مؤشرات أساسية قابلة للمقارنة دولياً بخصوص الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها من قبل الشركات والأسر. بالإضافة إلى ذلك، يزود FAS صانعي السياسات والباحثين ومقدمي الخدمات المالية ببيانات سنوية عن مدى الوصول إلى الخدمات المالية الاستهلاكية الأساسية عالمياً. وقد أسهم ذلك في جعل FAS مصدراً دولياً معترفاً به للمؤشرات الأساسية للشمول المالي التي أقرتها مجموعة العشرين (G20) في قمة لوس كابوس في يونيو 2010. يعتمد المسح على بيانات تُجمع من البنوك المركزية ومقدمي الخدمات المالية في 189 دولة على مدار عشر سنوات، ويحتوي على 121 سلسلة زمنية تغطي مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها. كما تُصنف

[1] بولمرج وحيدة أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم اقتصادية تخصص -اقتصاد نقدي وبنكي-بعنوان "**المنتجات البنكية الإسلامية كألية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**" جامعة -فرحات عباس-سطيف كلية العلوم الاقتصادية قسم العلوم الاقتصادية -السنة الجامعية "2022 2023"صفحة(38).

البيانات حسب نوع مقدم الخدمة المالية (كالمصارف التجارية، والاتحادات الائتمانية، ومؤسسات التمويل الأصغر) ونوع الخدمة المالية (كالودائع، والقروض، والتأمين). بدأ المسح بجمع البيانات المتعلقة بخدمات الأموال عبر الهواتف المحمولة في عام 2014، وتصنيف البيانات حسب نوع الجنس في عام 2017.

ب / مصادر بيانات من جانب الطلب: في عام 2011، أطلق البنك الدولي، بدعم مالي من مؤسسة بيل وميلندا جيتس، قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex). تهدف هذه القاعدة إلى توفير أضخم قاعدة بيانات عالمية توضح سلوكيات البالغين في الادخار، والاقتراض، وسداد المدفوعات، وإدارة المخاطر المالية. تستند هذه البيانات إلى مسوح استقصائية يتم جمعها بالتعاون مع مؤسسة (Gallup)، التي تُجريها في أكثر من 140 بلداً حول العالم. وقد أُجريت الجولة الأولى من هذه المسوح في عام 2011، تلتها جولة ثانية في عام 2014، وثالثة في عام 2017، وصولاً إلى المسح الأخير في عام 2021. تتناول هذه المسوح جوانب مختلفة، منها استخدامات الاقتصاد الرقمي لقطاع الاتصالات المتنقلة في إدارة المعاملات المالية.

تضمنت قاعدة بيانات المؤشر العالمي لعام 2017 معلومات جمعت من أكثر من 150 ألف بالغ ممن تبلغ أعمارهم 15 عاماً فما فوق، وذلك من أكثر من 140 بلداً. واحتوت على مؤشرات متعددة تتعلق بإمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية واستخدامها، إضافة إلى بيانات حول استخدام التكنولوجيا المالية، بما في ذلك الهواتف الذكية والإنترنت في إنجاز المعاملات المالية. وقد أبرزت هذه البيانات فرصاً لتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية للفئات غير المتعاملة مع البنوك، كما شجعت على زيادة استخدام الخدمات المالية الرقمية بين أصحاب الحسابات.

لقد باتت قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي بمثابة مرجع أساسي للجهود الدولية الهادفة إلى تعزيز الشمول المالي. وتُقدم هذه البيانات مخزوناً غنياً من المعلومات للمختصين في مجال التنمية، وصانعي السياسات، والباحثين، مما يسهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

الفرع الثالث: دور الشمول المالي في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر

في الجزائر، تتكامل مبادرات الشمول المالي مع جهود دعم المؤسسات الناشئة، وذلك من خلال توفير آليات تمويلية مستحدثة. تتضمن هذه الآليات، على سبيل المثال، صندوق التمويل الجزائري ورأس المال المخاطر، بالإضافة إلى حوافز تتمثل في الإعفاءات الضريبية، والتوجه نحو تعميم الخدمات المصرفية الرقمية. يهدف هذا الدعم إلى تسهيل حصول الشركات الناشئة على التمويل اللازم، ومن ثم تجاوز العقبات التقليدية المتعلقة بذلك. وبالرغم من التحديات القائمة، تواصل الجزائر مساعيها لتعزيز الشمول المالي عبر توسيع نطاق الخدمات المصرفية الرقمية، وتشجيع تبني الدفع الإلكتروني والمعاملات غير النقدية.

تتضمن مظاهر هذا الدعم، بحسب (وزارة الاقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة، 2024)، ما يلي:

– إطلاق الحكومة لعدة مبادرات تستهدف دعم المؤسسات الناشئة، ومن أمثلتها صندوق تمويل المؤسسات الناشئة والحاضنات الجامعية.

– توفير تسهيلات على الصعيدين الضريبي والقانوني.

– المساهمة في دمج هذه المؤسسات ضمن المنظومة المالية الرسمية، بما يتيح لها الاستفادة من خدمات القروض والتأمين.[1]

المبحث الثالث: استراتيجيات ومظاهر الشمول المالي

تمهيد

يُعتبر الشمول المالي أحد العوامل الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، إذ يسهم في تمكين الأفراد والشركات من الوصول إلى الخدمات المالية بشكل فعال ومنتظم. ويشير الشمول المالي إلى قدرة الأفراد والمؤسسات على الحصول على أدوات مالية مناسبة مثل الحسابات البنكية، التمويل، التأمين، والدفع الإلكتروني، دون مواجهة صعوبات كبيرة أو تكاليف مرتفعة. تكتسب استراتيجيات الشمول المالي أهمية خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه العديد من الدول، حيث تساهم هذه الاستراتيجيات في تعزيز النمو الاقتصادي، وتقليل الفقر، ورفع مستوى الإدماج المالي للفئات المهمشة أو غير القادرة على الوصول إلى الخدمات التقليدية.

المطلب الأول: استراتيجيات ودور البنك الدولي في تعزيز الشمول المالي

الفرع الأول: دور مجموعة البنك الدولي

يمثل تعميم الخدمات المالية عنصراً جوهرياً لتحقيق غاية مجموعة البنك الدولي المتمثلة في القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030، ودعم الازدهار المشترك. وفي هذا السياق، دعا رئيس مجموعة البنك الدولي إلى تضافر الجهود لتعميم الخدمات المالية ليشمل الجميع. ويستتبع ذلك ضرورة ضمان إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية التي يوفرها النظام المالي الرسمي، على غرار بطاقات الخصم والمحافظ الرقمية. ويمكن بلوغ هذا الهدف عبر صياغة أهداف وإصلاحات وطنية تتولى قيادتها الدول المعنية، بالاستفادة من التكنولوجيا والابتكارات والبيانات لتحقيق تحولات عميقة في نماذج الأعمال. ويُدعم ذلك من خلال مبادرات مشتركة بين القطاعين العام والخاص تهدف إلى توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية بصورة سريعة. ويُعدّ فتح حساب مصرفي أساساً ممهداً للوصول إلى مجموعة أوسع وأكثر ملاءمة من الخدمات المالية..[2]

الفرع الثاني: أهمية وضع إستراتيجيات وطنية للشمول المالي

تتجلى أهمية إرساء إستراتيجيات وطنية للشمول المالي في صياغة رؤى وأهداف مستقبلية شاملة، ترمي إلى تعزيز الشمول المالي لكافة فئات المجتمع. كما تسهم هذه الإستراتيجيات في توحيد وتأطير المبادرات

[1]–د. سمسوم صليحة. د. طويل أسيا " **أثر الشمول المالي على دعم وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر – دراسة تحليلية خلال 2020–2025**" مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد 16، العدد 1 الصفحة (167).

[2]– طرفاوي شيخ ورابة أمينة مذكرة ماستر بعنوان " **دور الشمول المالي في تحسين جودة الخدمة البنكية –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري–** شعبة: مالية ومحاسبة تخصص مالية وبنوك، جامعة ابن خلدون _تيارت_ السنة (2022/2021) الصفحة (32).

والجهود الرامية إلى دعم الشمول المالي ضمن إطار منهجي واحد، مما يحد من تكرار الجهود والموارد المستثمرة ويضمن تحقيق الأهداف المرجوة بفاعلية أكبر.

ولضمان الوصول إلى أوسع شريحة ممكنة من القطاعات المستهدفة، يصبح تطوير إستراتيجية وطنية للشمول المالي أمراً حاسماً. وتُعدّ بلورة إستراتيجية وطنية للشمول المالي خطوة أولى جوهرية في مسار أي بلد نحو تحقيق الشمول المالي، الأمر الذي يؤكد الدور المحوري لمثل هذه الإستراتيجيات.، حيث تبرز أهمية وضع إستراتيجية وطنية للشمول المالي في عدة نقاط:[1]

1- صياغة الأهداف الاستراتيجية المستقبلية الموجهة نحو تعزيز الشمول المالي؛

2- إجراء تقييم مستفيض لنقاط القوة والضعف الكامنة في القضايا ذات الصلة بالشمول المالي؛

3- تحديد العوائق المحتملة التي قد تعترض سبيل عملية التنفيذ؛

4- اقتراح المقاربات والآليات الكفيلة بتجاوز المعوقات والتحديات المرصودة؛

5- تنسيق وتوحيد الجهود المشتركة ضمن إطار تنظيمي وقيادة مركزية؛

6- إرساء منهجية لإدارة العلاقة مع الجهات الشريكة في صياغة الاستراتيجية، بما يضمن تيسير إنجازها؛

7- تطوير آليات دقيقة للمتابعة وتقييم الأداء والإنجازات المحققة في سياق بناء الاستراتيجية.

الفرع الثالث: دور المصارف المركزية والجهات الرقابية في تعزيز الشمول المالي

تؤدي المصارف المركزية والجهات الرقابية الأخرى مثل هيئات أسواق المال دوراً هاماً في تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال: [2]

• صياغة الأطر التنظيمية والتشريعية التي تستهدف تبسيط إجراءات المعاملات المصرفية بمختلف صورها، والعمل على إزالة المعوقات التي قد تواجه كلاً من جانب العرض وجانب الطلب، بما يكفل إتاحة الخدمات المالية للمستفيدين منها.

• تقنين القنوات المالية غير الرسمية، وإدماجها ضمن المنظومة الرسمية، بما يضمن خضوعها للإشراف والرقابة المؤسسية.

• تحفيز استحداث وتطوير قنوات مستحدثة لتقديم الخدمات المالية، توظيفاً للتقنيات الحديثة، مع إيلاء اهتمام خاص برصد وإدارة المخاطر المحتملة الناجمة عن هذا التطور، بهدف توسيع نطاق الوصول إلى هذه الخدمات ليشمل كافة شرائح المجتمع.

• تطوير البنية التحتية للقطاع المالي، وذلك عبر تأسيس مكاتب للاستعلام الائتماني، وتحديث أنظمة الدفع والتسوية، فضلاً عن تعزيز آليات الوساطة المالية.

• حث القطاع المالي على تكثيف جهود التوعية ونشر الثقافة المالية، لا سيما في أوساط الفئات الشابة.

---

[1]- طرفاوي شيخ ورابة أمينة مرجع سبق ذكره صفحة (23)

[2]- صندوق النقد العربي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، رقم 77، 2017، متاح على الموقع:

www.amf.org.ae

المطلب الثاني: مظاهر الشمول المالي

الفرع الأول: التحرير المالي وقاعدة 3D

تتضح مظاهر الشمول المالي في عدد من الجوانب الأساسية، والتي يمكن تفصيلها كالتالي:[1]

1/ التحرير المالي:

إن التحرير المالي، الذي يُعرف كذلك بتحرير حساب رأس المال، يشمل طيفًا واسعًا من المعاملات. تتضمن هذه المعاملات الاستثمار الأجنبي المباشر (المتجسد في الاستثمار بالأوراق المالية والأصول العقارية)، إلى جانب المعاملات المتعلقة بالائتمان التجاري والمالي، والودائع غير المقيمة، والاقتراض المصرفي من الخارج، والقروض والودائع الأجنبية، بالإضافة إلى تحركات رؤوس الأموال الشخصية. يرتبط هذا التحرير المالي ارتباطًا عضويًا بظاهرة عولمة الأسواق المالية. وقد غدت هذه الأسواق، التي تضم أسواق العملات والأسهم والسندات والقروض والأوراق المالية الأخرى، من أبرز الآليات التي تربط الاقتصادات العالمية بعضها ببعض. وقد أسهمت الأسواق المالية العالمية في تعميق العولمة، ومن ثم في تعزيز الشمول المالي.

2/ قاعدة 3D

لقد أدت التطورات السابقة، مع بداية الثمانينات، إلى نشوء ظواهر مالية وقانونية غير مسبوقة في الأسواق المالية، عُرفت بمبدأ "D3". وقد كان لهذه الظواهر دور محوري في ترسيخ التحولات المالية الجارية، مما أفضى إلى تطور ملحوظ في أداء المؤسسات والأسواق المالية. ويمكن إيضاح ذلك من خلال النقاط التالية:

أ. **التغيير في القوانين والتنظيمات:** يتجسد هذا المظهر في قيام الدول بإلغاء أو تحديث الأطر القانونية والتنظيمية التي كانت تحكم عمل المؤسسات والأسواق المالية. وقد صاحبت هذه العملية إدخال مجموعة واسعة من الأدوات المالية الحديثة، الهادفة إلى إدارة التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف، والتي تشمل المشتقات المالية مثل (الاختيارات، العقود المستقبلية، المبادلات، والعقود الآجلة). كما شمل ذلك تحرير المعاملات المتنوعة في أسواق الصرف.

ب. **تقليص دور الوساطة في التمويل:** يتيح هذا التوجه للمتعاملين الاقتصاديين الباحثين عن التمويل إمكانية الوصول المباشر إلى الأسواق المالية، مستغنين بذلك عن الحاجة إلى القروض المصرفية التقليدية. ويعني هذا التحول الانتقال من نمط التمويل غير المباشر، الذي يتم عبر الوساطة المالية والمصرفية، إلى التمويل المباشر الذي يتم من خلال الأسواق المالية لإنجاز عمليات التوظيف والاقتراض المختلفة. ومع ذلك، لم يؤثر هذا التطور بشكل جوهري على مكانة البنوك ضمن المنظومة المالية أو على دورها الحيوي في تمويل الاقتصاد.

[1]– اكرام مالوسي وسنه مسعي مذكرة ماستر بعنوان" **الشمول المالي كألية لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية _دراسة حالة الجزائر**_" تخصص – اقتصاد بنكي ونقدي– المركز الجامعي _عبد الحفيظ بوالصوف ميلة_ السنة الجامعية (2021/2020) الصفحة 20/19.

ج. عدم الفصل بين أقسام أسواق رأس المال: يشير هذا الجانب إلى إزالة الحواجز القانونية والإدارية داخليًا، مما يتيح للمؤسسات المالية العمل في جميع أقسام السوق المالي. كما يُمكّن المؤسسات المالية المحلية من ممارسة الأنشطة المالية خارج نطاق الدولة الواحدة. إن العولمة المالية لا تقتصر على انفتاح الأسواق الوطنية على بعضها البعض فحسب، بل تمتد لتشمل انفتاح وتوسع الأقسام الداخلية لتلك الأسواق.

الفرع الثاني: المشتقات المالية

لقد شهدنا ظهور عدة أدوات مالية حديثة تُعرف بالمشتقات المالية. هذه الأدوات الاستثمارية تُمكّن مستخدميها من بيع أو شراء أسهم وعملات أجنبية بسعر مُتفق عليه مسبقًا. كما تتيح لهم إجراء تسويات نقدية بناءً على التغيرات في أسعار الفائدة، أو أسعار الأسهم، أو أسعار صرف العملات الأجنبية الأساسية. وعند استخدام هذه الأدوات بطريقة صحيحة، يمكنها أن تساعد في تقليل المخاطر التي يواجهها المشاركون في السوق. بالإضافة إلى ذلك، تساهم في الحفاظ على استقرار الأرباح في هذا السوق. من أبرز هذه المشتقات نذكر: العقود المستقبلية، والعقود الآجلة، وعقود الخيارات، وعقود المبادلات (المقايضات). [1]

الفرع الثالث: مزايا الشمول المالي

تسعى البنوك والمؤسسات المالية دائماً إلى دمج جميع فئات المجتمع، وخاصة الفئات البسيطة، ضمن المنظومة الاقتصادية، لما لذلك من تأثير إيجابي على الاقتصاد الوطني. ويمكن تلخيص مزايا الشمول المالي فيما يلي: [2]

-أ إتاحة فرص ملائمة لإدارة الأموال

يمكّن الشمول المالي جميع أفراد المجتمع من إدارة أموالهم ومدخراتهم بطريقة صحيحة ومأمونة.

ويحدّ من اللجوء إلى القنوات غير الرسمية التي لا تخضع لأي رقابة أو إشراف مالي.

ب- دعم النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي

- يُعتبر الشمول المالي عنصراً أساسياً لنمو الاقتصاد الوطني وضمان استقراره المالي.

- كما يسهم في خفض أعداد الأفراد والمؤسسات المستبعدين مالياً، مما يدعم دمجهم ضمن القطاع المالي الرسمي.

ج- الارتقاء بالخدمات المالية وحماية حقوق العملاء

- تلتزم الجهات المالية بتوفير خدمات مناسبة تحافظ على حقوق المستهلكين.

- ويضمن هذا للعملاء تعاملات تتسم بالعدل والشفافية، إلى جانب سهولة الوصول للخدمات والمنتجات المالية بأسعار مقبولة.

---

[1]- اكرام مالوسي ، سنه مسعي مرجع سبق ذكره الصفحة (24).

[2]- سوايح فاطمة،جلاوجي ملاك مذكرة ماستر بعنوان" **الخدمات المالية الرقمية كألية لتعزيز الشمول المالي دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري**" تخصص : إدارة مالية ، جامعة – سطيف 1فرحات عباس- السنة الجامعية: 2025/2024 الصفحة (22/21),

– كما يتلقى العملاء المعلومات الضرورية خلال كل مراحل تعاملهم مع مزودي الخدمات المالية، إضافة إلى خدمات استشارية للتعامل مع الشكاوى بكفاءة.

د– محاربة الفقر والبطالة ودفع عجلة التنمية

– يؤدي الشمول المالي دوراً جوهرياً في التصدي لمشكلات الفقر والبطالة.

– ويساهم في إيجاد فرص عمل جديدة، الأمر الذي يساعد في التخفيف من آثار التغيرات الاقتصادية والمالية.

هـ– دعم استقرار القطاع المالي والمصرفي

– يعمل الشمول المالي على تعزيز القطاع المالي والمصرفي، ويدعم استقراره وسلامته.

– ويساهم في تعزيز دور القطاع المصرفي في دعم نمو اقتصادي شامل ومستدام.

المطلب الثالث: دور التكنولوجيا المالي في تعزيز الشمول المالي

الفرع الأول: تعريف التكنولوجيا المالية

تعرف التكنولوجيا بشكل أدق حسب تقرير مختبر على أنها تلك المنتجات والخدمات التي التي تعتمد عليها التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية ، تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول اليها وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والنتجات بواسطة شركات ناشئة أما الشركات الناشئة فهي " شركات صغيرة حديثة العهد تهدف الى التوسع عن طريق انشاء أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة كبيرة في الأسواق ، وذلك من خلال تقديم عروض ذات قيمة وبالتالي الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي شركات صغيرة وحديثة تعد بتحسين الخدمات المصرفية لأفراد والشركات ، بالتعاون مع مقدمي الخدمات المالية القائمين" .[1]

الفرع الثاني: دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر

للتكنولوجيا المالية دور في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي، ويمكن إيضاح ذلك من خلال النقاط الآتية:[2]

1 الأهداف الإنمائية والتحول الرقمي في الجزائر في ظل جائحة كوفيد–19:

أظهرت جائحة كوفيد–19 الدور الحيوي للتحول الرقمي والخدمات المالية الرقمية في ضمان استمرارية الأنشطة الاقتصادية وتقليل التفاعل المباشر خلال فترات الإغلاق، من خلال تسهيل عمليات الدفع والتحويل المالي وتقديم الخدمات عن بُعد. كما ساهمت هذه الخدمات في تمكين الحكومات من إيصال الدعم الاجتماعي للفئات الهشة بكفاءة أكبر.

[1]– سيد اعمر زهرة ، بن عبد الفتاح دحمان " **التكنولوجيا المالية كألية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي**" مجلة التكامل الاقتصادي المجلد 08/ العدد01/مارس 2020 الصفحة –63 79

[2]– د. قدوري طارق وزغدي باديس " **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر**" / مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة المجلد:05/ العدد:01(2022) الصفحة 880/879.

وفي الجزائر، يُعد التحول الرقمي محورًا أساسيًا ضمن الأهداف التنموية وتحديث القطاع المصرفي، لما له من دور في تعزيز الشمول المالي وإدماج الفئات غير المتعاملة مع البنوك. ورغم انتشار خدمات الإنترنت والهاتف المحمول، لا تزال مستويات استخدام الخدمات المالية الرقمية ضعيفة، حيث تقتصر المدفوعات الرقمية على نسبة محدودة من السكان، خاصة النساء. كما تشير بيانات البنك الدولي إلى انخفاض معدلات امتلاك الحسابات المصرفية، مما يعكس استمرار تحديات الشمول المالي والحاجة إلى تطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز الثقافة المالية الرقمية.

2- الهوية الرقمية وتطور تقنيات الخدمات المالية في الجزائر:

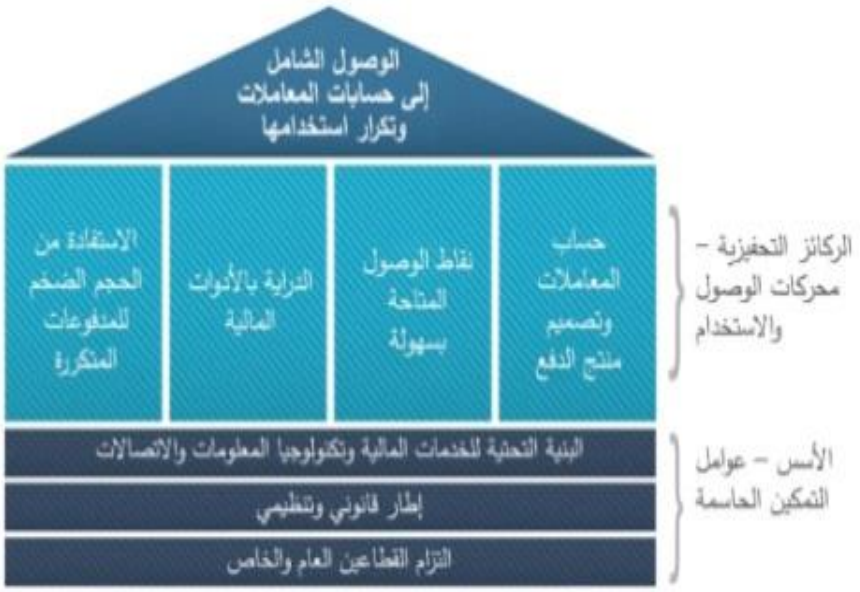
يمكن تعريف الهوية الرقمية بأنها تجسيد للهوية ضمن الأنظمة الرقمية أو الحاسوبية، وتُمثل الشخصية التي ينشئها المستخدم لتكون بمثابة نقطة ربط بين الشخص الحقيقي وهويته الافتراضية في سياق التفاعلات الرقمية.

لقد مكنت منظومة "الهوية الرقمية"، التي تم إطلاقها في الجزائر عام 2016، المؤسسات المالية من معالجة بيانات العملاء بكفاءة، مما يضمن الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وغيرها من اشتراطات "اعرف عميلك" (KYC). إضافة إلى ذلك، يسّرت التطورات في واجهات برمجة التطبيقات المفتوحة (Open APIs) لمزودي الخدمات المالية الرقمية إمكانية الوصول إلى البيانات من مختلف الأنظمة العامة والخاصة، مما أسهم في تسريع وتيرة تقديم الخدمات المالية وتقليل تكلفتها، مع الحفاظ على مستويات عالية من الأمان والانتظام.

لقد ساهمت الخدمات المالية الرقمية في ظهور نماذج أعمال مبتكرة، منها على سبيل المثال منصات التجارة الإلكترونية، كما يتضح من دخول منصة جوميا إلى السوق الجزائري وانضمامها إلى المنصات المحلية القائمة. وقد استغل مشغلو شركات الاتصالات القدرات الكامنة في الخدمات المالية الرقمية لتيسير عمليات الدفع وتقديم خدمات الدفع بالاستخدام لقطاعات مثل الطاقة الشمسية، والتأمين، والإقراض.

وعليه، يتوجب على الجهات المعنية في الجزائر التركيز على معالجة ثلاث مجالات رئيسية تتمثل في: توفير أطر قانونية وتنظيمية داعمة، تطوير بنية تحتية مالية ورقمية ملائمة، وإرساء نظم دعم حكومي فعالة.

الشكل رقم04: عوامل التمكين الحاسمة ومحركات الوصول الى استخدام المدفوعات الرقمية



المصدر: مجلة الاقتصاد والتمية المستدامة ل د. قدوري طارق وزغدي باديس مرجع سبق ذكره صفحة28)

يوضح هذا الشكل بأن حققت الجزائر تقدماً في تعزيز ابتكارات التكنولوجيا المالية وتطوير الخدمات المالية الرقمية، إلا أنه يمكن بذل المزيد من الجهد لزيادة الوعي بمنافعها وتحفيز نموها. ومن خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، ستعزز الجزائر النشاط الاقتصادي وتساعد على تحقيق الشمول المالي

3 –تقنيات التكنولوجيا المالية ودورها في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر:

يتسم القطاع المصرفي والمالي في الجزائر بوجود بنية تحتية تكنولوجية قديمة وأنظمة دفع متخلفة، فضلاً عن نقص في الخدمات المصرفية الرقمية المبتكرة، الأمر الذي يشكل تحديًا أمام تحقيق هدف الشمول المالي. مع ذلك، تمتلك المنصات والتقنيات الرقمية القدرة على المساهمة بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، وذلك عن طريق توفير إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية ذات فائدة ومتاحة بأسعار معقولة، تلبي احتياجاتهم المتنوعة.

الفرع الثالث: الشمول المالي الرقمي

1 تقييم مدى مساهمة التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي

إن اعتماد التكنولوجيا المالية بغرض تشجيع الشمول المالي من خلال التغلب على العوائق التي تواجه وصول العملاء للخدمات المالية، ومعلومات العملاء والسلامة التجارية وتطوير الأسواق يظهر من خلال تحسين البنية التحتية: [1]

1.1 تأثير تبني التكنولوجيا المالية في دعم الشمول المالي: تضطلع التكنولوجيا المالية بدور محوري في معالجة التحديات التي تعترض تحقيق الشمول المالي، مما يفسح المجال أمام الدول النامية للانتقال مباشرة إلى النماذج الرقمية في هذا الصدد، ويتأتى ذلك من خلال الجوانب التالية:

2.1 توسيع نطاق التغطية: أسهمت القنوات الرقمية، التي يتبناها مقدمو الخدمات من القطاع المصرفي وشركات الاتصالات وغيرها، في تمكين ملايين الأفراد ممن يمتلكون هواتف محمولة من الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية على مدار السنوات الأخيرة. ولم يقتصر هذا الوصول على خدمات المدفوعات فحسب، بل امتد ليشمل خدمات الادخار والتأمين والاستثمار كذلك.

3.1 البيانات الخاصة بالعملاء: تتطلب إجراءات العناية الواجبة بالعملاء، إلى جانب تدابير التأمين وإدارة المخاطر، من مقدمي الخدمات المالية التحقق من هوية العملاء. وفي هذا السياق، توفر الهوية الرقمية وما ينجم عنها من بصمات بيانات ناجمة عن استخدام الخدمات المالية الرقمية (مثل خدمات الهاتف المحمول والمدفوعات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية) إمكانية التحقق هذه.

4.1 تعزيز الاستقرار التجاري: يتضمن دمج الفئات المهمشة والمستبعدة في منظومة الخدمات المالية توفير نطاق واسع من خدمات المدفوعات والودائع والتأمين، بالإضافة إلى منتجات القروض الصغيرة المصممة خصيصًا لتلبية متطلبات العملاء.

– ترسيخ الممارسات المسؤولة للمالية الرقمية من أجل حماية المستهلك.

–أطلقت الحكومة عدة مبادرات لدعم المؤسسات الناشئة مثل: صندوق تمويل المؤسسات الناشئة والحاضنات الجامعية.

–تسهيلات ضريبية وقانونية.

–يساعد على إدماج هذه المؤسسات في المنظومة المالية الرسمية، والاستفادة من خدمات القروض و التأمين.[2]

[1]– جواني صونيا ومرميت عديلة مرجع سبق ذكره صفحة (04)

[2]–د. سمسوم صليحة. د. طويل أسيا "مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد 16، العدد 1 الصفحة (167) يعنوان " أثر الشمول المالي على دعم وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر – دراسة تحليلية خلال 2020–2025"

خلاصة الفصل الأول

سعى هذا الفصل الى تقديم الاطار النظري لمفهوم الشمول المالي من خلال استعراض مختلف التعريفات التي تناولته، كما تم توضيح الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للشمول المالي، لكونه يساهم في ادماج الافراد والمؤسسات الغير مشمولة في النظام المالي الرسمي، مما يعزز من تعبئة الادخار وتسهيل الحصول على التمويل، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد .بالإضافة الى ذلك تم التطرق الى اهداف الشمول المالي ومكوناته الأساسية، وكذا مؤشراته التي تعتمد في قياس مستواه الى جانب العوامل المحددة لانتشاره ولقد لخص هدا الفصل الى ان الشمول المالي يشكل الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الاستقرار المالي والحد من الفوارق الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال ما تم عرضه في هدا الفصل، يتضح ان الشمول المالي لم يعد مجرد خيار بل بات ضرورة اقتصادية واجتماعية تفرضها متطلبات التنمية الشاملة اذ يمثل وسيلة فعالة للفئات الغير مستفيدة من الخدمات المالية الرسمية، وتحسين مستوى الوعي المالي وتعزيز الثقة في المؤسسات المالية وتقوية النظام المالي.

الفصل الثاني: واقع الشمول المالي وتحدياته التنظيمية التي تواجه المؤسسات المصرفية في تحقيقه

تمهيد الفصل الثاني

يعتبر الشمول المالي أحد المحاور الرئيسية التي حظيت باهتمام متزايد في إطار السياسات الاقتصادية المعاصرة، نظراً لدوره الحيوي في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي عبر تمكين مختلف شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية النظامية والاستفادة منها بفعالية. وتعتبر المؤسسات المصرفية الركيزة الأساسية في تجسيد هذه الاستراتيجية، حيث تضطلع بدور محوري في توفير الخدمات المالية وتوسيع نطاق استخدامها، مما يسهم في الحد من ظاهرة الإقصاء المالي ودعم مسارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع ذلك، يواجه تحقيق الشمول المالي تحديات جمة على أرض الواقع، لا سيما المرتبطة بالأطر التنظيمية، بما في ذلك التشريعات والقوانين والإجراءات الرقابية ومتطلبات الامتثال، التي قد تعيق قدرة المؤسسات المصرفية على الابتكار وتطوير خدمات مالية تتلائم مع احتياجات مختلف العملاء يهدف هذا الفصل إلى دراسة واقع الشمول المالي في الجزائر مع تسليط الضوء على أبرز التحديات التنظيمية التي تعترض سبيل تحقيقة مع ابتكار حلول لتعزيز الشمول المالي.

وتناولنا في هدا الفصل 3 مباحث:

- **المبحث الأول:** العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي
- **المبحث الثاني:** واقع الشمول المالي في الجزائر
- **المبحث الثالث:** التحديات التنظيمية التي تواجه المؤسسات المصرفية في تحقيق الشمول المالي واستراتيجيات تعزيزه.

المبحث الأول: العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي

تمهيد

يُبرز واقع الشمول المالي درجة تطور النظام المالي ومدى شموليته، من خلال مؤشرات مثل نسبة امتلاك الحسابات المصرفية، انتشار وسائل الدفع الإلكتروني، حجم الادخار والائتمان، ومستوى استخدام الخدمات المالية الرقمية. كما يعكس فعالية السياسات العمومية والإصلاحات التنظيمية الرامية إلى توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية.

المطلب الأول: علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي والنزاهة المالية..

الفرع الاول: علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي

شكل تحقيق الشمول المالي تحدياً معقداً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى استقرار النظام المالي. فمن الصعب تصور وجود استقرار مالي مستدام في ظل وجود شريحة واسعة من المجتمع والقطاعات الاقتصادية التي تعاني من الإقصاء المالي، على غرار سكان المناطق الريفية، والفئات الأقل حظاً في المناطق الحضرية الفقيرة، والشرائح الفقيرة بصفة عامة. ومن هذا المنطلق، نسلط الضوء على العلاقة التبادلية بين الاستقرار المالي والشمول المالي، حيث يرى أن كل منهما يعد شرطاً أساسياً لنجاح الآخر. ونؤكد من خلال تحليله أن تعزيز الشمول المالي يسهم بشكل مباشر في دعم استقرار النظام المالي من خلال توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات:[1]

1 –اتجاه الارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي يؤدي النتائج التالية:

عندما يتوفر قطاع مالي واسع الانتشار، يكون أكثر تنوعًا في قاعدته ويدعم مرونة العمل المصرفي، مما يؤدي إلى زيادة الاستقرار. كما يسهم هذا في تحسين نوعية محافظ القروض لدى العملاء، بمن فيهم كبار المقترضين، وهو ما يقلل من المخاطر التي قد تهدد النظام المالي بأكمله.

يحد هذا التوجه من مخاطر الاضطرابات السياسية والاجتماعية.

كما يعزز القدرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والذي يُعد ركيزة أساسية للاستقرار المالي.

2 الارتباط العكسي من الاستقرار المالي إلى الشمول المالي ينتج عنه ما يلي:

يعمل الاستقرار على تقوية ثقة المستهلكين في القطاع المالي بأكمله، مما يشجعهم على الانخراط بشكل أوسع في الخدمات المالية.

[1]– د. كركار مليكة " **الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر**" مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد 10، العدد 3 – جامعة "علي لونيسي " البليدة 2 الجزائر تاريخ النشر 2019/12/31 الصفحة (367. 368)

يؤثر الاستقرار بشكل إيجابي على عدد من العوامل المالية مثل التضخم وأسعار الفائدة. وهذا بدوره ينعكس على تخفيض تكاليف بعض المنتجات والخدمات الأساسية، وبالتالي يتيح الخدمات المالية للطبقات الأقل دخلًا بأسعار مناسبة.

3- استقرار القطاع المصرفي الجزائري والشمول المالي

يتم ترتيب الدول بناءً على مؤشرات الشمول المالي الفرعية، وذلك وفقًا لثلاثة مؤشرات رئيسية:

-نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مالية في المؤسسات المالية الرسمية.

-النسبة المئوية للبالغين الذين حصلوا على قروض من مؤسسة مالية رسمية خلال الاثني عشر شهرًا الماضية.

-النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار أموالهم في المؤسسات المالية الرسمية خلال الاثني عشر شهرًا الماضية.

الفرع الثاني: أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي

يمكن توضيح الأثار السلبية والايجابية للشمول المالي على الاستقرار المالي من خلال الجدول التالي:[1]

الجدول رقم01: تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي

الأثار الإيجابية	الأثار السلبية
- زيادة تنويع الأصول المصرفية نتيجة لزيادة إقراض الشركات الصغيرة، مما يقلل من مخاطر محفظة القروض المصرفية، وهذا من شأنه أن يقلل من الحجم النسبي لأي مقترض واحد في المحفظة الإجمالية للقروض والحد من تقلّباته.	- المحاولة الواسعة لمجموعة من المقترضين في تخفيض المعايير الخاصة بالأراض هذا كان مسارها رئيسيا في شدة ازمة (الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية) وهذا يؤدي الى عدم الاستقرار المالي.
- زيادة عدد صغار المدخرين من شأنه أن يزيد كل من حجم استقرار قاعدة الودائع ويقلل الاعتماد على البنوك في التمويل (غير الأساسية)، وهي تميل إلى أن تكون أقل تقلباً خلال الأزمة، وهذا يتوافق مع الحد من مخاطر تقلبات الدورة الاقتصادية	- يمكن من تعرض المصارف الى مخاطر السمعة التي تزداد اذا كانت تستعين بمصادر تمويل خارجية مختلفة مثل تقييم الائتمان من اجل الوصول الى المقترضين الاصغر.

[1] - بوراس محي الدين ولعور سطايحي الهام مذكرة ماستر بعنوان" تحليل الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر "تخصص- اقتصاد نقدي وبنكي - جامعة 20أوت 1955_ سكيكدة_ السنة الجامعية (2023/2022) الصفحة 31.

– إن زيادة الشمول المالي يمكن أن يسهم أيضا في نقل أفضل للسياسة النقدية، لأن حصة كبيرة من النشاط الاقتصادي تتحرك عن طريق أسعار الفائدة، ومن ثم تساهم أيضا في زيادة الاستقرار المالي	– اذا لم تنظم مؤسسات التمويل الصغيرة بشكل صحيح فان الزيادة في القروض من قبل تلك المجموعة يمكن ان تضعف فعالية التنظيم في .الاقتصاد وتزيد مخاطر النظام المالي

المصدر: بوراس محي الدين ولعور سطايحي الهام مذكرة ماستر بعنوان" تحليل الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر "تخصص– اقتصاد نقدي وبنكي – جامعة 20أوت 1955_ سكيكدة_ السنة الجامعية (2023/2022) الصفحة 31.

الفرع الثالث: العلاقة بين الشمول المالي والنزاهة المالية

ولإيضاح العلاقة بين الشمول المالي، والنزاهة المالية يتعين الإشارة لبعض المفاهيم العامة في هذا الشأن:[1]

1 السياسات: حتى نتمكن من فهم التأثير المحتمل لأدوات الرقابة الخاصة بمكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب على الشمول المالي، ينبغي على صناع السياسات أن يدركوا الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى الاستبعاد المالي، والشرائح الأكثر تضررًا. لقد قامت عدة دول بوضع قوانين لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بطريقة تقلل من الآثار السلبية على إمكانية الحصول على الخدمات المالية. وهذا بدوره يشجع كلاً من الشمول المالي والنزاهة المالية، من خلال تسهيل تصميم آليات رقابية مناسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تدعم الشمول المالي. وبالنظر إلى أن العديد من الجهات الرقابية والحكومية تشارك في تطبيق قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى جوانب أخرى تتعلق بالشمول المالي، فمن الضروري أن تتبنى الدولة سياسة واضحة وشاملة تلزم كل هذه الجهات باستخدام أدوات رقابية فعالة. يجب أن تتضمن هذه السياسة تحقيق الأهداف التالية:

أ – التشاور بين جميع الأطراف المعنية، خاصة القطاع الخاص، لتحقيق التوازن الصحيح .

ب– تقييم المخاطر المحددة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب داخل الدولة .

.ج– تقدير الموارد المتوفرة لتنفيذ أدوات الرقابة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

د– إعداد أدوات رقابية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتناسب مع طبيعة المعاملات ومقدمي .الخدمات المالية

2 قصور الخدمات الحكومية: يمكن أن تؤثر قدرات الحكومة الرقابية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على سياسة الشمول المالي. غالبًا ما تركز الهيئات الرقابية على الإشراف على المؤسسات الكبيرة،

[1] – مجلس محافظي المصاريف المركزية ومؤسسات النقد العربية بعنوان" **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي**" فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الجزائر – صندوق النقد العربي– سنة 2015.

بينما تهمل المؤسسات المالية الصغيرة غير الرسمية. ونتيجة لذلك، ترتفع تكاليف الامتثال على المؤسسات الخاضعة للرقابة والإشراف، دون زيادة مماثلة على تلك غير الخاضعة. وهذا يدفع المؤسسات المالية الخاضعة للرقابة إلى الانسحاب من الأسواق ذات الدخل المنخفض، لتجنب تحمل هذه التكاليف.

3 أوجه القصور في البنية الأساسية لتحديد هوية العملاء والتحقق منها وتطبيق مبادئ "اعرف عميلك" بشكل صحيح:

إذا لم يكن هناك نظام وطني لتحديد الهوية، أو كان هذا النظام يفتقر إلى الموثوقية، أو كان الوصول إلى البيانات صعبًا، فإن المؤسسات المالية غالبًا ما تتحمل تكاليف إضافية للتحقق من معلومات العناية الواجبة للعميل. هذا قد يدفعها إلى التراجع عن المعاملات منخفضة القيمة. ويشمل الانسحاب من المعاملات منخفضة القيمة تلك المعاملات المالية ذات القيمة القليلة والأقل ربحية. بالإضافة إلى ذلك، قد تفشل الدول التي تمتلك أنظمة وطنية موثوقة للتحقق من الهوية في تغطية نسبة كبيرة من أصحاب الدخول المنخفضة أو المقيمين في المناطق الريفية النائية، مما يتركهم بدون مستند هوية رسمي أو ما يثبت عناوين سكنهم الرسمية.

3 نطاق الخدمات المالية غير الرسمية: تقدم الخدمات المالية غير الرسمية، خصوصًا في الدول الأقل نموًا، عن طريق مؤسسات التمويل متناهي الصغر، ومقرضي الأموال (الأفراد غير الرسميين)، أو الجهات التي تعمل في تحويل الأموال بشكل غير رسمي، أو جمعيات التمويل غير المسجلة، وغيرها الكثير من الأطراف المشابهة.

المطلب الثاني: دور البنك المركزي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

الفرع الأول: ركائز دعم البنية التحتية المالية

يمثل توفير بنية مالية تحتية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي إحدى الركائز الأساسية التي يعتمد عليها بنك الجزائر في سبيل إرساء بيئة مواتية لهذا الهدف. ومن الضروري تحديد أولويات تطوير هذه البنية التحتية من أجل دعم النمو الاقتصادي وتيسير وصول المواطنين إلى الخدمات المالية، وهو ما يشكل الغاية المحورية للشمول المالي. وتتضمن تلك الأولويات ما يلي: [1]

أ- البيئة التشريعية: يتطلب تحقيق الشمول المالي إرساء إطار تشريعي ملائم، وذلك من خلال إصدار وتعديل التعليمات واللوائح المنظمة لنشاط المؤسسات المالية. ومن أبرز التشريعات التي أسهمت في هذا الإطار ما يلي:

1 قانون النقد والعرض 90 – 10

[1]-حياة نجار" **تطوير الخدمات المصرفية الالكترونية مطلب لتعزيز الشمول المالي – حالة الجزائر**" مجلة الاقتصاد المال والأعمال – المجلد (7) العدد (4) جامعة جيجل (محمد الصديق بن يحي) الشهر ديسمبر السنة (2023) الصفحة (102) .

2 تعديلات على قانون النقد والقرض 2003

3 تعديلات على قانون النقد والقرض 2011

ب- الانتشار: ينبغي تعزيز الانتشار الجغرافي للخدمات المالية عن طريق توسيع شبكة فروع مقدمي هذه الخدمات، مع إيلاء اهتمام خاص لإنشاء فروع أو مكاتب مصغرة، لا سيما تلك المتخصصة في التمويل متناهي الصغر. ويضاف إلى ذلك تطوير نقاط وصول بديلة للخدمات المالية، كوكلاء البنوك، والخدمات المصرفية عبر الهاتف، ونقاط البيع، وأجهزة الصراف الآلي، فضلاً عن خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها، وذلك ضمن الإطار التشريعي للدولة.

ت- تطوير نظم الدفع والتسوية: يشمل ذلك تحديث نظم الدفع والتسوية الوطنية بهدف تيسير إنجاز وتسوية المعاملات المالية بين الأطراف المعنية في الأوقات المحددة، مما يضمن استمرارية توفير الخدمات المالية.

ث- الاستفادة من التطورات التكنولوجية: يتطلب الأمر استثمار التطورات التكنولوجية لتعزيز سبل الاتصال وتبادل المعلومات، من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية، والدفع عبر الهاتف المحمول، مما يساهم في تيسير الوصول إلى تلك الخدمات بتكلفة منخفضة وفعالية مرتفعة. وتجدر الإشارة إلى وجود مكونات أساسية للبنية التحتية الداعمة لتقنيات الدفع الإلكتروني، وتشمل هذه المكونات إنشاء هيئة لضبط النقد الآلي، وتبني بنك الجزائر للآليات والمعايير الخاصة ببطاقات الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى إقامة هيئة للمقاصة لديه، واعتماد البنوك على آليات الدفع الرقمي. غير أنه، بالرغم من توافر عدد من شركات التقنيات المالية في الجزائر، تظل أنشطتها مقتصرة على تطوير حلول برمجية للمؤسسات المصرفية وبريد الجزائر بهدف تمكينها من تقديم خدمات رقمية لعملائها. وفي المقابل، لا يُسمح لهذه الشركات حاليًا بالانخراط في أنشطة الدفع الإلكتروني مباشرة، وذلك ضمن الإطار القانوني والتنظيمي المعمول به..

ج- توفير قواعد بيانات شاملة: يتطلب ذلك تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وتأسيس قواعد بيانات شاملة تحتوي على سجلات للبيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب قاعدة بيانات لتسجيل الأصول المنقولة. كما يتوجب اتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان وصول مقدمي الخدمات والعملاء إلى المعلومات اللازمة لهم، بما يكفل الشفافية وحماية مصالح جميع الأطراف.

الفرع الثاني: دور الحماية المالية للمستهلك في تعزيز الشمول المالي والتثقيف المالي

في سياق التطور المتسارع للقطاع المالي، وازدياد تعقيد المنتجات والخدمات المقدمة للمستهلكين، فضلاً عن التوسع الملحوظ في الأدوات المالية الإلكترونية، اكتسب مفهوم حماية المستهلك المالي أهمية محورية في الفترة الأخيرة. تهدف التنظيمات الصادرة في هذا الصدد إلى تعزيز الثقة ضمن القطاعين

المصرفي والمالي، بما يسهم في دعم الشمول المالي ومن ثم تحقيق الاستقرار المالي، وذلك عبر مجموعة من الآليات:[1]

-ضمان حصول المستهلكين على معاملة منصفة وشفافة، وتوفير المنتجات والخدمات المالية لهم بيسر وسهولة، مع الحرص على أن تكون التكلفة معقولة والجودة عالية.

-توفير المعلومات الضرورية والدقيقة للمستهلكين في جميع مراحل تعاملهم مع مزودي الخدمات المالية. يتضمن ذلك الإفصاح الشفاف عن البيانات بما يضمن إدراكهم للمزايا والمخاطر المرتبطة بالمنتجات، إضافة إلى وضع آلية تضمن تحديثهم بانتظام بشأن أي تغييرات أو مستجدات تطرأ على هذه المنتجات والخدمات.

-إتاحة تقديم الخدمات الاستشارية المتخصصة، التي تتناسب مع احتياجات المستهلكين ومستوى تعقيد المنتجات والخدمات المعروضة عليهم.

-صون البيانات المالية للمستهلكين، وتطوير آليات رقابية مناسبة تكفل مراعاة حقوقهم.

-إرساء آليات فعالة لمعالجة شكاوى المستهلكين، تتميز بالاستقلالية والنزاهة والمساءلة، وتعمل بكفاءة تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية وفي الأوقات المحددة. وكذلك تعزيز توعية وتثقيف المستهلكين، خاصة الفئات المهمشة، بالإضافة إلى مقدمي الخدمات المالية، بمبادئ حماية المستهلك المالي، مما يمكنهم من استيعاب حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

- سن لوائح رقابية تهدف إلى حماية المقترضين من الممارسات غير الآمنة، عبر منظومة متكاملة من التشريعات والقوانين ذات الصلة.

-يمثل التوسع في الاقتراض عبر القنوات الرسمية، مقارنة بالاقتراض غير الرسمي، قيمة مضافة للبنوك وللمجتمع ككل. يُعزى ذلك، من جانب، إلى أن تقليص نطاق الاقتراض غير الرسمي يسهم في توسيع القاعدة السوقية للمنتجات المصرفية. ومن جانب آخر، يتيح ذلك جمع معلومات وافية عن المقترضين، مما يمكّن مديري البنوك من اتخاذ قرارات ائتمانية أكثر دقة واستنارة حول أهليتهم. وهو ما ينعكس إيجاباً على تعزيز الاستقرار المالي بشكل عام. من منظور السياسة الاجتماعية، يصبح تقليص دور الجهات غير الرسمية التي تقدم القروض أمراً بالغ الأهمية، وذلك للحيلولة دون تعرض الأفراد للاستغلال.

2/ التثقيف المالي

تُعدّ معالجة قضايا التثقيف والتوعية المالية ضرورة للدول، وذلك عبر صياغة استراتيجية وطنية تهدف إلى الارتقاء بمستويات التعليم والتثقيف المالي. تتطلب هذه الاستراتيجية صياغة وتطويراً من قبل مجموعة

[1]-عمار حميد ونوح بوعروج مذكرة ماستر أكاديمي الطور الثاني بعنوان " دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي- مقارنة بين الجزائر والدول العربية-" شعبة علوم مالية ومحاسبة -تخصص مالية المؤسسة -جامعة 'قاصدي مرباح ورقلة الجزائر' السنة الجامعية (2020/2019) الصفحة (22).

من الجهات الحكومية بالتعاون مع القطاع الخاص والجهات المعنية، بهدف تعميق الوعي والمعرفة المالية لدى الشرائح المجتمعية كافة، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات التي تستلزم دعماً إضافياً، كالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والشباب، والنساء.

يسعى التثقيف المالي إلى بناء منظومة تعليم مالي شاملة تفضي إلى تكوين مجتمع يتمتع بالثقافة المالية الكافية. وهذا يقتضي الارتقاء بمستويات الوعي لدى جميع أفراد المجتمع، وتزويدهم بالمهارات اللازمة لاستيعاب المنتجات والخدمات المالية المتاحة. يسهم هذا في تمكين الأفراد من اتخاذ قرارات مالية واستثمارية مستنيرة ومدروسة لمعاملاتهم المختلفة، بما يحد من تعرضهم للمخاطر.

من الأهمية بمكان إحداث توازن في المعلومات المتوفرة بين المستهلكين ومقدمي الخدمات المالية، لاسيما بالنسبة للمستهلكين الجدد. يتطلب ذلك الأخذ في الاعتبار محدودية خبراتهم في التعامل مع الخدمات المالية، بهدف مساعدتهم على استيعاب حقوقهم ومسؤولياتهم. وغالباً ما تُقدم برامج توعية للمستهلك عبر حملات توعية عامة، تسعى إلى تمكين الأفراد من اتخاذ قرارات مالية تتناسب مع متطلباتهم.[1]

الفرع الثالث: تطوير خدمات ومنتجات مالية

إن تطوير الخدمات والمنتجات المالية يُعدُّ مساراً جوهرياً لتحقيق الشمول المالي، ويمكن إنجاز ذلك عبر محاور رئيسية، تتمثل في:[2]

– تلبية احتياجات كافة فئات المجتمع: تُعتبر هذه النقطة ركيزةً أساسية في جهود تحقيق الشمول المالي، وذلك من خلال تيسير الوصول إلى الخدمات المالية وإتاحتها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة. لذا، تقع على عاتق مقدمي الخدمات المالية مسؤولية تطوير هذه الخدمات والمنتجات، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب الآتية:

–مراعاة المتطلبات والاحتياجات المحددة للعملاء المستهدفين في مراحل تصميم الخدمات والمنتجات، وذلك قبل إطلاقها أو تسويقها. ويشمل ذلك أيضاً ابتكار منتجات مالية جديدة لا تقتصر على آليات الإقراض والتمويل التقليدية، بل تشمل أيضاً أدوات الادخار والتأمين ووسائل الدفع.

–تحفيز التنافسية بين مقدمي الخدمات والمنتجات المالية بهدف إتاحة خيارات أوسع أمام العملاء، وضمان الحفاظ على جودة الخدمات المقدمة. يسهم هذا التنافس في تمكين العملاء من المفاضلة بين المنتجات المختلفة بسهولة، وبتكاليف معقولة، ومع مستويات عالية من الشفافية.

–تقليل الأعباء المالية غير المبررة على العملاء، ويشمل ذلك تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة، بالإضافة إلى مراجعة الخدمات المالية التي تتطلب عمولات دون تقديم قيمة مضافة تتناسب معها. في هذا السياق، نصت المادة 14 من النظام رقم 20–01 الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 20 رجب 1441هـ

[1]– حياة نجار مرجع سبق ذكره صفحة 36)

[2]– عمار حميمد ونوح بوعروج مرجع سبق ذكره صفحة (38)

الموافق 15 مارس 2020، والذي يحدد القواعد العامة للشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية، على ما يلي:

1فتح وإقفال الحسابات بالدينار؛

2منح دفتر الشيكات؛

3منح دفتر الادخار؛

4منح بطاقات بنكية داخلية؛

5عمليات الدفع نقداً لدى البنك الموطن؛

6إعداد وتسليم أو إرسال، عند الاقتضاء، كشف حساب سنوي لدى الزبون.

7الاطلاع على الحساب عن بعد؛

8عملية تحويل ما بين الخواص على مستوى نفس البنك.

تُعتبر هذه الخدمات المجانية بمثابة تحولٍ كبير يصب في مصلحة العملاء، ويدعم بشكلٍ فعال جهود تحقيق الشمول المالي في الجزائر.

-الأخذ بعين الاعتبار للظروف الخاصة بالعملاء عند التعامل معهم، والتزام مقدمي الخدمات أو الجهات المقرضة بعدم استغلال هذه الظروف أو إثقالهم بالالتزامات الائتمانية المفرطة.

-مراجعة الجهات الرقابية للتعليمات والإرشادات السارية بهدف تخفيف متطلبات التمويل وتبسيطها.

-تيسير حصول موظفي مقدمي الخدمات المالية على التدريب اللازم والمتخصص في هذا الميدان.

المطلب الثالث: واقع الخدمات المصرفية الالكترونية بالبنوك الجزائرية

الفرع الأول: الخدمات المصرفية الالكترونية

الخدمات المصرفية هي مجموعة من الأنشطة والعمليات التي يقدمها البنك لعملائه، سواء طلبها العميل بشكل مباشر أو كانت ضرورية لإتمام معاملاته المالية. هذه الخدمات تعتبر الواجهة الأساسية التي تظهر هوية البنك، وهي أيضاً الأداة الاستراتيجية الأكثر أهمية لجذب زبائن جدد والحفاظ على ولاء .العملاء الحاليين. إذ تُعد بمثابة قناة أساسية لمزاولة بقية الأنشطة المصرفية.

أما بخصوص الخدمات المصرفية الإلكترونية، فيمكن تعريفها عملياً بأنها: هي النظام الذي يسمح للبنوك بتقديم خدماتها ومنتجاتها عبر شبكات إلكترونية حديثة ومتقدمة. إذ يقتصر الوصول إليها على المستخدمين الذين يستوفون شروط العضوية والاشتراك التي يحددها البنك، وذلك يتم عبر واجهات رقم اتصال مباشرة بين العميل والنظام المصرفي.[1]

40- حياة بودراع ، سوسن غجاتي مذكرة ماستر بعنوان" فعالية ابتكار الخدمات المصرفية الالكترقنية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر " في العلوم الاقتصادية تخصص " اقتصاد نقدي وبنكي" جامعة 8 ماس 1945 -قالمة- السنة 2023/2022 الصفحة 36.

الفرع الثاني: أنواع الخدمات المصرفية الالكترونية

تتبنى المؤسسات المصرفية العالمية مجموعة متنوعة من الخدمات الإلكترونية المصرفية، ومن أبرزها ما يلي:[1]

.1خدمة الصراف الآلي

تتيح أجهزة الصراف الآلي للعملاء إمكانية إنجاز معاملاتهم المصرفية دون الحاجة لزيارة الفرع مباشرة. وتشمل هذه التعاملات عمليات السحب النقدي، والإيداع، وطلب كشوفات الحسابات، وغيرها. يهدف هذا النمط من التوزيع إلى تقليص التكاليف التشغيلية وتوفير وقت الموظفين، فضلاً عن توفير وسائل راحة أكبر للعملاء، وذلك بتوفير الخدمة خارج ساعات العمل الرسمية للمصرف.

.2البطاقة الذكية

في سياق التطورات التكنولوجية المتسارعة، برزت البطاقات الذكية .(Smart Cards) وهي بطاقات بلاستيكية مزودة بشريحة إلكترونية تُخزّن عليها كافة البيانات المتعلقة بحاملها، كاسمه وعنوانه، والبنك المصدر لها، وطريقة الإنفاق، وقيمة المبلغ المصروف وتاريخه، بالإضافة إلى السجل المصرفي للعميل. توفر هذه البطاقات الحديثة للعميل مرونة في اختيار نمط التعامل المالي، سواء كان ذلك بنظام الائتمان أو الدفع الفوري.

.3الخدمات المصرفية المنزلية

تُتيح الخدمات المصرفية المنزلية للعملاء إدارة حساباتهم البنكية باستخدام جهاز كمبيوتر شخصي، سواء كان ذلك من المنزل أو المكتب، في موقع يتم تحديده مسبقاً. وتتسم هذه الخدمات بمستوى مرتفع من الأمان والراحة، إلى جانب سهولة الاستخدام وإمكانيات الاتصال الواسعة والنقل التلقائي للبيانات. يتألف النظام المصرفي المنزلي من مكونين أساسيين: أولهما برنامج الحاسوب الخاص بالبنك، وثانيهما برنامج الحاسوب الخاص بالعميل. ويقوم برنامج حاسوب البنك بدور خادم الاتصالات الذي يستقبل طلبات العملاء ويتحقق من هوياتهم.

.4مراكز الخدمة الهاتفية

تُمكّن مراكز الخدمة الهاتفية العملاء من الاستفسار عن أرصدتهم والحصول على معلومات تفصيلية حول حساباتهم. إضافة إلى ذلك، يمكنهم إجراء التحويلات بين الحسابات، وفتح حسابات جديدة، وتقديم طلبات القروض، وتسديد الفواتير، وطلب النماذج المصرفية. تتميز هذه الخدمة بتوافرها على مدار الساعة، فضلاً عن سهولة وسرعة الوصول إليها.

1- حلايلي نريمان، بن بوزيان محمد " **دور خصائص الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز العلاقة مع الزبون** مجلة العلوم الاقتصادية المجلد 17/العدد:1 جامعة جيلالي ليابس –سيدي بلعباس–(2022) الصفحة (103).

الفرع الثالث: الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة من طرف البنوك العمومية في الجزائر

في اطار عصرنة وتحديث الخدمة المصرفية، وتسيير وصول الخدمة المصرفية للزبائن اتجهت البنوك الجزائرية الى من تقديم خدمات مصرفية تقليدية الى خدمات مصرفية الكترونية تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال وعلى الأنظمة الحديثة.

ويمكن توضيح الخدمات المصرفية الالكترونية التي تقدمها هذه البنوك في الجدول التالي:[1]

الجدول (02): الخدمات المصرفية الالكترونية

البنك	الخدمات المصرفية الالكترونية المقدمة
بنك الجزائر (BA)	يُشغل بنك الجزائر موقعًا إلكترونيًا(www.bank-of-algeria.dz) ، وتقتصر وظيفته على عرض المؤشرات المالية والمصرفية التي تعكس وضع السوق المصرفية الجزائرية. بناءً عليه، لا يتيح هذا الموقع للعملاء الحصول على خدمات مباشرة. علاوة على ذلك، يُجري البنك ضمن تدخلاته الروتينية عمليات المقاصة الإلكترونية.
بنك الجزائري الخارجي	دير بنك الجزائر الخارجي موقعًا إلكترونيًا (www.bea.dz) يُستخدم للترويج لخدماته المصرفية المتنوعة وللتواصل مع عملائه، ويُمكنه أيضًا من تقديم بعض الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. **الصيرفة عبر الإنترنت** :(ebankingbea) هذه الخدمة الإلكترونية متاحة على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع عبر الإنترنت. تُمكّن عملاء البنك من متابعة أرصدة حساباتهم، وطلب كشوف حساباتهم، ودفاتر الشيكات، وكذلك إجراء تحويلات مالية من حساب لآخر، وذلك من خلال الوصول إلى منصة الخدمات الإلكترونية المخصصة عن بعد.

[1] – ديدوش هاجر ، حريري عبد الغاني " **واقع الخدمات المصرفية الالكترونية بالبنوك الجزائرية**" مجلة استراتجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية المجلد (04/ العدد 01 **جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي** السنة (2022)الصفحة 27/ 28)

	الصيرفة عبر الهاتف :(Mobile bea) تُتيح هذه الخدمة لعملاء البنك إمكانية الاطلاع على حساباتهم، وطلب كشوف الحسابات، وتنفيذ تحويلات مالية من حساب إلى آخر باستخدام هواتفهم النقالة. يتطلب ذلك تحميل تطبيق Mobile beaمن متجري Play Store وApp Store ، بعد أن يكون العميل قد اشترك في خدمة.ebanking bea –يمتلك بنك BEA شبكة واسعة من أجهزة الصراف الآلي والشبابيك الأوتوماتيكية الموزعة في مختلف فروعه/ يُقدم بنك BEA جهاز الدفع الإلكتروني(TPE) ، وهو جهاز موجه لعملاء البنك من التجار والمؤسسات ورجال الأعمال. يُمكّنهم هذا الجهاز من تسديد ثمن مشترياتهم أو فواتيرهم، ويُستخدم في مواقع مثل المتاجر الكبرى، المطاعم، والفنادق. **خدمة الدفع الإلكتروني** :(E–paiement) تُتيح هذه الخدمة للعملاء تسوية فواتيرهم واستحقاقات خدماتهم، وإتمام معاملاتهم المالية عبر مواقع الإنترنت. **بطاقات الدفع الإلكتروني:** يُصدر بنك BEA مجموعة متنوعة من البطاقات المصرفية، تشمل: البطاقة الكلاسيكيةCIB ، البطاقة الذهبيةCIB ، ماستركارد الكلاسيكية، ماستركارد الذهبية، ماستركارد البلاتينية، بطاقة العمل، بطاقة العمل العالمية، بطاقة النخبة العالمية، بطاقة أمريكان إكسبريس الخضراء، أمريكان إكسبريس الذهبية، وأمريكان إكسبريس البلاتينية.

البنك الوطني الجزائري(BNA)	متلك البنك الوطني الجزائري موقعاً إلكترونياً، يُمكنه من خلاله الترويج لمنتجاته المصرفية والتواصل مع عملائه. كما يُقدم البنك عبر هذا الموقع خدمات مصرفية إلكترونية. **-خدمة البنك على الخط** هذه الخدمة متاحة باستمرار، وتسمح للزبائن بالدخول إلى حساباتهم المصرفية بكل سهولة وأمان، على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع. من خلال الرابط المخصص، يمكن للعملاء مراجعة تفاصيل حساباتهم، والاطلاع على كشف حساب مفصل لآخر 23 شهراً. كما تتيح الخدمة إمكانية إجراء تحويلات مالية لأطراف أخرى، وطلب دفاتر الشيكات والبطاقات المصرفية، بالإضافة إلى تسديد الضرائب إلكترونياً. **خدمة الصيرفة الهاتفية** هذه الخدمة، المتاحة أيضاً على مدار الساعة، تسمح للزبائن بالوصول إلى حساباتهم المصرفية بأمان تام، وذلك عبر تطبيق BN@tic الذي يمكن تحميله من المتاجر الإلكترونية. توفر هذه الخدمة جميع الخصائص المتوفرة في الصيرفة الإلكترونية. **خدمة الدفع:** تعتمد هذه الخدمة على مسح رموز الاستجابة السريعة(QR CODE) ، وهي موجهة للأفراد والمهنيين والمؤسسات. يمكن تحميل التطبيق الخاص بها مجاناً من المتاجر الإلكترونية مثل آب ستور. تتيح الخدمة للمستخدمين، سواء كانوا أفراداً أو مهنيين أو تجاراً، إجراء عمليات الدفع باستخدام رموزQR ، وتحويل الأموال لمستخدمي BNA الآخرين .(wimpqy-BNA) كما تمكنهم من مشاركة فواتير الاستهلاك، ومراجعة أرصدتهم وكشوف العمليات التي أجروها، بالإضافة إلى الاطلاع على تفاصيل طلبات تحويل الأموال التي استلموها أو أرسلوها.

المطلب الثالث: أثر الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية

الفرع الاول: الحاجة للشمول المالي في مناطق الريفية

وتظهر أهمية الشمول المالي لما يوفره من خدمات ومنتجات مالية تتميز بـ:

أن تكون سهلة وسريعة الوصول، وأن تُقدّم بكفاءة ودقة عالية. يجب أن يحصل عليها الأفراد والجهات في الوقت والجودة المناسبين، مع ضرورة تحديث قنواتها باستمرار ومراقبة التقنيات والأدوات المستخدمة للحصول عليها. كما يجب أن تكون أسعارها تنافسية (أي تكلفتها معقولة)، وأن تراعي الاحتياجات المالية المتغيرة للمتعاملين الاقتصاديين على اختلاف تفضيلاتهم.

كما يهدف الشمول المالي إلى زيادة التنافسية بين الخدمات المالية. ويساعد في جذب الأموال الزائدة من السوق غير الرسمية إلى السوق الرسمية. وهذا يتيح رقابة أفضل على المعاملات المالية، ويسهم في فهم أعمق لحركة رؤوس الأموال وتوجهاتها نحو القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ومن خلال شمول الخدمات المصرفية، تسعى الدولة إلى توسيع استفادة جميع فئات المجتمع من الموارد المالية، واستغلالها بشكل أفضل. وهذا لتجنب تعطل عناصر إنتاج أخرى قد ينجم عن عدم توفر قنوات تمويل رسمية تعمل على تنظيم وحماية كافة الأطراف المشاركة في عملية التمويل.

يكون الشمول المالي أكثر فاعلية عندما تستخدمه شريحة أوسع وأكثر نشاطًا من المتعاملين الاقتصاديين، خاصة أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة الذين لديهم حركة مالية نشطة. مما يسهل جذب الاستثمارات، سواء كانت محلية أو أجنبية. على سبيل المثال، هناك مستثمرون يرغبون في إقامة مشاريع كبيرة في مناطق بعيدة. هؤلاء يحتاجون إلى فروع بنوك أو مكاتب بريد أو أجهزة صراف آلي تسمح بالتعاملات الإلكترونية لإتمام عملياتهم المالية. وهكذا، يلعب الشمول المالي دورًا مهمًا في تشجيع الاستثمار في المناطق الريفية.[1]

الفرع الثاني: الشمول المالي محرك للتحول الريفي

يدرك الصندوق الإمكانات الهائلة للتمويل الريفي لتحسين سبل عيش سكان الريف. وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، أدى تطور النظم المالية إلى تأثير هائل على سبل العيش الريفية، وأتاحت المؤسسات الرائدة والأدوات الجديدة نمو الخدمات المالية وتوسيع مدى وصولها.

كما أتاحت التكنولوجيا للعملاء في المجتمعات النائية الوصول الى مجموعة أوسع من المنتجات المالية ولكن لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. ففي ظل الاقتصاد العالمي المتغير، وفي خضم الأزمات المالية، والأسعار المتقلبة للمواد الغذائية والسلع الزراعية، ومخاطر تغير المناخ، لا يزال التمويل الريفي الشامل يشكل عنصراً حاسماً في التحول الريفي.[2]

الفرع الثالث: تقييم الشمول المالي للقطاع المصرفي الجزائري:

يهتم الشمول المالي بتعميم الخدمات المالية والمصرفية لجميع شرائح المجتمع بتكلفة أقل وجودة أكبر، وتقع هذه المسؤولية على عاتق القطاع المصرفي الجزائري بحكم سيطرته شبه المطلقة على السوق الخدمات المالية والمصرفية. ولهذا تم اعتماد أهم مؤشرات الشمول المالي وذلك بناءً على مؤشر البيانات العالمية للشمول المالي لسنة 2017.[3]

---

[1]– بولحبال سميرة ، حاكمي نجيب الله " **أثر الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية**" مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (06) / العدد (1)، جوان 2019) ، الصفحة (34)

[2]– بولحبال سميرة، حاكمي نجيب الله مرجع سبق ذكره صفحة(45)

[3]– وفاء حمدوش، لمياء عماني، سمية بن علي" **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي في الجزائر الدوافع والحلول** "مجلة الاقتصاد "الجديد المجلد (12) العدد 4(1202) جامعة قاصدي مرباح –ورقلة– تاريخ النشر 2021/10/01صفحة (550).

الجدول رقم(03): مؤشرات الشمول المالي للقطاع المصرفي الجزائري

المؤشرات	نسبة سكان الارياف%	نسبة النساء (%)	نسبة الشباب (%)(15- 24 سنة)	مستخدمو الصيرفة الرقمية
- امتلاك حساب بنكي أو بريدي نشط	58.5	55	48	95
- اقتراض أو تمويل بنكي	4.5	6	5.5	18
- اقتراض من الاصدقاء او العائلة	35	38	45	22
- طلب التمويل عبر منصات رقمية	9	8	12	28
- الادخار في حسابات بنكية	15	18	14	42
- امتلاك بطاقة بنكية /ذهبية	45	42	55	100
-مدفوعات رقمية (تطبيقات)	40	38	62	88

المصدر: من اعددنا بناء على تحديث بيانات البنك الدولي وتقارير بنك الجزائر حول تطور الشمول المالي (2025/2024) .

التعليق: يتبين من خلال الجدول، أن معظم مؤشرات الشمول المالي في الجزائر بالنسبة للفئات المختارة (نساء، شباب، السكان الأكثر فقراً، سكان الأرياف) منخفضة مقارنة بالمتوسط العالمي، خاصة فيما يتعلق بالاقتراض والادخار في مؤسسات مصرفية، امتلاك البطاقات المصرفية، القيام بالمدفوعات الرقمية. والملفت للانتباه أن قيم الاقتراض من العائلة والأصدقاء قد فاقت تلك الخاصة بالاقتراض من المؤسسات المصرفية، وهو ما يدل على ضعف درجة عمق القطاع المصرفي، ووجود فجوة بين طبقات المجتمع من حيث انتفاعهم من الخدمات المصرفية، مما يعكس ضعف درجة الشمول المالي في الجزائر، بسبب عدم قدرة القطاع المصرفي الجزائري على تعميم الخدمات المصرفية على كافة فئات المجتمع الجزائري.

المبحث الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر

تمهيد

يُعدّ الشمول المالي من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمام متزايد من قبل الحكومات والمؤسسات المالية، لما له من دور محوري في تحقيق التنمية وتعزيز الاستقرار المالي. إذ يرتكز هذا المفهوم على تمكين مختلف فئات المجتمع، خاصة الفئات محدودة الدخل والمناطق النائية، من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية والاستفادة منها بسهولة وبتكلفة مناسبة. ويعكس واقع الشمول المالي مدى قدرة النظام المالي على دمج الأفراد والمؤسسات ضمن المنظومة المصرفية والمالية الرسمية، بما يساهم في تحسين مستوى المعيشة، وتوسيع دائرة التعاملات المالية الرسمية.

المطلب الأول: الشمول المالي في الجزائر وعلاقته بالصيرفة الاسلامية.

الفرع الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر

لقد بذلت الحكومة الجزائرية، بالتعاون مع البنك المركزي الجزائري، جهوداً مكثفة لتعزيز الشمول المالي بصورة واسعة النطاق. وتتجلى مساعي البنك المركزي في دعم الشمول المالي بالجزائر فيما يأتي: [1]

– إعداد قواعد وتشريعات تهدف إلى تبسيط الإجراءات المصرفية وزيادة فعاليتها، مع تقليل المعوقات أمام كل من مقدمي الخدمات المالية ومتلقيها، لضمان وصولها إلى المستفيدين.

– السعي لضم القطاعات غير الرسمية إلى النظام المالي، بحيث تخضع لإشراف ومراقبة البنك المركزي.

– تشجيع إيجاد وتطوير طرق جديدة لتقديم الخدمات المالية، غير تلك التقليدية، بالاستفادة من التقنيات الحديثة.

– تحسين أساسات القطاع المالي، وذلك بإنشاء مكاتب للاستعلام عن الائتمان، وتطوير أنظمة الدفع والتسوية، بالإضافة إلى تعزيز الوساطة المالية.

– تشجيع المؤسسات المالية على نشر الوعي المالي بين الناس.

– يتبنى البنك المركزي استراتيجية متكاملة تركز على المدفوعات الرقمية، باعتبارها وسيلة أساسية لتعزيز الشمول المالي والتحول نحو اقتصاد لا نقدي. ويتم تحقيق ذلك عبر إعداد تشريعات لتطوير المعاملات المالية غير النقدية.

– العمل على تحسين شبكات الاتصالات، وإقرار قواعد تنظيمية تهدف إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالقطاع المالي.

[1]– خريسي صلاح الدين، بلجود صبري مذكرة ماستر بعنوان " واقع الشمول المالي وافاق تعزيزه في الدول العربية مع الإشارة لحالة الجزائر " تخصص اقتصاد نقدي ومالي جامعة _ الشاذلي بن جديد الطارف _ السنة الجامعية 2025/2024 الصفحة (57).

– الاهتمام بفئة الشباب عبر تنظيم حملات توعية وتدريب. هذه الحملات تعرفهم بشتى المنتجات البنكية، وتحديداً ما يرتبط منها بالتقنيات والتطبيقات والابتكارات المالية الحديثة المتوفرة، وذلك لمساعدة جميع المواطنين على الاستفادة من الخدمات المصرفية وفهم آليات التمويل.

لا يتم تنفيذ الشمول المالي إلا بعد إجراء دراسة معمقة للفجوات المحلية بين عرض الخدمات المالية والطلب عليها. تُعد هذه الدراسة بمثابة الأساس الذي يُبنى عليه وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي، بهدف تحقيق تغطية قصوى للفئات العمرية والشرائح الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية المستهدفة.

–تسعى البنوك المركزية إلى تحفيز القطاع المالي، وخاصة البنوك، لنشر الوعي المالي. وتعمل أيضاً على تهيئة بيئة داعمة من خلال توسيع شبكات تقديم الخدمات المالية. ويشمل ذلك زيادة عدد فروع مقدمي الخدمات المالية، والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لتسهيل خدمة المشاريع متناهية الصغر. بالإضافة إلى ذلك، يتم رفع عدد أجهزة الصراف الآلي وتطوير نظم الدفع والتسوية، مع تقديم خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف توفير بيانات شاملة، تتضمن سجلات ائتمانية تاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب قاعدة بيانات مركزية.

–في الخامس عشر من مارس عام 2020، تم افتتاح نافذة للتمويل الإسلامي بصيغة المرابحة، مما رسخ المعاملات المصرفية الإسلامية كرافد مهم لتمويل الاقتصاد الوطني وأدى إلى توفير خدمات مصرفية أكثر تنوعاً.

الفرع الثاني: الاطار التنظيمي والقانوني لنهج الشمول المالي في الجزائر

تولي الحكومة الجزائرية أولوية قصوى لتعزيز الشمول المالي من خلال سلسلة من القوانين والتشريعات الداعمة. بدأت هذه المبادرات الرسمية في عام 2010 مع قانون النقد والقرض، الذي ضمن حق كل مواطن في حيازة حساب بنكي. تلتها إجراءات تشريعية وتنظيمية أخرى لتحسين الشمول المالي في الجزائر، ومن أبرزها:

صدور الأمر رقم 10–04 المعدل والمتمم للأمر 03–10 المتعلق بقانون النقد والقرض، ثم توجيه البنوك والمؤسسات المالية بتوفير بعض الخدمات البنكية مجانًا مع الالتزام بأخلاقيات المهنة (الأمر رقم 03–11–2003).

المادة 35 مكرر من قانون المالية لسنة 2014 (قانون رقم 13–08 بتاريخ 10 ديسمبر 2013)، التي تفرض على البنك المركزي تسهيل تقديم الخدمات البنكية لتشجيع الشمول المالي، من خلال تعزيز انتشار البنوك والمؤسسات المالية قرب المواطنين (قانون المالية رقم 13–08، 2013، ص 21).

التعليمة رقم 01 بتاريخ 14 فيفري 2018 الخاصة بتطوير الشمول المالي، التي توجه قطاع البنوك لتفعيل ديناميكية عبر تنويع المنتجات المالية، توسيع نطاقها، تكييفها مع احتياجات العملاء، الاستفادة من الابتكارات التكنولوجية، والسعي نحو الاستدامة (التعليمة رقم 01، 2018).

المادة 146 من قانون المالية لسنة 2021، التي تجعل وسائل الدفع الإلكتروني إلزامية للمعاملات الاقتصادية، مما يمكن المستهلكين من تسديد مشترياتهم عبر الحسابات البنكية أو البريدية، ويعزز الخدمات المالية الرقمية لتحسين الشمول المالي (قانون المالية رقم 20-16-20).

تعديل قانون النقد والقرض في عام 2023، الذي يُعد من أبرز التعديلات؛ إذ يعزز حوكمة وصلاحيات بنك الجزائر، يدعم الاستقرار المالي عبر تطوير آليات الرقابة المصرفية، ويحسن وسائل الدفع لصالح الشمول المالي (قانون رقم 23-09-2023).[1]

الفرع الثالث: علاقة الشمول المالي بالصيرفة الإسلامية

تكتسي الصيرفة الإسلامية أهمية متزايدة في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، بالنظر إلى الخصائص التي تتميز بها صيغ التمويل الإسلامي، والتي تقوم على مبدأ المشاركة في تحمل المخاطر، إلى جانب ما توفره من تنوع في المنتجات والخدمات المالية. فهذه الخصائص تجعل التمويل الإسلامي ملائمًا لتمويل مختلف المشاريع الاقتصادية، لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات الناشئة، باعتبارها من أهم الفئات التي تعول عليها الجزائر في دعم التنمية الاقتصادية وتحسين مؤشرات الاقتصاد الوطني، إضافة إلى مساهمتها في تقليص معدلات البطالة، خاصة لدى فئة الشباب وخريجي الجامعات ومراكز التكوين.

كما تمثل الصيرفة الإسلامية بديلاً مناسبًا لفئة واسعة من الأفراد الذين يتجنبون التعامل مع المصارف التقليدية لأسباب دينية، الأمر الذي يسهم في توسيع قاعدة المتعاملين مع الجهاز المصرفي، من خلال زيادة عدد الحسابات المصرفية واستقطاب جزء معتبر من الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع البنكي، مما يدعم جهود الدولة في إدماج مختلف فئات المجتمع ضمن المنظومة المالية الرسمية.[2]

المطلب الثاني: العلاقة بين الشمول المالي والتنافسية المصرفية

الفرع الاول: تأثير الشمول المالي على الابتكار المصرفي

للشمول المالي دور مهم في تشجيع الابتكار ضمن القطاع المصرفي. على سبيل المثال، تسهم الخدمات المالية الرقمية، كالمحافظ الإلكترونية وتطبيقات البنوك، في توسيع وصول هذه الخدمات لعدد أكبر من الناس. هذه التطورات تساعد البنوك على تلبية متطلبات العملاء بشكل أكثر كفاءة، مما ينعكس إيجاباً على تجربتهم المصرفية. بالإضافة إلى ذلك، فإن توفير الخدمات المالية لشريحة أوسع من الناس يحفز على ابتكار منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات متنوعة للمجتمع. هذا المشهد يؤدي إلى زيادة المنافسة بين البنوك، فكل مؤسسة تسعى لجذب زبائن جدد عن طريق طرح خدمات مبتكرة. وهكذا، يساهم الشمول المالي

[1]-عيوش رتيبة، بن لكحل محمد أمين " **تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر من خلال مؤشرات الشمول المالي للفترة 2023/2015**"مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية بعنوان المجلد 09/العدد: 01(2025) جامعة يحي فارس المدية -الجزائر - الصفحة (352).

[2]- د. عابد صونية ملتقى دولي: رقمنة الخدمات المصرفية وتسويقها دوليا ضمن متطلبات تحقيق الشمول المالي في دول شمال افريقيا - تنظيم جامعة العربي التبسي _ تبسة_ بعنوان " الرقمنة والصيرفة الإسلامية اليتين لتعزيز الشمول المالي " يوم 01 جويلية 2024 الصفحة 18).

في بناء بيئة تشجع على الابتكار المتواصل، الأمر الذي يقوي من القدرة التنافسية للقطاع المصرفي بشكل عام.[1]

الفرع الثاني: البنية التحتية للقطاع المصرفي

لكي ينتشر الشمول المالي بشكل جيد، لا بد من وجود بنية تحتية قوية تدعمه. هذه البنية تشمل مثلاً أنظمة دفع فعالة، وشبكة واسعة من فروع البنوك والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى أجهزة الصراف الآلي ونقاط الدفع المنتشرة في كل مكان بالبلاد. كما أن الأمر يتطلب وجود بنية رقمية قوية تساعد على إيصال الخدمات المالية إلى المناطق البعيدة، وذلك عن طريق الأنظمة التكنولوجية التي تمكن الناس من الوصول للخدمات المالية بسهولة، سواء عن طريق الإنترنت أو الهواتف المحمولة.

لقياس مدى انتشار البنية التحتية للقطاع المصرفي، وبالتالي تسهيل وصول الخدمات المالية لعدد أكبر من الناس، نعتمد على عدة مؤشرات. من هذه المؤشرات مثلاً: العدد الكلي لفروع البنوك، وكيفية توزيعها داخل العاصمة وخارجها، وأيضاً مدى توفر أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع.

من هنا، يتضح أن هناك حاجة ملحة لتطوير البنية التحتية للقطاع المالي في الدول العربية. هذا الأمر يظهر بوضوح عند النظر إلى بعض المؤشرات. على سبيل المثال، فإن عدد أجهزة الصراف الآلي لكل مائة ألف شخص بالغ في الدول العربية يصل إلى حوالي 31.5 جهاز فقط. وهذا الرقم يعتبر أقل من المتوسط العالمي الذي يبلغ 43.5 جهاز. كما أن عدد فروع البنوك لكل مائة ألف نسمة في الدول العربية يبلغ 11.6 فرعاً، وهو أقل بقليل من المتوسط العالمي الذي يصل إلى حوالي 12 فرعاً. [2]

الفرع الثالث: الدور الحكومي والشمول المالي

تعد السياسات الحكومية أساسية لدعم الشمول المالي، حيث تلعب الحكومة دورًا محوريًا في تهيئة بيئة ملائمة لذلك من خلال مساندة القطاع المالي. الحكومات التي تضع سياسات تشجع على إتاحة الخدمات المالية تسهم في تقوية المنافسة بين المصارف. وهذا يستدعي تطوير برامج تثقيفية لزيادة الوعي المالي لدى الأفراد، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات مالية قائمة على دراية. إضافة إلى ذلك، يجب على الحكومات سد الثغرات الموجودة في البنية التحتية المالية، الأمر الذي من شأنه أن ييسر على المصارف تقديم خدماتها بكفاءة أعلى. بالمجمل، تسهم هذه المساعي الحكومية في تشكيل بيئة تنافسية صحية، تعود بالنفع على كل من المؤسسات المالية والعملاء على حد سواء.[3]

---

[1]– مراد قطاف خرخاشي أطروحة دكتوراه في الطور الثالث بعنوان" **تقدير أثر الشمول المالي على التنافسية المصرفية في مجموعة من البنوك في الجزائر** " جامعة الوادي– مختبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية. السنة الجامعية 2025/2024 الصفحة 24.

[2]– د. هبة عبد المنعم ، كريم زايدي دراسة " **المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية** " صندوق النقد العربي يونيو 2020 الصفحة 17.

[3]– مراد قطاف خرخاشي مرجع سبق ذكره صفحة (50).

المطلب الثالث: انعكاسات الشمول المالي

الفرع الأول: اهتمام الشمول المالي بالجانب الاجتماعي

الربط بين الإدارة الاجتماعية، ورفاهية الأسرة، والشمول المالي، ليس مجرد مفهوم نظري؛ بل هو أمر ضروري لنمو الاقتصاد واستقرار البلدان. لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم وجهات نظر مهمة يمكن أن تؤثر في تطوير خطط تساهم في بناء صين أكثر عدلاً وغنى. هذا يتفق مع سعي الأمة لتحقيق الازدهار الاقتصادي والوحدة الاجتماعية، خاصة من خلال الاهتمام بالفقراء وذوي الدخل المحدود، وذلك بضمان حصولهم على الخدمات المالية بطرق عادلة وبتكاليف مناسبة، مما يساعد على تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.[1]

الفرع الثاني: أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي

يؤدي الشمول المالي دورًا أساسيًا في رفع كفاءة السياسات الاقتصادية والنقدية، وذلك بتوفيره لبيئة مستقرة ومؤثرة، مما يعزز النمو الاقتصادي ويقلل من حدة التقلبات. كما أنه يعمق الاستقرار المالي ويدعم الاقتصاد من خلال إتاحة الخدمات المالية للجميع، وهذا يمكن فئات المجتمع المختلفة من زيادة استثماراتها ومدخراتها، الأمر الذي يدفع عجلة التنمية الاقتصادية قدمًا، إضافة إلى ذلك، يسهم الشمول المالي في تقليص ظاهرة التهرب الضريبي. فمع تحسن الشفافية في المعاملات المالية وتيسير التواصل المالي، تستطيع الحكومات الاستفادة من البيانات المتوفرة لتضييق الخناق على التهرب الضريبي، وبالتالي زيادة إيراداتها.

كذلك، يدعم الشمول المالي القدرة على مراقبة المعاملات المالية وتأمينها. بتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، تتمكن الجهات المعنية من تتبع العمليات المالية بدقة أكبر، مما يحد من مخاطر غسل الأموال والاحتيال المالي. ويظهر القطاع المالي الأكثر شمولًا قدرة كبيرة، وهذه القدرة تتجلى في جذب المدخرات وتقديم الخدمات التمويلية لمختلف شرائح المجتمع، بمن فيهم الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وهذا يسهم في دعم النمو الاقتصادي بتوفير فرص للاستثمار والتمويل للجميع، ويحفز في الوقت ذاته الطلب الاستهلاكي والاستثماري.[2]

الفرع الثالث: الية تأثير الشمول المالي على فعالية السياسة النقدية في استقرار الأسعار

يُعد الشمول المالي عاملاً مؤثرًا أساسيًا في فاعلية السياسة النقدية، إذ يسهم في إدماج شرائح أوسع من الأفراد والمؤسسات ضمن المنظومة المالية، مما يعزز سرعة استجابة الاقتصاد لتأثيرات السياسات النقدية. وعندما يندمج الأفراد والمؤسسات في القطاع المالي الرسمي، تتمكن السلطات النقدية من التحكم في التضخم

---

[1]– بن مدخل يمينة، بوسواك أمال "**دور الوساطة المصرفية والبنية التحتية في تفعيل الشمول المالي : القطاع المصرفي في الجزائر أنموذجا**" مجلة المنهل الاقتصادي المجلد07 العدد01، جوان 2024 جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر الصفحة (578).

[2]– بن براهيم قويدر، " **الشمول المالي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة (2021/2004)**" مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية المجلد (10) العدد (01) السنة 2024 الصفحة (274).

وضمان استقرار اقتصادي بفاعلية أكبر. في المقابل، إذا كان الشمول المالي محدودًا، تظل فئات واسعة من المجتمع خارج نطاق النظام المالي، مما يؤدي إلى بروز تباينات في المؤشرات الاقتصادية. وتشير الدراسات إلى أن تيسير الوصول إلى الخدمات المصرفية يسهم في تقليل التفاوتات الاجتماعية، ويعمل على تحسين كفاءة توزيع الموارد. علاوة على ذلك، يمثل سعر الفائدة نقطة ربط جوهرية بين الشمول المالي والسياسة النقدية، إذ يؤثر بشكل مباشر على قرارات الأفراد المتعلقة بالادخار والاستثمار. وكلما توسع نطاق الشمول المالي، ازداد تأثير هذه الآلية على الطلب الكلي، مما يجعله أكثر قوة وفاعلية. وهكذا، فإن السعي لتحسين الشمول المالي يُعد أداة أساسية لدعم استقرار الأسعار، والمساهمة في تحقيق الأهداف المرجوة للسياسة النقدية.[1]

[1]– بن عربية ربيعة ،عيبود قادة مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية بعنوان" قياس أثر الشمول المالي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990/ 2020) المجلد05 العدد: 02 السنة 2022 الصفحة (404/403).

المبحث الثالث: التحديات التنظيمية التي تواجه المؤسسات المصرفية في تحقيق الشمول المالي

تمهيد

يُعدّ الشمول المالي دعامة أساسية؛ فهو يسعى لضمان وصول شرائح المجتمع المتنوعة إلى الخدمات المالية الرسمية. تلعب المؤسسات المصرفية دورًا حيويًا في تحقيق هذا المسعى، إلا أنها تواجه جملة من التحديات التنظيمية التي تقف عائقًا أمام توسيع نطاق الشمول المالي. ويبرز من بين هذه التحديات صرامة التشريعات المصرفية، وتعقيد الإجراءات الخاصة بفتح الحسابات، فضلًا عن متطلبات الامتثال والرقابة. يُضاف إلى ذلك أن الافتقار إلى مرونة الإطار التنظيمي في استيعاب الابتكارات المالية المعاصرة يؤدي إلى تباطؤ مساعي المؤسسات المصرفية نحو تعزيز الشمول المالي. الأمر الذي يؤكد على ضرورة التصدي لهذه التحديات لإيجاد توازن دقيق بين ضمان الاستقرار المالي وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المصرفية.

المطلب الاول: تحديات الشمول المالي

الفرع الاول: عراقيل تطور الشمول المالي في بعض الدول العربية

الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق وتعزيز الشمول المالي إلا أن هناك عراقيل تحول دون الوصول إلى الهدف المرجو:[1].

1/ الجانب الديني : يتجنب الكثير من الناس في الدول العربية التعامل مع البنوك لأنهم يرون أن خدماتها لا تتفق مع الشريعة الإسلامية. فهم يعتبرون البنوك العادية تتعامل بالربا وهذا يتعارض مع الدين. وعلى الرغم من أن أساليب التمويل الإسلامي تطورت، إلا أنها ما زالت تحتاج إلى تسويق أفضل وإبداع في تقديم منتجات جديدة تناسب ما يطلبه المجتمع الإسلامي.

2/عدم وجود ثقة: العلاقة بين الشخص والبنك تقوم على الثقة. لو اختفت هذه الثقة، سيصبح من الصعب إقناع الناس بفتح حسابات في البنوك وتوفير أموالهم فيها. هذا ما حدث في الجزائر مثلاً، حيث دمرت فضيحة بنك الخليفة في التسعينات ثقة الأفراد بالتعامل مع البنوك. ونتيجة لذلك، صار أغلب الناس يفضلون الاحتفاظ بأموالهم في بيوتهم بدلاً من ادخارها، وهذا يضر بالاقتصاد ويسبب مشاكل في توفر السيولة ويؤدي إلى عدم استقرار مالي.

3/ضعف تطور النظام المصرفي: بقي النظام البنكي في بعض الدول العربية متمسكاً بالخدمات التقليدية ولم يجدد نفسه ليقدم خدمات إلكترونية. ففي الجزائر مثلاً، سيطرة البنوك الحكومية أدت لغياب المنافسة،

[1]– قشاري يسمينة " **تحقيق الشمول المالي في الدول العربية – الواقع والأفاق**" مجلة الاقتصاد والبيئة المجلد 05/العدد : 02 جامعة بسكرة (الجزائر) أكتوبر (2022) الصفحة (141/140).

حيث تقدم كل البنوك خدمات متشابهة جداً، وتطبق نفس أسعار الفائدة. كما أنها لم توفر بطاقات ائتمان ولم تربط البطاقات البنكية بأنظمة الدفع الإلكتروني. كل هذه الأمور جعلت الأفراد لا يشعرون بحاجتهم لامتلاك حساب بنكي أو بطاقة بنكية.

4/قلة الانتشار الجغرافي للبنوك (أو الكثافة المصرفية) : هذا يعني مدى انتشار البنوك وتوفرها لتشمل كل فئات المجتمع بتقديم الخدمات البنكية، أي أن تكون الخدمة قريبة من الزبون المحتمل. في هذا السياق، وكما ذكرنا سابقاً، حوالي 70% من البالغين (أي ما يقارب 168 مليون شخص) لا يستطيعون فتح حساب بنكي أساسي، وهذه النسبة تقترب من 80% في البلدان النامية بالمنطقة. ويرجع هذا إلى قلة انتشار فروع البنوك في مناطق هذه الدول، بالإضافة إلى عدم تنوع الخدمات المالية المتاحة.

5/قلة الوعي المالي : تعاني الدول العربية من نقص في الوعي المالي مقارنة بالدول المتقدمة، وهذا يؤثر سلبًا على انتشار الخدمات المالية فيها. فعدم وجود ثقافة مصرفية كافية يجعل التعامل مع البنوك، سواء كان ذلك لإيداع أو سحب الأموال أو استخدام وسائل الدفع المختلفة لتسوية المعاملات الاقتصادية، أمراً غير عادي بالنسبة للأفراد والشركات.

6/ ضعف الدخول : لو قارنا دخل الأفراد في الدول العربية، خاصة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، ببقية دول العالم، سنجد أنه ضعيف جداً. وهذا يجعل الأفراد غير قادرين على الادخار أو الاقتراض. فدخل أغلب الناس لا يكفي لتوفير جزء منه، بل يذهب كله للاستهلاك، خصوصاً في الفترة الأخيرة مع ضعف القوة الشرائية. كذلك، فإن شروط الإقراض التي تتطلب مستوى معيناً من الدخل، حرمت فئة كبيرة من الأفراد ذوي الدخول الأقل من المستوى المطلوب من الاستفادة من القروض.

7 / طريقة التعامل مع طلبات القروض : إن صعوبة إجراءات طلب القروض، خاصة المدة التي تستغرقها دراسة الملفات، وارتفاع أسعار الفائدة – والتي تصل في الجزائر مثلاً إلى 11% – بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المساهمة الشخصية المطلوبة في القروض الاستثمارية والمبالغة في قيمة الضمانات، كل هذه الأمور أدت بالناس إلى الامتناع عن الاقتراض من البنوك.

الفرع الثاني: المخاطر المرتبطة بالشمول المالي

* ساهم الخدمات المصرفية الرسمية في تخفيف وطأة الفقر وتحفيز عجلة النمو الاقتصادي، خاصةً للفئات المحرومة. غير أن هذا التوجه لا يخلو من تحديات، إذ يتطلب تحديداً دقيقاً للمخاطر المحتملة وإدارة فعالة لها لضمان نجاح هذه الجهود. ونستعرض فيما يلي أبرز هذه المخاطر: [1]

– **مخاطر تتعلق بحماية المستهلكين:** عندما يلج الأفراد ذوو الدخل المحدود إلى الخدمات والمنتجات المالية لأول مرة، قد يفتقرون إلى المعرفة أو الخبرة الكافية لاتخاذ قرارات صائبة. الأمر الذي قد يعرضهم

[1] – https://www.bankingly.com/news/financial-inclusion--what-are-the-risks-opportunities-and-challenges-

لممارسات احتيالية، أو التعامل مع جهات إقراض غير مسؤولة، أو اتخاذ خيارات مالية غير حكيمة قد تترتب عليها تكاليف باهظة على المدى البعيد. لذا، يصبح من الضروري تزويدهم بالتعليم المالي المناسب وبرامج التوعية والتدريب اللازم، بالإضافة إلى توفير آليات انضمام شفافة وإجراءات حماية محكمة قبل الشروع في تقديم هذه الخدمات لهم.

من المخاطر الأخرى التي قد تبرز هي الاحتيال، وسرقة الهوية، وكذلك سوء استغلال الأموال. فكلما زاد عدد الأفراد الذين يتاح لهم الوصول إلى الخدمات المالية، تزايدت إمكانية حدوث سوء استخدام لهذه الخدمات. على سبيل المثال، إذا لم تُدار الأموال بصورة صحيحة ولم تخضع لرقابة مستمرة، فإن ذلك يرفع من احتمالية حدوث فساد أو عمليات غسيل أموال، كتحويل مبالغ نقدية ضخمة عبر الحدود دون إشراف كافٍ. لذا، يغدو ضرورياً أن تتخذ الحكومات والمؤسسات تدابير وقائية صارمة، وأن تعتمد أنظمة قوية للتحقق الإلكتروني من هوية العملاء (eKYC) بهدف الحد من هذه المخاطر. تُقدم الحلول المصرفية الرقمية، ومنها تلك التي توفرها شركات مثلBankingly ، خدمات eKYC موثوقة وآمنة تسهم في تحقيق هذا الهدف.

– **مخاطر متعلقة بالعمليات التشغيلية:** في أغلب الأحيان، تتطلب مبادرات الشمول المالي التعاون مع شركاء ووسطاء جدد. هذا التعاون قد يرفع من مستوى المخاطر التشغيلية والقانونية، ويزيد من احتمالات الاحتيال، وقد يؤثر سلباً على سمعة المؤسسة المعنية. لذلك، من الأهمية بمكان إجراء فحص دقيق وشامل (العناية الواجبة) لجميع الشركاء والوسطاء المحتملين قبل إبرام أي اتفاقيات معهم.

– **مخاطر ذات طبيعة استراتيجية:** شأنها شأن أي مبادرة حديثة، تحمل مبادرات الشمول المالي دائماً احتمال عدم تحقيق النجاح المأمول. قد يعزى ذلك إلى عدة عوامل، منها سوء اختيار الشريحة المستهدفة من السوق، أو توقيت غير مناسب لطرح المبادرة، أو وضع توقعات غير واقعية، أو حدوث تغيرات تنظيمية جوهرية، أو قصور في التخطيط والتنفيذ. لذلك، يُعد أخذ جميع هذه العوامل بعين الاعتبار أمراً حاسماً قبل الشروع في تنفيذ أي مبادرة للشمول المالي.

مخاطر مالية محتملة: قد تواجه المصارف صعوبة في تقدير القدرة الائتمانية للمقترضين على سداد القروض أو الرهون العقارية بانتظام، خصوصاً في ظل نقص البيانات أو الموارد المتاحة في بعض المناطق أو الدول. في حال تعثر المقترضين عن السداد، فإن هذا قد يخلف آثاراً سلبية كبيرة على كل من المقرضين والمقترضين، كارتفاع نسبة خسائر القروض، وربما اضطرار البنوك لزيادة أسعار الفائدة لتعويض هذه الخسائر.

علاوة على ذلك، يُعرب بعض المختصين عن قلقهم من أن توسع نطاق الحصول على بطاقات الائتمان أو تطبيقات القروض القصيرة الأجل ذات الفوائد المرتفعة قد يسهم في تراكم الديون على المستهلكين، خاصةً إذا لم يتمكنوا من تسوية مستحقاتهم بالكامل كل شهر نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة.

الفرع الثالث: التحديات المرتبطة بتحقيق الامتثال التنظيمي في النشاط المصرفي

لا يخلو مسار تحقيق الامتثال التنظيمي من صعوبات، إذ تواجه البنوك مجموعة من التحديات المتنوعة نتيجة تعدد مجالات الامتثال داخل القطاع المصرفي وتشعبها، ومن أبرز هذه التحديات ما يلي: [1]

*** تعقيد الأنظمة والتعليمات**

تعتبر الأنظمة واللوائح الكثيرة والمعقدة من أبرز العوائق أمام جهود الامتثال. فهذه النصوص تتطلب من فرق الامتثال فهماً دقيقاً وتفسيراً عميقاً لضمان تطبيقها بالشكل الصحيح.

التغير المتواصل في الشروط التنظيمية

تتسم البيئة التنظيمية بالتحديثات المستمرة، مما يضع على عاتق المؤسسات المصرفية مسؤولية المتابعة الدائمة لهذه التغيرات، الأمر الذي يزيد من العبء على فرق الامتثال.

***ضرورة المرونة في خطط الامتثال**

لتحقيق امتثال فعال، لا بد من تبني استراتيجيات مرنة تستطيع التكيف مع التطورات القانونية والتنظيمية .الجديدة. هذا يضمن الاستجابة السريعة ويقلل من احتمالية حدوث مخالفات.

***قلة الموارد المتاحة**

تُعد الكوادر البشرية المؤهلة والموارد المالية الكافية ركيزة أساسية لأي نظام امتثال فعال. ومع ذلك، يمثل .توفير هذه الموارد تحدياً كبيراً لبعض المؤسسات المصرفية

***صعوبة الامتثال في العمليات العابرة للحدود**

يصبح الأمر أكثر تعقيداً عندما تمارس البنوك أنشطتها على الصعيد الدولي، حيث يتوجب عليها الالتزام بتشريعات متنوعة تختلف باختلاف كل ولاية قضائية. هذا يستدعي تنسيقاً بين المعايير المحلية .والدولية

***التعامل مع مخاطر عدم الامتثال**

لتقليل مخاطر عدم الالتزام بالضوابط، يجب تبني نهج استباقي يقوم على تحديد المخاطر المحتملة في .وقت مبكر، ومن ثم وضع آليات رقابية فعالة للحد من هذه المخاطر

يؤدي الإخلال بالشروط التنظيمية إلى عواقب وخيمة قد تؤثر على استقرار واستمرارية المؤسسة المصرفية. ومن الأمثلة على ذلك، الغرامة التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 390 مليون دولار على بنك "كابيتال" من خلال شبكة مكافحة الجرائم المالية (Financial Crimes Enforcement Network)، وذلك لمخالفته أحكام قانون السرية المصرفية تمثلت المخالفة في عدم تطبيق البنك لبرنامج فعال لمكافحة غسل الأموال، إضافة إلى تقصيره في تقديم عدد كبير من تقارير الأنشطة المشبوهة

[1]– فريق فوكال. "الامتثال التنظيمي في الخدمات المصرفية: التحديات والعواقب والحلول" السنة31يناير2026 موقع . https // GET FOCAL By MOZN .ai

وتقارير معاملات العملة بين عامي 2008 و2014. هذا أدى إلى عدم الإبلاغ عن ملايين المعاملات التي يشوبها الشك. وبشكل عام، فإن عدم الالتزام بالأنظمة المصرفية قد يؤدي إلى:

.فرض غرامات مالية وعقوبات تنظيمية شديدة.

.الإضرار بسمعة المؤسسة وفقدان ثقة كل من العملاء والمستثمرين.

.التعرض لتدابير رقابية صارمة قد تصل إلى حد تقييد الأنشطة أو سحب التراخيص الممنوحة.

المطلب الثاني: تحديات التنظيمية للشمول المالي الرقمي والتقني

الفرع الاول: تحديات وعوائق التكنولوجيا المالية في تعزيز خدمة رقمية

تواجه شركات التكنولوجيا المالية عقبات مختلفة تحد من انتشارها وقدرتها على تقديم خدماتها. فمثلاً، أظهر تقرير صادر عن ومضة وبيفورت أن حوالي 28% من أصل 219 شركة ناشئة في هذا القطاع بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد فشلت. وتبرز التحديات الرئيسية التالية:[1]

-صعوبة اكتساب ثقة العملاء

من الصعب على شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في المنطقة العربية كسب ثقة العملاء. ويعود ذلك إلى قلة وعي العملاء بالخدمات الجديدة التي تقدمها هذه الشركات. بالإضافة إلى ذلك، يميل العملاء إلى تفضيل خدمة الدفع عند الاستلام، وذلك بسبب مخاوفهم من الاحتيال أو القرصنة، وخاصة في ظل غياب أطر واضحة لحماية المستهلك في مجال الخدمات المالية، وقلة قوانين خصوصية البيانات في العديد من الدول.

-صعوبة الحصول على التمويل

يعد ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة تحديًا كبيرًا، لأن نمو شركات التكنولوجيا المالية يعتمد عليها بشكل أساسي. هذا النقص يعرقل نمو الشركات الناشئة العربية في هذا المجال. وتوضح الأرقام أن قيمة الاستثمارات في الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لا تتعدى حاجز المليار دولار تقريبًا .

الفرع الثاني: تحديات الشمول المالي الرقمي

يمكن القول إن مساعي تحقيق الشمول المالي قد اعترضتها مجموعة من التحديات والعقبات، ومن أبرزها ما يلي: [2]

[1] – رودي زهرة، عبد النبي فتيحة "**مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الخدمات المالية الرقمية بالبنوك الجزائرية بين التحديات والأفاق**" مجلة الجغرافية الاقتصادية المجلد (03) العدد (01) جامعة–20أوت 1955 –سكيكدة (2026)الصفحة (215).

[2] –بالأعوار أشواق، السايح نجو مذكرة ماستر بعنوان" **الخدمات المالية الحديثة ودورها في تعيز الشمول المالي الرقمي _ دراسة حالة بريد الجزائر. بورقلة** " تخصص – اقتصاد نقدي ومالي جامعة – قاصدي مرباح _ ورقلة_ سنة جامعية (2025/2024) الصفحة (35/34)

*هناك قصور في مستوى الوعي والإدراك بالخدمات المالية الرسمية، لا سيما في المناطق الريفية والبعيدة. فالكثير من الأفراد هناك لا يستوعبون ماهية هذه الخدمات أو كيفية الاستفادة منها، بالإضافة إلى أن بعض الشرائح المجتمعية لا تضع ثقتها الكاملة في المؤسسات المالية النظامية.

* علاوة على ذلك، تلعب العادات المتوارثة والتقاليد الراسخة والثقافة المجتمعية دوراً في تشكيل السلوكيات المالية للأفراد واتخاذهم للقرارات، وهذا بدوره يقلل من مشاركتهم في النظام المالي الرسمي. وفي ذات السياق، تشكل العوائق السياسية والتنظيمية تحدياً للمؤسسات المالية، إذ تعيق قدرتها على تقديم خدماتها للشرائح محدودة الدخل، مما يسهم في بقاء التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية وتفاقم فجوة عدم المساواة، خصوصاً بين الرجال والنساء، حيث قد تجد النساء والفئات الأكثر ضعفاً صعوبة أكبر في الوصول إلى الموارد المالية والتحكم بها.

*هناك صعوبة في التقدير الدقيق لمدى الإقصاء المالي، وذلك يعود إلى شح البيانات والمعلومات حول الشرائح التي لا تتعامل مع البنوك وتواجه قصوراً في الوصول إلى الخدمات المصرفية. هذا التعقيد يؤثر سلباً في صياغة سياسات ناجعة تهدف إلى دعم الشمول المالي. إضافةً إلى ذلك، تؤدي التحديات الجيوسياسية وحالات عدم الاستقرار إلى إضعاف البنية التحتية المالية، مما ينعكس بشكل سلبي على قدرة الأفراد في بعض المناطق على الحصول على الخدمات.

وتظهر أيضاً مخاوف الأفراد بشأن حماية بياناتهم الشخصية وخصوصيتهم، وهذا يبرز بوضوح في سياق الخدمات المالية الرقمية، بخاصة في البيئات التي تفتقر إلى أطر قانونية وتنظيمية محكمة لضمان حماية المعلومات. في بعض الظروف، يميل الأفراد إلى تجنب استخدام هذه الخدمات، حتى لو كان ذلك يعني تفويت فرص مالية ذات أهمية، وذلك سعياً منهم وراء شعور أكبر بالأمان والسيطرة على معلوماتهم الخاصة. وقد لفت التقرير العربي الموحد الصادر في عام 2012 الانتباه إلى مجموعة من التحديات التي تقف حائلاً أمام تطور الأنظمة المالية في الدول العربية، وتحدّ بالتالي من إمكانية توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية. من هذه التحديات، نذكر على سبيل المثال:

* هناك ضعف في مستوى التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية، إلى جانب ارتفاع ملحوظ في درجة التركّز، وهذا يشمل الائتمان الموجّه للأفراد والشركات على حد سواء.

* كذلك، يسجل تباطؤ في تطور المؤسسات المالية التي لا تندرج تحت القطاع المصرفي، مثل مؤسسات الادخار التعاوني وصناديق الاستثمار. يُضاف إلى ذلك أن هناك نقصاً في تنوع الأدوات والأسواق المالية المتاحة، وهذا بدوره يعزز الاعتماد على القطاع المصرفي لتوفير التمويل، وخاصة التمويل قصير الأجل، مما يأتي على حساب تلبية المتطلبات التمويلية للفترات المتوسطة والطويلة.

* هناك أيضاً قصور في نمو البنية التحتية المالية، مع الأخذ بالاعتبار أهميتها المحورية في زيادة فرص الحصول على التمويل. ويتجلى هذا القصور بشكل أوضح في ظل الافتقار إلى أنظمة عملانية للاستعلام الائتماني وتنظيم الرهونات، وكذلك لضمان حقوق الجهات الدائنة.

الفرع الثالث: تحديات الشمول المالي في البنوك الجزائرية.

تتفاوت الصعوبات التي تقف في وجه الشمول المالي، فهي لا تقتصر على الفروقات بين الدول المتقدمة والنامية فحسب، بل تمتد لتشمل مجموعات سكانية مختلفة داخل البلد الواحد والمنطقة نفسها. على سبيل المثال، يبلغ عدد البالغين الذين يستطيعون الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية – مثل امتلاك حساب بنكي أو حساب عبر الهاتف المحمول – 62% فقط من إجمالي البالغين حول العالم. كذلك، تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة مشابهة في الحصول على التمويل اللازم، وهذا بدوره يعيق قدرتها على التوسع والنمو. وفي هذا السياق، تحتل الجزائر المرتبة 141 عالميًا من بين 144 دولة في مؤشر الشمول المالي الصادر عن البنك الدولي، مما يضعها في مرتبة متأخرة عالميًا، وإن كانت متوسطة مقارنة بالدول العربية. ويمكن إرجاع هذا الوضع إلى عدة تحديات تواجه الشمول المالي في البنوك الجزائرية، نذكر أبرزها:[1]

-**البنية التحتية المتواضعة للقطاعات المالية** : على الرغم من المحاولات لتحسين هذه البنية لجعل المنتجات والخدمات المالية أسهل وصولًا للشرائح المستهدفة ودعم الشمول المالي، فإنها لا تزال دون الطموح. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى عدم وجود أنظمة فعالة للاستعلام الائتماني، أو آليات واضحة للرهونات، أو إقراض مضمون، بالإضافة إلى ضعف ضمانات حقوق الدائنين.

-**ضعف التنافسية بين المؤسسات المالية والمصرفية:** مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة التركيز في الائتمان، سواء كان ذلك للتمويل المقدم للأفراد أو للشركات.

-**عدم وجود تصنيف مالي وقانوني واضح لمؤسسات التمويل متناهي الصغر:** هذا يجعل من الصعب وضع إطار فعال للرقابة والإشراف على التمويل الأصغر، سواء كان ذلك من قبل البنك المركزي أو من هيئات الرقابة على المؤسسات غير الحكومية. وقد أسهم ذلك في تدني مستويات الشفافية في قطاع التمويل الأصغر، وقلل من قدرته على جمع الموارد المالية الضرورية لتسيير العمليات المالية المتنوعة.

-**تطور بطيء للمؤسسات المالية غير المصرفية:** خاصة صناديق الاستثمار وشركات الادخار التعاقدي. يضاف إلى ذلك، محدودية أدوات الدين في الأسواق المحلية، وبالتحديد أسواق الأسهم والسندات. وهذا الوضع يؤدي إلى الاعتماد المتزايد على الائتمان المصرفي قصير الأجل، والذي غالبًا ما لا يلبي الاحتياجات التمويلية طويلة الأمد للأفراد والشركات.

[1]– مريم كردوسي، أمال براهمية " **تحديات الشمول المالي في البنوك الجزائرية واليات المواجهة** " مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية المجلد06/ العدد :01(2022) الصفحة (313).

-**قصور الأطر القانونية والتنظيمية للنظام المالي** : غالبًا ما تكون هذه الأطر إما غير موجودة أو غير مناسبة لتحقيق أهداف الشمول المالي. ومن الأمثلة على ذلك، التعقيدات في إجراءات فتح الحسابات البنكية.

-**ضعف البنية التحتية لتقنيات الاتصال** : بالتحديد، ضعف شبكات الإنترنت والهواتف المحمولة الذي يعرقل استخدام وسائل الدفع الحديثة، كخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول.

-**الخدمات المقدمة لا تلبي احتياجات المستفيدين بشكل كافٍ:** خاصة تلك الخدمات التي لا تتوافق مع متطلبات الشرائح غير المشمولة بالخدمات المصرفية ضمن القطاع الرسمي.

-**تراجع الثقة في المؤسسات المالية** : عندما لا يشعر الأفراد بالأمان بشأن أموالهم، أو يساورهم الشك في قدرتهم على سحبها متى شاءوا وبالكمية المطلوبة، فإن هذا يقلل من مصداقية التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.

المطلب الثالث: طرق معالجة التحديات التنظيمية للشمول المالي

الفرع الاول: حلول للتحديات التي تواجه الشمول المالي

لمواجهة التحديات التي تعيق الشمول المالي، تم اعتماد حلول تهدف إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، وتطوير منتجات مبتكرة، وتعزيز التوعية وحماية المستفيدين. هذه الحلول تساهم في تحقيق شمول مالي فعال ومستدام لكافة الفئات المستهدفة وتشمل ما يلي: [1]

أ- تحسين البنية التحتية للنظام المالي، خصوصًا في المناطق الريفية. هذا يتم عن طريق تأسيس مكاتب تستعلم عن تاريخ الائتمان، والحفاظ على حقوق من يقترضون المال، وتبسيط طرق الحصول على الضمانات، وأيضًا تطوير أنظمة الدفع والتسوية والخدمات المصرفية التي تعتمد على الإنترنت.

ب- بناء قواعد بيانات متكاملة تحتوي على كل المعلومات الائتمانية السابقة للأفراد وكذلك للشركات الصغيرة والمتوسطة.

ت زيادة انتشار الخدمات المالية الرقمية، مثل الدفع باستخدام الهاتف المحمول. هذا يسهّل الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفعالية أكبر للناس.

ج- جعل المنتجات والخدمات المالية متنوعة ومطورة، بهدف تقديم حلول جديدة ومبتكرة وبتكاليف معقولة، خصوصًا للأشخاص ذوي الدخل المحدود.

د- التأكد من حماية المستهلكين الماليين عن طريق توعيتهم وتثقيفهم ماليًا. هذا يعني تعريفهم بحقوقهم وواجباتهم، وشرح فوائد ومخاطر المنتجات المالية المختلفة لهم.

ذ- زيادة مساهمة البنوك الإسلامية في تحقيق الشمول المالي. ويتم ذلك بالسماح للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة بالوصول إلى الخدمات المصرفية التي تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية.

53-اكرام مالوسي، سنه مسعي مذكرة ماستر بعنوان" الشمول المالي كألية لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية " تخصص -اقتصاد نقدي وبنكي- مركز جامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة السنة الجامعية (2021/2020) الصفحة24)

ر- تحديد أهداف واضحة وخطط عمل محددة للشمول المالي. مع ذلك، يجب أيضًا تحديد الفئات التي تستهدفها هذه الخطط والمشاريع لضمان وصولها الفعلي للمستفيدين منها.

ز- الاستفادة من التقدم التكنولوجي في تطوير الخدمات المالية والمنتجات الجديدة. هذا يشمل استخدام أجهزة الاتصالات الحديثة ومنصات التواصل الاجتماعي.

الفرع الثاني: الاستراتيجية العربية لتعزيز الشمول المالي

عملت الدول العربية بشكل جاد لتعزيز الشمول المالي، فقد وضعت خططًا وطنية لمساعدة الأفراد والشركات على الاستفادة من الخدمات المالية بيسر وفعالية. طبعًا، اختلفت هذه الجهود من بلد لآخر حسب ظروف كل واحد الاقتصادية والاجتماعية، فبعضها ركز على تطوير أساسات النظام المصرفي، في حين اتجهت دول أخرى نحو الابتكار الرقمي والمالي لتسهيل وصول كل الناس، على اختلاف فئاتهم، للمنتجات والخدمات المالية.

تضمنت هذه الخطط مبادرات لتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية بحيث تغطي كل أفراد المجتمع، من أهل الريف والشباب والنساء وذوي الهمم، وكذلك العمال الوافدين. كان الهدف من هذه الاستراتيجيات توفير خدمات بأسعار معقولة، ومعدة لتلائم ما يحتاجه الناس فعليًا، كل هذا مع مراعاة استمرارية النظام المالي وحماية حقوق المستهلكين. ونذكر منها على سبيل المثال:[1]

أ تجربة لبنان

كمثال على ذلك، نجد تجربة لبنان، حيث وضع مصرفه المركزي خطة للشمول المالي ترتكز على خدمة المواطن، وحدد فيها أربع نقاط جوهرية: الإدارة السليمة، زيادة الوعي المالي، تمكين العملاء، وتشجيع الأفكار الاقتصادية الجديدة.

هذه الخطوات ساعدت في بناء نظام مالي متكامل ومستمر، يسمح للأفراد والشركات بأن يكون لهم دور حيوي في الاقتصاد، ويدفع عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي معًا.

ب تجربة الأردن

منذ عام 2012، بدأ البنك المركزي الأردني يراقب التطورات المحلية والإقليمية فيما يخص تعزيز الشمول المالي، وفي 2015، بدأ بتحضير وصياغة الخطة الوطنية للشمول المالي، بالتعاون مع مجموعة كبيرة من الشركاء الأساسيين من القطاعين العام والخاص، وقد ركز البنك المركزي الأردني في خطته تحديدًا على زيادة معدلات الشمول المالي للفئات محدودة الدخل، والشباب، والنساء، واللاجئين، وكذلك الشركات الصغيرة جدًا والصغيرة والمتوسطة.

[1]- غريب الطاوس، دريد حنان " **استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية -دراسة بعض التجارب العربية**" مجلة جزائرية لاقتصاد والإدارة مجلو أكاديمية المجلد (15) العدد (01) جامعة العربي التبسي – الجزائر- سنة النشر (2021) الصفحة (190/ 191)

وحسب رأينا سعت العديد من الدول العربية إلى تحقيق الشمول المالي عبر تطوير الخدمات المصرفية الرقمية وتشجيع استخدام وسائل الدفع الإلكتروني وتوسيع فتح الحسابات البنكية. كما ساهمت الإصلاحات المالية والتشريعية في دمج الفئات غير المتعاملة مع البنوك داخل النظام المالي الرسمي، خاصة في دول مثل مصر والمغرب والإمارات العربية المتحدة، مما دعم النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

الفرع الثالث: التمويل الرقمي كوسيلة لتعزيز الشمول المالي

يعتبر التمويل الرقمي تطوراً مهماً في مجال الخدمات المصرفية والمالية؛ فهو يشمل كل الخدمات المالية التي تُقدم وتُنجز باستخدام القنوات التكنولوجية الحديثة، مثل الهواتف المحمولة، وشبكة الإنترنت، وكذلك البطاقات الائتمانية بمختلف أنواعها.

التمويل الرقمي يُعد من أفضل الوسائل لزيادة الشمول المالي، وأهميته الأساسية تكمن في أنه يقلل من تكاليف الخدمات المالية ويزيد من وصولها للناس. وبالنسبة للمستخدمين، فهو يزيد من أمان أموالهم، ويقدم لهم طريقة حديثة وأكثر موثوقية من الأساليب القديمة (مثل الاحتفاظ بالنقود في البيوت أو المجازفة بحملها أثناء التنقل)، وهذا بفضل سهولته الكبيرة في الاستخدام، وأمانه العالي، وتكاليفه المنخفضة على مستوى العالم. من أهم المزايا التي يقدمها التمويل الرقمي ما يلي:[1]

***زيادة نطاق الخدمات** : لا يقتصر تأثيره على القطاعات المالية فقط، بل يساعد في وصول الخدمات الأساسية للأفراد بشكل فعال، وهذا بدوره يزيد من معدلات الشمول المالي.

***مساعدة أصحاب الدخل المنخفض** : يقدم لهم حلولًا مصرفية سهلة وغير مكلفة وآمنة، مما يسمح لهم بالانتقال من التعامل بالنقود "الكاش" إلى المنصات الرقمية الرسمية والآمنة.

***تشجيع النمو الاقتصادي العام** : يدعم الناتج المحلي الإجمالي عن طريق توفير مجموعة متنوعة من المنتجات المالية لكل أفراد المجتمع، وهذا يزيد من إجمالي الإنفاق ويساهم في استقرار اقتصادي واضح.

***تحسين أداء البنوك** : الابتكار في هذا المجال يؤثر بشكل إيجابي على مدى كفاءة البنوك وأدائها على المدى الطويل.

***زيادة إيرادات الحكومة** : يوفر هذا النظام الرقمي منصة تساعد على زيادة حجم المعاملات المالية، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع في الإيرادات الضريبية للدولة.

***المراقبة والنزاهة المالية** : يساعد الجهات الرقابية ومسؤولي النظام النقدي في عملهم، فالاعتماد الكبير على الأنظمة الرقمية يقلل بشكل كبير من تداول الأموال المزيفة.

***تمكين المستخدم وسرعة اتخاذ القرار**: يمنح المستخدمين تحكمًا كاملاً بمدخراتهم، ويجعلهم قادرين على اتخاذ قرارات مالية فورية وتنفيذ عمليات الدفع والاستلام بسرعة فائقة.

[1]– مريم كردوسي مرجع سبق ذكره صفحة (04)

***الرفاهية المجتمعية** : يساهم في تحسين مستوى حياة الناس، خصوصًا أولئك الذين انضموا حديثًا للنظام المالي الرسمي.

-متطلبات تقديم الخدمات الرقمية :

*تتعاون البنوك مع المؤسسات المالية الأخرى (غير المصرفية) وشركات التكنولوجيا المالية لتقديم هذه الخدمات، وذلك بتوفير الدعائم الأساسية

***الأدوات التكنولوجية** : وهي الأجهزة التي تضمن انتقال البيانات والمعلومات وإتمام المعاملات المالية، وتشمل الهواتف الذكية، والأجهزة اللوحية، وغيرها من التقنيات المتقدمة.

خلاصة الفصل الثاني

يشير هذا الفصل إلى أن الشمول المالي يمثل أحد الركائز الأساسية لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي، إذ يتيح لجميع فئات المجتمع، سواء الأفراد أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية بشكل عادل ومنظم. ومع ذلك، تواجه المؤسسات المصرفية عدة تحديات تنظيمية تؤثر على قدرتها في توسيع قاعدة المستفيدين، أبرزها ضعف البنية التحتية المالية، محدودية الأطر القانونية والتنظيمية، نقص التنسيق بين الجهات الرقابية، وتأخر اعتماد التقنيات الحديثة في تقديم الخدمات، بالإضافة إلى قلة الوعي المالي لدى بعض الفئات من المجتمع، وهو ما يحد من فعاليتها في تحقيق الشمول المالي الشامل.

وتتجلى هذه التحديات في صعوبة دمج الفئات المهمشة ضمن النظام المالي الرسمي، مما يؤثر على قدرة النظام المصرفي على دعم التنمية الاقتصادية المستدامة والمحافظة على الاستقرار المالي. ومن ثم، يظهر جلياً أن معالجة هذه التحديات تتطلب تبني سياسات تنظيمية واضحة وفعالة، تشمل تحديث الأطر القانونية، تعزيز الرقابة المصرفية، وتطوير البنية التحتية المالية بما يشمل أنظمة الدفع الإلكترونية والتقنيات الرقمية الحديثة. كما يعد تعزيز برامج التوعية المالية وتدريب المستفيدين على استخدام الخدمات المالية أمراً ضرورياً لضمان الوصول الشامل والمستدام للخدمات المالية.

يتضح أن تعزيز الشمول المالي وتحقيق الاستقرار المالي يتطلب تضافر جهود متعددة الأبعاد، تشمل التطوير التنظيمي، التقني، والتوعوي، لضمان استفادة أوسع فئات المجتمع، وحماية النظام المالي من المخاطر المحتملة، وبالتالي دعم التنمية الاقتصادية بشكل مستدام.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المطلب الأول: أدوات جمع البيانات

متغيرات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على متغيرين أساسيين يتمثلان في المتغير المستقل والمتغير التابع، وذلك بهدف تحليل طبيعة العلاقة بينهما وقياس أثر التحديات التنظيمية على تحقيق الشمول المالي في المؤسسات المصرفية الجزائرية، ويمكن توضيحهما كما يلي:

- **المتغير المستقل:**

يتمثل في التحديات التنظيمية التي تواجه المؤسسات المصرفية، وتشمل مختلف العراقيل والإجراءات التنظيمية والتشريعية والإدارية التي قد تحد من قدرة البنوك على توسيع خدماتها.

- **المتغير التابع:**

يتمثل في تحقيق الشمول المالي ويقصد به مدى قدرة المؤسسات المصرفية على توفير الخدمات والمنتجات المالية الرسمية بمختلف أنواعها لجميع فئات المجتمع بسهولة وكفاءة وبأسعار مناسبة.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والذي يقوم على وصف الظاهرة محل الدراسة (التحديات التنظيمية والشمول المالي) وتحليل خصائصها. كما يعتمد على تحليل البيانات التي تم جمعها لاختبار صحة الفرضيات واستخلاص النتائج، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية الكمية.

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من العاملين في القطاع المصرفي بالبنوك محل الدراسة، وتم اختيار عينة قصدية بلغت 30 مستجيبًا، تم توزيع الاستبيان عليهم لجمع البيانات الأولية، وشملت العينة موظفين وإطارات من البنوك التالية :بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك خليج الجزائر، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، والبنك الوطني الجزائري.

أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات، حيث تم تصميمه بناءً على المتغيرات المستقلة (الإطار التشريعي، الثقة، التسعيرة، حماية الخصوصية) والمتغير التابع (الشمول المالي)، واستخدم مقياس "ليكرت الخماسي" لتقدير إجابات المبحوثين.

الجدول رقم(04) مقياس سلم ليكرت الخماسي

	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

صدق وثبات الاستبيان

1.صدق أداة الدراسة (Validity)

اعتمد الطالب في الحصول على البيانات من عينة الدراسة على الاستبيان، لذا وجب التحقق من كون الأداة تقيس ما وضعت لقياسه ووضوح فقراتها، وقد تم التأكد من صدق الاستبيان من خلال:
صدق الاتساق الداخلي للأداة درجة الارتباط بين كل محاور الاستبيان، كما يوضح ذلك الجدول (02) التالي:

أولا: صدق الاتساق الداخلي للتحديات التنظيمية الأساسية المرتبطة بالشمول المالي

الجدول رقم (05) يبين ارتباط فقرات بعد الإطار التشريعي والامتثال القانوني مع درجة البعد الكلية

الفقرة	معامل الارتباط	الدلالة
01	0.557*	0.05
02	0.614*	0.05
03	0.528**	0.01
04	0.433*	0.05
05	0.769**	0.01
06	0.353	غير دال

يبين الجدول معاملات الارتباط بين فقرات بعد الإطار التشريعي والامتثال القانوني والدرجة الكلية للبعد، إذ نلاحظ أن معظم الفقرات حققت معاملات ارتباط موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى 0.05 و0.01 وهذا يدل على وجود انسجام واتساق داخلي جيد بين هذه الفقرات وقدرتها على قياس نفس البعد.

حيث سجلت الفقرة 05 أعلى معامل ارتباط قدره 0.769 عند مستوى دلالة 0.01، كما جاءت الفقرتان 02 و01 بمعاملات ارتباط 0.614 و0.557 على التوالي وهي دالة عند مستوى 0.05، في حين سجلت الفقرة 03 معامل ارتباط 0.528 وهو دال عند مستوى 0.01 مما يعزز من موثوقية هذا البعد، أما الفقرة 04 فقد حققت معامل ارتباط 0.433 عند مستوى 0.05، بالمقابل نلاحظ أن الفقرة 06 سجلت معامل ارتباط قدره 0.353 وغير دال إحصائيا لكن بما أن قيمة الارتباط أعلى من 0.30 فقد تم الإبقاء عليها.

الجدول رقم (06) يبين ارتباط فقرات بعد الثقة في البيئة التنظيمية مع درجة البعد الكلية

الفقرة	معامل الارتباط	الدلالة
01	0.361	غير دال
02	0.627*	0.05
03	0.491**	0.01

04	0.421*	0.05
05	**0.158**	**غير دال**
06	0.389*	0.05

يبين الجدول معاملات الارتباط بين فقرات بعد الثقة في البيئة التنظيمية والدرجة الكلية للبعد، حيث تظهر النتائج أن أغلب الفقرات حققت معاملات ارتباط موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 ومستوى الدلالة 0.01 مما يدل على وجود درجة مقبولة من الاتساق الداخلي بين هذه الفقرات

حيث سجلت الفقرة 02 أعلى معامل ارتباط قدره 0.627 عند مستوى الدلالة 0.05، كما سجلت الفقرة 03 معامل ارتباط قدره 0.491 عند مستوى الدلالة 0.01، أما الفقرتان 04 و06 فقد حققتا معاملات ارتباط 0.421 و0.389 على التوالي عند مستوى الدلالة 0.05 وهي قيم تشير إلى ارتباط متوسط لكنه مقبول

بالنسبة للفقرة 01 فقد سجلت معامل ارتباط قدره 0.361 ورغم أنها غير دالة إحصائيا إلا أن قيمتها تفوق 0.30 لذا سيتم الإبقاء عليها، بينما سجلت الفقرة 05 معامل ارتباط ضعيف قدره 0.158 وهو أقل من 0.30 لذا سيتم إزالتها من هذا البعد.

الجدول رقم (07) يبين ارتباط فقرات بعد تسعيرة الخدة المصرفية والقدرة على الوصول إليها مع درجة البعد الكلية

الفقرة	**معامل الارتباط**	**الدلالة**
01	0.408*	0.05
02	**0.082**	**غير دال**
03	0.790**	0.01
04	0.455*	0.05
05	0.620**	0.01
06	0.739*	0.05

يبين الجدول معاملات الارتباط بين فقرات بعد تسعيرة الخدمة المصرفية والقدرة على الوصول إليها والدرجة الكلية للبعد، إذ تظهر النتائج أن معظم الفقرات حققت معاملات ارتباط موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 ومستوى الدلالة 0.01، حيث سجلت الفقرة 03 أعلى معامل ارتباط قدره 0.790 عند مستوى الدلالة 0.01، كما سجلت الفقرتان 06 و05 معاملات ارتباط بلغت 0.739 و0.620 على التوالي عند مستوى الدلالة 0.05 و0.01، أما الفقرتان 04 و01 فقد حققتا معاملات ارتباط 0.455 و0.408 على التوالي عند مستوى الدلالة 0.05.

كما نلاحظ أن الفقرة 02 سجلت معامل ارتباط ضعيف جدا قدره 0.082 وهو غير دال إحصائيا لذا سيتم إزالتها من هذا البعد.

الجدول رقم (08) يبين ارتباط فقرات بعد حماية الخصوصية مع درجة البعد الكلية

الفقرة	معامل الارتباط	الدلالة
01	0.434*	0.05
02	0.659**	0.01
03	0.732**	0.01
04	0.716**	0.01
05	0.687*	0.05
06	**0.268**	**غير دال**

يبين الجدول معاملات الارتباط بين فقرات بعد حماية الخصوصية والدرجة الكلية للبعد، حيث تظهر النتائج أن أغلب الفقرات حققت معاملات ارتباط موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 ومستوى الدلالة 0.01، إذ سجلت الفقرة 03 أعلى معامل ارتباط قدره 0.732 عند مستوى الدلالة 0.01، كما حققت الفقرتان 04 و02 معاملات ارتباط بلغت 0.716 و0.659 على التوالي عند مستوى الدلالة 0.01

أما الفقرة 05 فقد سجلت معامل ارتباط قدره 0.687 عند مستوى الدلالة 0.05 تليها الفقرة 01 بمعامل ارتباط 0.434 عند مستوى الدلالة 0.05، كما نلاحظ أن الفقرة 06 سجلت معامل ارتباط ضعيف قدره 0.268 وهو غير دال إحصائيا لذا سيتم إزالة هذه الفقرة من هذا البعد

ثانيا: صدق الاتساق الداخلي للشمول المالي

الجدول رقم (09) يبين ارتباط فقرات بعد العمليات المالية مع درجة البعد الكلية

الفقرة	معامل الارتباط	الدلالة
01	0.329	غير دال
02	0.743**	0.01
03	0.684**	0.01
04	0.704**	0.01
05	0.346	غير دال
06	0.654**	0.01
07	0.505**	0.01
08	**0.198**	**غير دال**

يبين الجدول معاملات الارتباط بين فقرات محور العمليات المالية والدرجة الكلية للمحور، إذ تظهر النتائج أن أغلب الفقرات حققت معاملات ارتباط موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى الدلالة 0.01، إذ سجلت الفقرة 02 أعلى معامل ارتباط قدره 0.743 عند مستوى الدلالة 0.01، كما حققت الفقرات 04 و03 و06 معاملات ارتباط مرتفعة بلغت 0.704 و0.684 و0.654 على التوالي عند مستوى الدلالة 0.01، وسجلت الفقرة 07 معامل ارتباط قدره 0.505 عند مستوى الدلالة 0.01.

بالنسبة للفقرات غير الدالة نلاحظ أن الفقرتين 05 و01 سجلتا معاملات ارتباط قدرها 0.346 و0.329 على التوالي ورغم أنهما غير دالتين إحصائيا إلا أنه تم الإبقاء عليها لأن قيمة ارتباطهما أعلى من 0.30، في حين سجلت الفقرة 08 معامل ارتباط ضعيف قدره 0.198 لذا سيتم إزالتها من هذا المحور

2. اختبار الثبات

لقياس مدى ثبات الاستبيان، تم حساب معامل ألفا–كرونباخ (Cronbach's Alpha) باستخدام برنامج SPSS، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (10) التالي:

	عدد الفقرات	معامل ألفا
محور التحديات التنظيمية الأساسية المرتبطة بالشمول المالي	21	0.704
محور الشمول المالي	7	0.676
الاستبيان العام	28	0.797

يبين الجدول نتائج حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة حيث تم حسابه لكل محور من محاور الاستبيان إضافة إلى الاستبيان ككل، وقد أظهرت النتائج أن معامل ألفا لمحور التحديات التنظيمية الأساسية المرتبطة بالشمول المالي بلغ 0.704

كما بلغ معامل ألفا لمحور الشمول المالي 0.676، أما بالنسبة للاستبيان العام فقد بلغ معامل ألفا 0.797 وهو مستوى جيد من الثبات يدل على أن أداة الدراسة ككل تتمتع بدرجة جيدة من الثبات ويمكن الاعتماد عليها في تحليل نتائج الدراسة.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من (30) فردًا تم اختيارهم بما يتناسب مع طبيعة موضوع البحث والمتعلق بالتحديات التنظيمية التي تواجه البنوك في تحقيق الشمول المالي في الجزائر، وقد شملت العينة موظفين وإطارات من البنوك التالية:

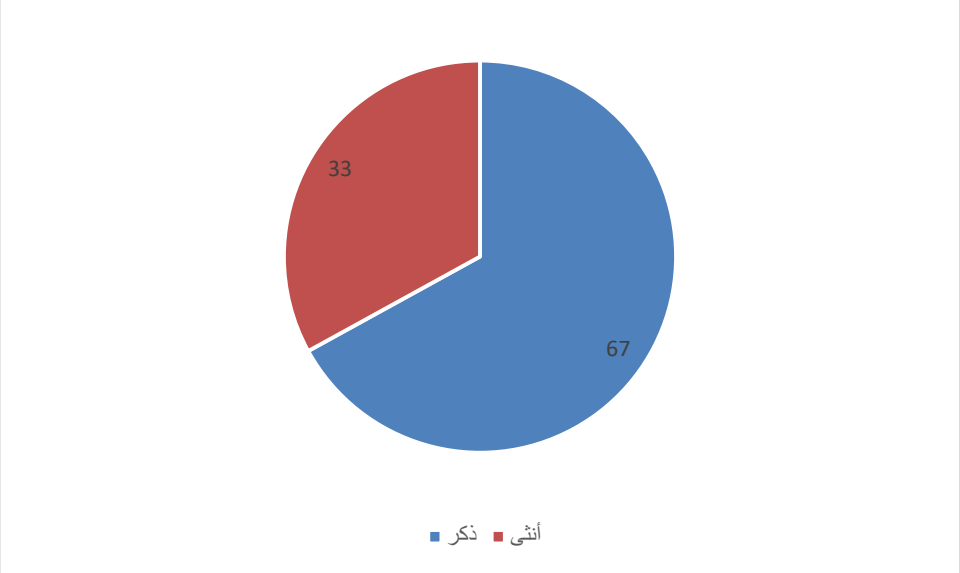
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية
- بنك خليج الجزائر
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEB

- البنك الوطني الجزائري BNA

جدول رقم (11) يبين توزيع العينة حسب الجنس

	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	20	67
أنثى	10	33
المجموع	30	100

يبين الجدول توزيع أفراد العينة حسب الجنس حيث يلاحظ أن فئة الذكور تمثل النسبة الأكبر من أفراد العينة بتكرار قدره 20 فردا وبنسبة 67% في حين تمثل فئة الإناث 10 أفراد بنسبة 33% من إجمالي العينة والبالغ عددها 30 فردا، ويشير هذا التوزيع إلى هيمنة الذكور على العينة محل الدراسة وهو ما يعكس طبيعة المجال المصرفي الذي يغلب عليه الطابع الذكوري في بعض المناصب أو الوظائف.

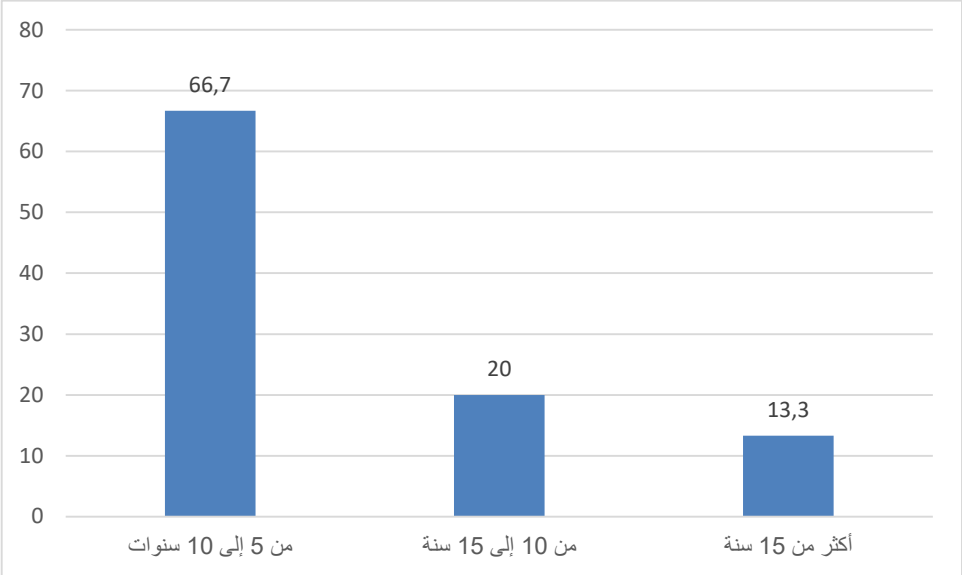


شكل رقم (05) يبين توزيع العينة حسب الجنس

جدول رقم (12) يبين توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

	التكرار	النسبة المئوية
من 5 إلى 10 سنوات	20	66.7
من 10 إلى 15 سنة	6	20
أكثر من 15 سنة	4	13.3
المجموع	30	100

يبين الجدول توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية حيث يلاحظ أن الفئة التي تتراوح خبرتها من 5 إلى 10 سنوات تمثل النسبة الأكبر بتكرار قدره 20 فردا وبنسبة 66.7% من إجمالي العينة، في حين جاءت الفئة التي تتراوح خبرتها من 10 إلى 15 سنة في المرتبة الثانية بتكرار 6 أفراد وبنسبة 20% من مجموع أفراد العينة، أما الفئة التي تفوق خبرتها 15 سنة فقد سجلت أقل نسبة بتكرار 4 أفراد وبنسبة 13.3% من إجمالي العينة والبالغ عددها 30 فردا، ويشير هذا التوزيع إلى أن أغلب أفراد العينة يتمتعون بخبرة مهنية متوسطة وهو ما قد يساهم في تقديم آراء واقعية نسبيا حول التحديات التنظيمية التي تواجه المؤسسات المصرفية في تحقيق الشمول المالي.



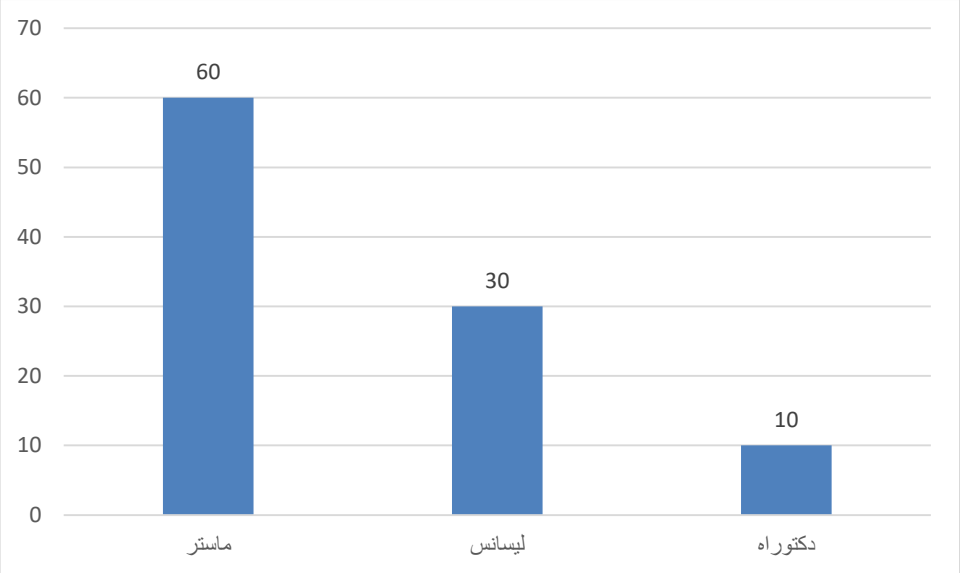
شكل رقم (06) يبين توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

جدول رقم (13) يبين توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

	التكرار	النسبة المئوية
ماستر	18	60
ليسانس	9	30
دكتوراه	3	10
المجموع	30	100

يبين الجدول توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي حيث يلاحظ أن فئة الحاصلين على شهادة الماستر تمثل النسبة الأكبر بتكرار قدره 18 فردا وبنسبة 60% من إجمالي العينة، في حين جاءت فئة الليسانس في المرتبة الثانية بتكرار 9 أفراد وبنسبة 30% من مجموع أفراد العينة، أما فئة الدكتوراه فقد سجلت أقل نسبة بتكرار 3 أفراد وبنسبة 10% من إجمالي العينة والبالغ عددها 30 فردا، ويشير هذا التوزيع إلى أن

أغلب أفراد العينة يتمتعون بمســـتوى تعليمي عال نســـبيا، وهو ما قد ينعكس إيجابا على مدى فهمهم لموضوع الشمول المالي والتحديات التنظيمية المرتبطة به داخل المؤسسات المصرفية

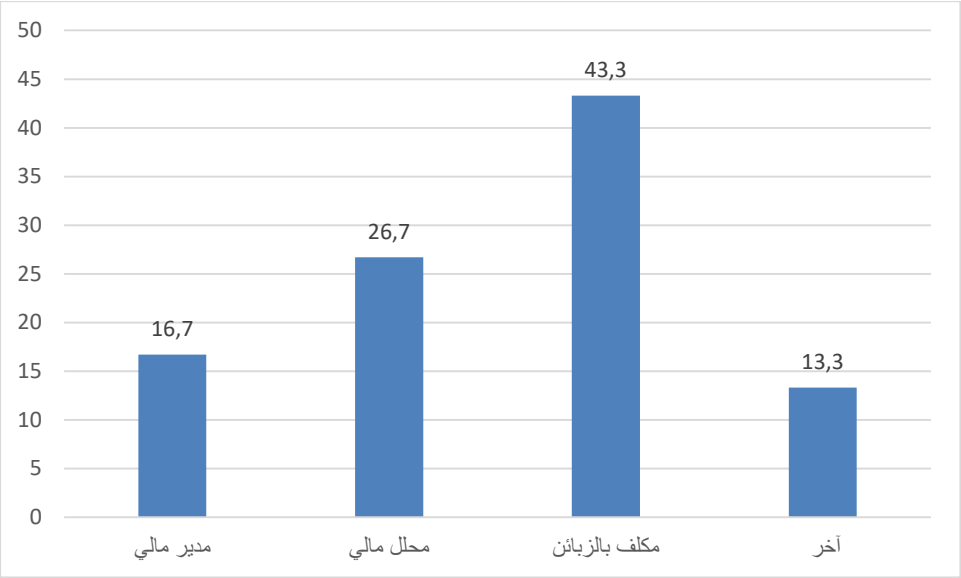


شكل رقم (07) يبين توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (14) يبين توزيع العينة حسب الوظيفة الحالية

	التكرار	النسبة المئوية
مدير مالي	5	16.7
محلل مالي	8	26.7
مكلف بالزبائن	13	43.3
آخر	4	13.3
المجموع	30	100

يبين الجدول توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة الحالية حيث يلاحظ أن فئة مكلف بالزبائن تمثل النسبة الأكبر بتكرار قدره 13 فردا وبنسبة 43.3% من إجمالي العينة، في حين جاءت فئة محلل مالي في المرتبة الثانية بتكرار 8 أفراد وبنسبة 26.7% من مجموع أفراد العينة، أما فئة مدير مالي فقد سجلت 5 أفراد بنسبة 16.7%، بينما تمثل فئة آخر أقل نسبة بتكرار 4 أفراد وبنسبة 13.3% من إجمالي العينة والبالغ عددها 30 فردا، ويشير هذا التوزيع إلى أن أغلب أفراد العينة ينتمون إلى الوظائف التي لها اتصال مباشر بالزبائن، وهو ما يتيح لهم رؤية عملية حول التحديات التنظيمية التي تواجه المؤسسات المصرفية في مجال الشمول المالي



شكل رقم (08) يبين توزيع العينة حسب الوظيفة الحالية

الأساليب الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة ومعالجة البيانات، تم استخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **(SPSS)**، وذلك من خلال الأساليب التالية:

- **الإحصاء الوصفي)** :التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية) لوصف العينة والمتغيرات.
- **الإحصاء الاستدلالي** :لاختبار الفرضيات، وشمل ذلك:
  - معامل ارتباط (Pearson) لتحديد قوة واتجاه العلاقة.
  - تحليل الانحدار (Regression Analysis) لقياس أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.
  - اختبار (Cronbach's Alpha) للتأكد من ثبات أداة الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الاستبيان

التحليل الإحصائي لعبارات الاستبيان

الجدول رقم (15) تحديد الاتجاه حسب قيم المتوسط المرجح

مجال المتوسط الحسابي	الدرجة
من 01 إلى 1.79	منخفضة جدا
من 1.80 إلى 2.59	منخفضة
من 2.60 إلى 3.39	متوسطة
من 3.39 إلى 4.19	مرتفعة
من 4.20 إلى 5	مرتفعة جدا

محور التحديات التنظيمية الأساسية المرتبطة بالشمول المالي

الجدول رقم (16) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول بعد الإطار التشريعي والامتثال القانوني

رقم	العبارة	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
01	تتيح التشريعات الحالية بيئة حسنة وفعالة بما يخدم التوسع في قاعدة المستفيدين وبالتالي تحقيق شمول مالي أكبر.	4.27	.785	مرتفعة جدا
02	ترتبط فعالية الرقابة بمستوى كفاءة الموارد البشرية.	4.30	.596	مرتفعة جدا
03	يساهم تحديث القوانين في تحسين أداء المؤسسات المصرفية	4.40	.621	مرتفعة جدا
04	تؤثر قوة الرقابة القانونية على التزام البنوك التشريعات.	4.50	.577	مرتفعة جدا
05	تعتمد البنوك على اليات تدقيق فعالة للكشف المبكر من المخاطر.	4.00	.788	مرتفعة
06	تواجه البنوك صعوبات في تطبيق متطلبات الامتثال كل كامل.	3.50	.572	مرتفعة
بعد الإطار التشريعي والامتثال القانوني		4.11	0.455	مرتفعة

يبين الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول بعد الإطار التشريعي والامتثال القانوني ضمن محور التحديات التنظيمية الأساسية المرتبطة بالشمول المالي، إذ توضح النتائج أن المتوسط الحسابي العام للبعد بلغ 4.11 بانحراف معياري قدره 0.455 وبدرجة تقييم مرتفعة، مما يدل على وجود اتفاق عام بين أفراد العينة حول أهمية هذا البعد في التأثير على الشمول المالي داخل المؤسسات المصرفية.

كما سجلت العبارة 04 أعلى متوسط حسابي قدره 4.50 بانحراف معياري 0.577 وبدرجة مرتفعة جدا، مما يعكس إدراك أفراد العينة لأهمية قوة الرقابة القانونية في تعزيز التزام البنوك بالتشريعات، كما حققت العبارة 03 متوسطا حسابيا قدره 4.40 بانحراف معياري 0.621 وبدرجة مرتفعة جدا، وهو ما يشير إلى أن تحديث القوانين يساهم بشكل واضح في تحسين أداء المؤسسات المصرفية، وسجلت العبارة 02 متوسطا حسابيا قدره 4.30 بانحراف معياري 0.596 بدرجة مرتفعة جدا، مما يدل على وجود قناعة بأن فعالية الرقابة ترتبط بكفاءة الموارد البشرية، أما العبارة 01 فقد حققت متوسطا حسابيا قدره 4.27 بانحراف معياري 0.785 وبدرجة مرتفعة جدا، وهو ما يعكس اتفاق أفراد العينة على أن التشريعات الحالية توفر بيئة داعمة للتوسع في الشمول المالي، في حين سجلت العبارة 05 متوسطا حسابيا قدره 4.00 بانحراف معياري 0.788 وبدرجة مرتفعة، مما يدل على اعتماد البنوك على آليات تدقيق للكشف المبكر عن المخاطر رغم تفاوت الاستجابات نسبيا، كما حققت العبارة 06 أقل متوسط حسابي قدره 3.50 بانحراف معياري 0.572 وبدرجة مرتفعة، وهو ما يشير إلى وجود صعوبات نسبية في تطبيق متطلبات الامتثال بشكل كامل رغم بقاء التقييم في المستوى الإيجابي.

تعكس هاذه النتائج أن بعد الإطار التشريعي والامتثال القانوني يحظى بتقييم مرتفع من طرف أفراد العينة، مما يؤكد أنه يمثل أحد أهم التحديات التنظيمية المؤثرة على تحقيق الشمول المالي في المؤسسات المصرفية.

الجدول رقم (17) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول بعد الثقة في البيئة التنظيمية

رقم	العبارة	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
01	تجاوزت البيئة التنظيمية الحالية تحديات الماضي ، حيث وفرت تسهيلات ومحفزات الأصحاب الحسابات لزيادة نشاطهم المصرفي بعد أن كانت رسوم السحب والتحويل تعيق استخداماتهم المنتظمة.	4.03	.680	مرتفعة
02	توفر البيئة التنظيمية مختبرا تنظيميا يسمح باختبار منتجات) خدمات (مالية جديدة قبل طرحها للجمهور الغرض تعزيز ثقة العميل بالبنك .	3.83	.874	مرتفعة
03	حق العميل في الاعتراض على العمليات المصرفية يزيد في ترسيخ الثقة الرقمية اللازمة ويساهم في جذب فئات غير مشمولة للنظام المالي.	3.93	.740	مرتفعة

04	تساهم الأطر التنظيمية في تعزيز ثقة العملاء خاصة الفئات غير المشمولة في أمان وسرية المعاملات ويمنحهم القدرة على اختيار الخدمات الأسمية لاحتياجاتهم.	4.27	.521	مرتفعة جدا
05	السماح بظهور المصارف الرقمية ومنصات الدفع المرخصة خلق ضغطا تنافسيا أدى إلى تحسين جودة الخدمة وخفض تكلفة العملية	4.13	.629	مرتفعة
الثقة في البيئة التنظيمية		4.84	0.371	مرتفعة جدا

يبين الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول بعد الثقة في البيئة التنظيمية ضمن محور التحديات التنظيمية الأساسية المرتبطة بالشمول المالي، حيث تظهر النتائج أن المتوسط الحسابي العام للبعد بلغ 4.84 بانحراف معياري قدره 0.371 وبدرجة مرتفعة جدا، مما يدل على وجود مستوى عال من الاتفاق بين أفراد العينة حول أهمية الثقة في البيئة التنظيمية في دعم الشمول المالي.

كما سجلت العبارة 04 أعلى متوسط حسابي قدره 4.27 بانحراف معياري 0.521 وبدرجة مرتفعة جدا مما يعكس أن الأطر التنظيمية تساهم بشكل كبير في تعزيز ثقة العملاء خاصة الفئات غير المشمولة في النظام المالي، العبارة 05 سجلت متوسطا حسابيا قدره 4.13 بانحراف معياري 0.629 وبدرجة مرتفعة وهو ما يشير إلى أن السماح بظهور المصارف الرقمية ومنصات الدفع المرخصة ساهم في تحسين جودة الخدمات وخفض التكاليف نتيجة زيادة المنافسة.

وسجلت العبارة 01 متوسطا حسابيا قدره 4.03 بانحراف معياري 0.680 وبدرجة مرتفعة مما يدل على أن البيئة التنظيمية الحالية ساعدت في توفير تسهيلات ومحفزات لأصحاب الحسابات مقارنة بالماضي، أما العبارة 03 فقد حققت متوسطا حسابيا قدره 3.93 بانحراف معياري 0.740 وبدرجة مرتفعة وهو ما يعكس دور حق العميل في الاعتراض على العمليات المصرفية في تعزيز الثقة الرقمية وجذب فئات جديدة نحو النظام المالي.

في حين سجلت العبارة 02 أقل متوسط حسابي قدره 3.83 بانحراف معياري 0.874 وبدرجة مرتفعة مما يشير إلى أن فكرة المختبر التنظيمي لاختبار المنتجات والخدمات المالية قبل طرحها ما زالت أقل تأثيرا نسبيا مقارنة ببقية العبارات.

تعكس النتائج أن بعد الثقة في البيئة التنظيمية يحظى بتقييم مرتفع من طرف أفراد العينة، مما يدل على دوره المهم في تعزيز الشمول المالي من خلال رفع مستوى الثقة بين العملاء والمؤسسات المصرفية.

الجدول رقم (77) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول بعد تسعيرة الخدمة المصرفية والقدرة على الوصول إليها

رقم	العبارة	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
01	تراعي البنوك عند تحديد الأسعار خصوصيات الفئات ذات الدخل المحدود.	3.70	.877	مرتفعة
02	تواكب المؤسسة المصرفية التطورات التكنولوجية الحديثة في تقديم خدماتها المصرفية الالكترونية.	3.87	.629	مرتفعة
03	توسعت رفعة الخدمات المصرفية لتشمل كافة شرائح المجتمع، موفرة حلولا سريعة ومرنة تلبي احتياجات العميل بفعالية.	4.03	.414	مرتفعة
04	توفر المؤسسة برامج توعوية لتسهيل استخدام التكنولوجيا المصرفية.	3.70	.702	مرتفعة
05	تمثل تكاليف السحب والتحويل عائقا أمام الاستخدام المنتظم للحسابات البنكية.	3.23	1.073	متوسطة
تسعيرة الخدة المصرفية والقدرة على الوصول إليها		3.70	0.463	مرتفعة

يبين الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول بعد تسعيرة الخدمة المصرفية والقدرة على الوصول إليها ضمن محور التحديات التنظيمية الأساسية المرتبطة بالشمول المالي، إذ تظهر النتائج أن المتوسط الحسابي العام للبعد بلغ 3.70 بانحراف معياري قدره 0.463 وبدرجة مرتفعة، مما يشير إلى وجود تقييم إيجابي عام من طرف أفراد العينة حول هذا البعد رغم تفاوت الاستجابات بين الفقرات.

كما سجلت العبارة 03 أعلى متوسط حسابي قدره 4.03 بانحراف معياري 0.414 وبدرجة مرتفعة مما يعكس أن توسع الخدمات المصرفية ليشمل مختلف شرائح المجتمع ساهم في تقديم حلول مرنة وسريعة تلبي احتياجات العملاء، العبارة 02 سجلت متوسطا حسابيا قدره 3.87 بانحراف معياري 0.629 وبدرجة مرتفعة وهو ما يدل على مواكبة المؤسسة المصرفية للتطورات التكنولوجية في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية، وسجلت كل من العبارة 01 والعبارة 04 متوسطا حسابيا متساويا قدره 3.70 بانحراف معياري 0.877 و0.702 على التوالي وبدرجة مرتفعة مما يشير إلى أن البنوك تراعي إلى حد مقبول خصوصيات الفئات ذات الدخل المحدود كما توفر برامج توعوية لتسهيل استخدام التكنولوجيا المصرفية.

في المقابل سجلت العبارة 05 أقل متوسط حسابي قدره 3.23 بانحراف معياري 1.073 وبدرجة متوسطة مما يدل على أن تكاليف السحب والتحويل ما زالت تمثل عائقا نسبيا أمام الاستخدام المنتظم للحسابات البنكية مع وجود تباين واضح في آراء أفراد العينة حول هذه النقطة.

تعكس النتائج أن بعد تسعيرة الخدمة المصرفية والقدرة على الوصول إليها يحظى بتقييم مرتفع نسبيا، مع بقاء تكلفة العمليات المصرفية كأحد أبرز التحديات المؤثرة على تحقيق الشمول المالي في المؤسسات المصرفية.

الجدول رقم (79) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول بعد حماية الخصوصية

رقم	العبارة	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
01	يعكس الاقبال المتزايد على الخدمات البنكية نجاح الحماية الأمنية في توفير بيئة امنة مما يعزز اطمئنان العملاء تجاه خصوصية وأمن بياناتهم المصرفية .	4.20	.484	مرتفعة جدا
02	تتوفر البنوك على أنظمة أمنية فعالة تمنع الوصول غير المصرح به إلى معلومات العملاء.	4.17	.592	مرتفعة
03	عدم استخدام بيانات العملاء فقط لأغراض قانونية ومهنية محددة	4.30	.651	مرتفعة جدا
04	تواكب البنوك أنظمة أمان متقدمة للحد من مخاطر الاختراق	4.27	.691	مرتفعة جدا
05	تساهم الجهات الرقابية في ضمان احترام البنوك المعايير حماية البيانات الشخصية للصلاء	4.17	.592	مرتفعة
	حماية الخصوصية	4.22	0.411	مرتفعة جدا

يبين الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول بعد حماية الخصوصية ضمن محور التحديات التنظيمية الأساسية المرتبطة بالشمول المالي، إذ تظهر النتائج أن المتوسط الحسابي العام للبعد بلغ 4.22 بانحراف معياري قدره 0.411 وبدرجة مرتفعة جدا، مما يدل على وجود مستوى عال من الاتفاق بين أفراد العينة حول أهمية حماية الخصوصية في تعزيز الشمول المالي ورفع ثقة العملاء في الخدمات المصرفية.

بينما سجلت العبارة 03 أعلى متوسط حسابي قدره 4.30 بانحراف معياري 0.651 وبدرجة مرتفعة جدا مما يعكس أهمية الالتزام بعدم استخدام بيانات العملاء إلا لأغراض قانونية ومهنية محددة في تعزيز الثقة المصرفية، كما سجلت العبارة 04 متوسطا حسابيا قدره 4.27 بانحراف معياري 0.691 وبدرجة مرتفعة جدا، وهو ما يدل على أن مواكبة البنوك لأنظمة الأمان المتقدمة تساهم في الحد من مخاطر الاختراق وحماية بيانات العملاء.

وسجلت العبارة 01 متوسطا حسابيا قدره 4.20 بانحراف معياري 0.484 وبدرجة مرتفعة جدا مما يشير إلى أن الإقبال المتزايد على الخدمات البنكية يعكس نجاح أنظمة الحماية الأمنية في تعزيز ثقة

العملاء، أما العبارة 02 فقد حققت متوسطا حسابيا قدره 4.17 بانحراف معياري 0.592 وبدرجة مرتفعة وهو ما يدل على توفر أنظمة أمنية فعالة تمنع الوصول غير المصرح به إلى بيانات العملاء، كما سجلت العبارة 05 نفس المتوسط الحسابي تقريبا قدره 4.17 بانحراف معياري 0.592 وبدرجة مرتفعة مما يعكس دور الجهات الرقابية في ضمان احترام معايير حماية البيانات الشخصية لدى البنوك.

تعكس النتائج أن بعد حماية الخصوصية يحظى بتقييم مرتفع جدا من طرف أفراد العينة، مما يؤكد أنه يمثل أحد العوامل الأساسية الداعمة لبناء الثقة وتعزيز الشمول المالي داخل المؤسسات المصرفية

محور الشمول المالي

الجدول رقم (20) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول محور الشمول المالي

رقم	العبارة	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
01	توفر الدولة بيئة تنظيمية مناسبة لدعم الشمول المالي	3.97	.566	مرتفعة
02	يؤدي توجه المؤسسات المصرفية نحو رقمنة التعاملات إلى تخفيض التكاليف وتعزيز الشمول المالي، الأمر الذي برسخ ثقة العملاء ويزيد اقبالهم على الخدمات المصرفية.	4.17	.759	مرتفعة
03	يؤدي سعي الدولة نحو نشر الثقافة المالية الى دعم مستهدفات الشمول المالي من خلال ترسيخ ثقة العملاء وتحفيزهم على الاقبال الدائم على مختلف الخدمات والحلول المصرفية.	3.86	.693	مرتفعة
04	هناك علاقة إيجابية بين مدى توفر البنية التحتية الرقمية تحسين مستوى الشمول المالي	4.07	.753	مرتفعة
05	توجد مرونة كافية في القوانين التشجيع استخدام الخدمات. المالية الرقمية	4.00	.707	مرتفعة
06	توفر البيئة التنظيمية العالية حماية القانونية الكافية المستفيدين من الخدمات المالية الرقمية الضمان استمرارية استخدامهم للنظام المالي للتحقيق الشمول المالي	3.93	.530	مرتفعة
07	تلعب برامج التوعية المالية التي تقدمها البنوك دورا مهما في نشر ثقافة التعامل المصرفي التعميم الشمول المالي	4.21	.620	مرتفعة جدا
	الشمول المالي	4.03	0.388	مرتفعة

يبين الجدول المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول محور الشمول المالي، حيث تظهر النتائج أن المتوسط الحسابي العام للمحور بلغ 4.03 بانحراف معياري قدره 0.388 وبدرجة مرتفعة مما يدل على وجود توجه إيجابي عام لدى أفراد العينة نحو مختلف العوامل المؤثرة في تحقيق الشمول المالي داخل المؤسسات المصرفية.

وقد سجلت العبارة 07 أعلى متوسط حسابي قدره 4.21 بانحراف معياري 0.620 وبدرجة مرتفعة جدا مما يعكس الدور المهم لبرامج التوعية المالية التي تقدمها البنوك في نشر الثقافة المصرفية وتعزيز الشمول المالي، كما سجلت العبارة 02 متوسطا حسابيا قدره 4.17 بانحراف معياري 0.759 وبدرجة مرتفعة وهو ما يشير إلى أن التوجه نحو رقمنة التعاملات المصرفية يساهم في تخفيض التكاليف وتعزيز ثقة العملاء وزيادة إقبالهم على الخدمات.

بينما سجلت العبارة 04 متوسطا حسابيا قدره 4.07 بانحراف معياري 0.753 وبدرجة مرتفعة مما يدل على وجود علاقة إيجابية بين توفر البنية التحتية الرقمية وتحسين مستوى الشمول المالي، والعبارة 05 سجلت متوسطا حسابيا قدره 4.00 بانحراف معياري 0.707 وبدرجة مرتفعة وهو ما يعكس وجود مرونة نسبية في القوانين بما يشجع استخدام الخدمات المالية الرقمية، في حين سجلت العبارة 01 متوسطا حسابيا قدره 3.97 بانحراف معياري 0.566 وبدرجة مرتفعة مما يشير إلى أن البيئة التنظيمية للدولة تعد مناسبة إلى حد معتبر لدعم الشمول المالي.

وسجلت العبارة 06 متوسطا حسابيا قدره 3.93 بانحراف معياري 0.530 وبدرجة مرتفعة وهو ما يعكس توفر حماية قانونية مقبولة للمستفيدين من الخدمات المالية الرقمية بما يساهم في استمرارية استخدامهم للنظام المالي، أما العبارة 03 فقد حققت أقل متوسط حسابي قدره 3.86 بانحراف معياري 0.693 وبدرجة مرتفعة مما يدل على أن دور نشر الثقافة المالية لا يزال أقل نسبيا مقارنة ببقية العوامل رغم أهميته في دعم الشمول المالي.

تعكس النتائج أن محور الشمول المالي يحظى بتقييم مرتفع من طرف أفراد العينة، مما يدل على إدراكهم لأهمية العوامل التنظيمية والتكنولوجية والتوعوية في تعزيز الشمول المالي داخل المؤسسات المصرفية.

الجدول رقم (81) يوضح قيم معامل ارتباط بيرسون بين التحديات التنظيمية بأبعادها المختلفة مع الأداء الشمول المالي

		الشمول المالي
البعد الأول الإطار التشريعي والامتثال القانوني	**معامل الارتباط**	0.345
	Sig	0.067
البعد الثاني الثقة في البيئة التنظيمية	**معامل الارتباط**	**0.177**
	Sig	**0.367**
البعد الثالث تسعيرة الخدة المصرفية والقدرة على الوصول إليها	**معامل الارتباط**	0.569**
	Sig	0.001
البعد الرابع حماية الخصوصية	**معامل الارتباط**	0.349
	Sig	0.063
المحور الثاني: التحديات التنظيمية الأساسية المرتبطة بالشمول المالي	**معامل الارتباط**	0.582**
	Sig	0.001

يبين الجدول قيم معامل ارتباط بيرسون بين أبعاد التحديات التنظيمية المختلفة والأداء الخاص بالشمول المالي، حيث تظهر النتائج وجود تباين في قوة واتجاه العلاقة بين الأبعاد المدروسة والشمول المالي بالنسبة للبعد الأول الإطار التشريعي والامتثال القانوني، بلغ معامل الارتباط 0.345 مع قيمة دلالة 0.067، مما يشير إلى علاقة موجبة غير دالة إحصائيا وهو ما يعني أن هذا البعد لا يؤثر بشكل معنوي مباشر على الشمول المالي وفق عينة الدراسة.

أما البعد الثاني الثقة في البيئة التنظيمية فقد سجل معامل ارتباط قدره 0.177 مع قيمة دلالة 0.367، مما يدل على علاقة ضعيفة جدا وغير دالة إحصائيا، وبالتالي لا توجد علاقة معنوية واضحة بين هذا البعد والشمول المالي.

في المقابل أظهر البعد الثالث تسعيرة الخدمة المصرفية والقدرة على الوصول إليها علاقة موجبة قوية ودالة إحصائيا، حيث بلغ معامل الارتباط 0.569 عند مستوى دلالة 0.001، مما يشير إلى أن تكلفة الخدمات وسهولة الوصول إليها تمثل عاملا مؤثرا بشكل واضح في تعزيز الشمول المالي.

أما البعد الرابع حماية الخصوصية فقد سجل معامل ارتباط 0.349 مع قيمة دلالة 0.063، وهي علاقة موجبة ضعيفة غير دالة إحصائيا مما يشير إلى أن تأثير هذا البعد على الشمول المالي غير معنوي في هذه الدراسة.

وبالنسبة للمحور الثاني التحديات التنظيمية الأساسية المرتبطة بالشمول المالي ككل، فقد سجل معامل ارتباط مرتفع نسبيا قدره 0.582 عند مستوى دلالة 0.001، مما يدل على وجود علاقة موجبة قوية ودالة إحصائيا بين مجمل التحديات التنظيمية والشمول المالي، وهو ما يؤكد أن هذه التحديات مجتمعة تؤثر بشكل معنوي على مستوى الشمول المالي في المؤسسات المصرفية.

يمكن استنتاج أن تأثير التحديات التنظيمية على الشمول المالي يظهر بشكل أوضح عند تحليلها ككل، بينما تختلف قوة هذا التأثير عند تحليل كل بعد على حدة، حيث برز بعد تسعيرة الخدمة المصرفية والقدرة على الوصول إليها كأكثر الأبعاد تأثيرا في الدراسة.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

عرض نتيجة الفرضية الرئيسية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحديات التنظيمية بأبعادها في تحقيق الشمول المالي.

الجدول رقم (22) يوضح تحليل التباين لتأثير أبعاد التحديات التنظيمية الأساسية المرتبطة بالشمول المالي على الشمول المالي

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى المعنوية
الانحدار	90.228	4	22.557	4.583	.007[b]
الخطأ	113.200	23	4.922		
المجموع	203.429	27			

تشير نتائج الجدول إلى أن قيمة اختبار ANOVA[a] قد بلغت (4.583) وهي دالة إذ بلغت قيمة sig (0.007) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) مما يشير إلى وجود تأثير بين أبعاد التحديات التنظيمية الأساسية المرتبطة بالشمول المالي على الشمول المالي.

الجدول رقم (23) يبين تحليل الانحدار المتعدد لأثر ابعاد التحديات التنظيمية الأساسية المرتبطة بالشمول المالي على الشمول المالي

	B	الخطأ المعياري S.E	Beta	T	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الثابت	8.083	7.446		1.086	0.289	
الإطار التشريعي والامتثال القانوني	0.238	0.164	0.235	1.457	0.159	لا يوجد أثر

الثقة في البيئة التنظيمية	−0.181	0.266	−0.122	0.678	0.504	لا يوجد أثر
تسعيرة الخدة المصرفية والقدرة على الوصول إليها	**0.621**	**0.217**	**0.520**	**2.857**	**0.009**	**يوجد أثر**
حماية الخصوصية	0.339	0.214	0.254	1.584	0.127	لا يوجد أثر
معامل التحديد R^2	0.444	**نموذج الانحدار الخطي:**				
معامل الارتباط R	0.666	**$Y= 8.083+0.621\ X_1+e_i$**				

يبين الجدول نتائج تحليل الانحدار المتعدد لقياس أثر أبعاد التحديات التنظيمية الأساسية المرتبطة بالشمول المالي على الشمول المالي، حيث تشير النتائج إلى أن معامل الارتباط الكلي بلغ 0.666، بينما بلغ معامل التحديد 0.444، مما يعني أن أبعاد التحديات التنظيمية تفسر حوالي 44.4% من التغيرات في مستوى الشمول المالي، وهي نسبة تفسير مقبولة تدل على وجود تأثير متوسط لهذه الأبعاد مجتمعة.

على مستوى الأبعاد الفرعية يتضح أن بعد تسعيرة الخدمة المصرفية والقدرة على الوصول إليها هو البعد الوحيد الذي أظهر أثرا معنويا على الشمول المالي، حيث بلغ معامل بيتا 0.520 وقيمة T تساوي 2.857 عند مستوى دلالة 0.009، مما يدل على وجود أثر إيجابي ودال إحصائيا ويعني ذلك أن تحسين تسعيرة الخدمات وتسهيل الوصول إليها يسهم بشكل مباشر في تعزيز الشمول المالي

في المقابل لم تظهر باقي الأبعاد أي تأثير معنوي على الشمول المالي حيث سجل بعد الإطار التشريعي والامتثال القانوني معامل بيتا 0.235 مع مستوى دلالة 0.159، وهو ما يشير إلى عدم وجود أثر إحصائي معنوي، كما سجل بعد الثقة في البيئة التنظيمية معامل بيتا سالبا قدره 0.122 مع مستوى دلالة 0.504، مما يدل على عدم وجود أثر معنوي لهذا البعد على الشمول المالي في عينة الدراسة، كما لم يظهر بعد حماية الخصوصية أثرا معنويا حيث بلغ معامل بيتا 0.254 ومستوى الدلالة 0.127

تشير النتائج إلى أن تأثير التحديات التنظيمية على الشمول المالي يتركز أساسا في جانب تسعيرة الخدمات وسهولة الوصول إليها، بينما لم تثبت الأبعاد الأخرى تأثيرا معنويا مباشرا في هذا النموذج، رغم أهميتها النظرية في تفسير الشمول المالي.

عرض نتيجة الفرضية الجزئية الأولى:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحديات التنظيمية الأساسية المرتبطة بالشمول المالي في تحقيق الشمول المالي.

الجدول رقم (24) يوضح تحليل التباين لتأثير التحديات التنظيمية الأساسئية المرتبطة بالشمول المالي على الشمول المالي

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى المعنوية
الانحدار	68.790	1	68.790	13.284	.001[b]
الخطأ	134.639	26	5.178		
المجموع	203.429	27			

تشير نتائج الجدول إلى أن قيمة اختبار ANOVA[a] قد بلغت (13.284) وهي دالة إذ بلغت قيمة sig (0.001) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) مما يشير إلى وجود تأثير بين التحديات التنظيمية الأساسئية المرتبطة بالشمول المالي على الشمول المالي.

الجدول رقم (25) : يبين تحليل الانحدار لأثر التحديات التنظيمية الأساسئية المرتبطة بالشمول المالي على الشمول المالي

	B	الخطأ المعياري S.E	Beta	T	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الثابت	3.235	6.848		0.472	0.641	
التحديات التنظيمية الأساسية المرتبطة بالشمول المالي	0.283	0.078	0.582	3.645	0.001	يوجد أثر
معامل التحديد R^2	0.338	**نموذج الانحدار البسيط:**				
معامل الارتباط R	0.582	$Y= 3.235+0.283\ X_1+e_i$				

H0: لا يوجد هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتحديات التنظيمية الأساسية كأحد أبعاد التحديات التنظيمية على تحقيق الشمول المالي

H1 : هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتحديات التنظيمية الاساسية كأحد أبعاد التحديات التنظيمية على تحقيق الشمول المالي.

يبين الجدول نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر التحديات التنظيمية الأساسية المرتبطة بالشمول المالي على الشمول المالي، حيث تظهر النتائج أن معامل الارتباط بلغ قيمة معتبرة، في حين بلغ معامل

التحديد 0.338، مما يعني أن التحديات التنظيمية تفسر حوالي 33.8% من التغيرات في مستوى الشمول المالي، وهي نسبة تفسير متوسطة تدل على وجود تأثير فعلي لهذا المحور.

كما تشير النتائج إلى وجود أثر إيجابي ودال إحصائيا للتحديات التنظيمية الأساسية على الشمول المالي، حيث بلغ معامل بيتا 0.582 مع قيمة T تساوي 3.645 ومستوى دلالة 0.001، وهو ما يؤكد معنوية هذا الأثر.

وبصفة عامة تشير نتائج التحليل إلى أن التحديات التنظيمية الأساسية تمثل عاملا مؤثرا في مستوى الشمول المالي داخل المؤسسات المصرفية، مما يؤكد أهمية الاهتمام بهذا الجانب عند وضع السياسات والإصلاحات التنظيمية الرامية إلى تعزيز الشمول المالي.

وعليه يتم قبول الفرض البديل القائل هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\leq$ 0.05 α) للتحديات التنظيمية الاساسية كأحد أبعاد التحديات التنظيمية على تحقيق الشمول المالي.

عرض نتيجة الفرضية الجزئية الثانية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإطار التشريعي والامتثال القانوني في تحقيق الشمول المالي.

الجدول رقم (26): يوضح تحليل التباين لتأثير الإطار التشريعي والامتثال القانوني على الشمول المالي

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى المعنوية
الانحدار	24.655	1	24.655	3.656	.067[b]
الخطأ	182.104	27	6.745		
المجموع	206.759	28			

تشير نتائج الجدول إلى أن قيمة اختبار ANOVA[a] قد بلغت (3.656) وهي دالة إذ بلغت قيمة sig (0.067) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) مما يشير إلى وجود تأثير بين الإطار التشريعي والامتثال القانوني على الشمول المالي.

الجدول رقم (27) يبين تحليل الانحدار لأثر الإطار التشريعي والامتثال القانوني على الشمول المالي

	B	الخطأ المعياري S.E	Beta	T	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الثابت	19.888	4.378		4.543	0.000	
الإطار التشريعي والامتثال القانوني	**0.337**	**0.176**	**0.345**	**1.912**	**0.067**	**لا يوجد اثر**
معامل التحديد R^2	0.119	**Y = 19.888 + 0.337 X1 + ei**				
معامل الارتباط R	0.345					

H0: لا يوجد هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لـ الإطار التشريعي كأحد أبعاد التحديات التنظيمية على تحقيق الشمول المالي

H1 : هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لـ الإطار التشريعي كأحد أبعاد التحديات التنظيمية على تحقيق الشمول المالي.

يبين الجدول نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر الإطار التشريعي والامتثال القانوني على الشمول المالي، حيث تظهر النتائج أن معامل الارتباط بلغ 0.345، بينما بلغ معامل التحديد 0.119، مما يعني أن الإطار التشريعي والامتثال القانوني يفسر حوالي 11.9% فقط من التغيرات في الشمول المالي، وهي نسبة ضعيفة نسبيا تشير إلى تأثير محدود لهذا البعد.

كما يتضح أن قيمة معامل بيتا بلغت 0.345 مع قيمة T تساوي 1.912 ومستوى دلالة 0.067، وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة المعتمد 0.05، مما يدل على عدم وجود أثر معنوي إحصائيا للإطار التشريعي والامتثال القانوني على الشمول المالي في عينة الدراسة.

تشير النتائج إلى أن الإطار التشريعي والامتثال القانوني لا يظهر أثرا معنويا مباشرا على الشمول المالي وفق بيانات الدراسة، رغم أهميته النظرية، مما قد يشير إلى أن تأثيره يكون غير مباشر أو مرتبطا بعوامل أخرى أكثر تأثيرا داخل البيئة المصرفية.

وعليه يتم قبول الفرض الصفري القائل لا يوجد هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لـ الإطار التشريعي كأحد أبعاد التحديات التنظيمية على تحقيق الشمول المالي

عرض نتيجة الفرضية الجزئية الثالثة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للثقة في البيئة التنظيمية في تحقيق الشمول المالي.

الجدول رقم (28) يوضح تحليل التباين لتأثير الثقة في البيئة التنظيمية على الشمول المالي

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى المعنوية
الانحدار	6.387	1	6.387	.843	.367[b]
الخطأ	197.041	26	7.579		
المجموع	203.429	27			

تشير نتائج الجدول إلى أن قيمة اختبار ANOVA[a] قد بلغت (0.843) وهي دالة إذ بلغت قيمة sig (0.367) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) مما يشير إلى وجود تأثير بين الثقة في البيئة التنظيمية على الشمول المالي.

الجدول رقم (29) :يبين تحليل الانحدار لأثر الثقة في البيئة التنظيمية على الشمول المالي

	B	الخطأ المعياري S.E	Beta	T	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية

الثابت	21.830	6.896		3.166	0.004	
الثقة في البيئة التنظيمية	**0.261**	**0.285**	**0.177**	**0.918**	**0.367**	**لا يوجد أثر**
معامل التحديد R^2	0.031	**Y = 21.830 + 0.261 X1 + ei**				
معامل الارتباط R	0.177					

H1 : هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للثقة في البيئة التنظيمية كأحد أبعاد التحديات التنظيمية على تحقيق الشمول المالي.

H0: لا يوجد هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للثقة في البيئة التنظيمية كأحد أبعاد التحديات التنظيمية على تحقيق الشمول المالي

يبين الجدول نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر الثقة في البيئة التنظيمية على الشمول المالي، حيث تظهر النتائج أن معامل الارتباط بلغ 0.177، بينما بلغ معامل التحديد 0.031، مما يعني أن الثقة في البيئة التنظيمية تفسر حوالي 3.1% فقط من التغير في الشمول المالي، وهي نسبة ضعيفة جدا تدل على محدودية تأثير هذا البعد.

كما تشير النتائج إلى أن معامل بيتا بلغ 0.177 مع قيمة T تساوي 0.918 ومستوى دلالة 0.367، وهي قيمة أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود أثر معنوي إحصائيا للثقة في البيئة التنظيمية على الشمول المالي في عينة الدراسة.

تشير النتائج إلى أن الثقة في البيئة التنظيمية لا تمثل عاملا مؤثرا بشكل مباشر في الشمول المالي وفق معطيات الدراسة، رغم أهميتها النظرية، مما قد يشير إلى أن تأثيرها يكون غير مباشر أو مرتبطا بعوامل أخرى أكثر تأثيرا داخل النظام المصرفي.

عرض نتيجة الفرضية الجزئية الرابعة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتسعيرة الخدة المصرفية والقدرة على الوصول إليها في تحقيق الشمول المالي.

الجدول رقم (30) يوضح تحليل التباين لتأثير تسعيرة الخدة المصرفية والقدرة على الوصول إليها على الشمول المالي

	مجموع المربعات	**درجات الحرية**	**متوسط المربعات**	**F**	**مستوى المعنوية**
الانحدار	66.882	1	66.882	12.910	.001[b]
الخطأ	139.876	27	5.181		
المجموع	206.759	28			

تشير نتائج الجدول إلى أن قيمة اختبار ANOVA[a] قد بلغت (12.910) وهي دالة إذ بلغت قيمة sig (0.001) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) مما يشير إلى وجود تأثير بين تسعيرة الخدة المصرفية والقدرة على الوصول إليها على الشمول المالي.

الجدول رقم (31) يبين تحليل الانحدار لأثر تسعيرة الخدة المصرفية والقدرة على الوصول إليها على الشمول المالي

	B	الخطأ المعياري S.E	Beta	T	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الثابت	16.053	3.409		4.709	0.000	
تسعيرة الخدمة المصرفية والقدرة على الوصول إليها	0.656	0.183	0.569	3.593	0.001	يوجد أثر
معامل التحديد R^2	0.569					
معامل الارتباط R	0.323					
$Y= 16.053+0.656\ X_1+e_i$						

H0: لا يوجد هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتسعيرة الخدمة المصرفية كأحد أبعاد التحديات التنظيمية على تحقيق الشمول المالي

H1 : هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتسعيرة الخدمة المصرفية كأحد أبعاد التحديات التنظيمية على تحقيق الشمول المالي.

يبين الجدول نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر تسعيرة الخدمة المصرفية والقدرة على الوصول إليها على الشمول المالي، حيث تظهر النتائج وجود أثر إيجابي ودال إحصائيا لهذا البعد على الشمول المالي، إذ بلغ معامل بيتا 0.569 مع قيمة T تساوي 3.593 ومستوى دلالة 0.001، وهو ما يؤكد أن تسعيرة الخدمات المصرفية وسهولة الوصول إليها تؤثر بشكل معنوي في تعزيز الشمول المالي.

كما بلغ معامل التحديد 0.569، مما يعني أن هذا البعد يفسر حوالي 56.9% من التغيرات في مستوى الشمول المالي، وهي نسبة مرتفعة تدل على قوة التأثير وأهمية هذا المتغير في النموذج، أما معامل الارتباط فقد بلغ 0.323، مما يشير إلى علاقة موجبة بين المتغيرين.

تؤكد النتائج أن هذا البعد يعد من أهم العوامل المؤثرة في الشمول المالي، حيث يلعب دورا محوريا في تعزيز وصول الأفراد إلى الخدمات المصرفية من خلال تخفيض التكاليف وتحسين سهولة الاستخدام، مما يساهم بشكل مباشر في رفع مستوى الشمول المالي داخل المؤسسات المصرفية.

وعليه يتم قبول الفرض البديل القائل هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتسعيرة الخدمة المصرفية كأحد أبعاد التحديات التنظيمية على تحقيق الشمول المالي.

عرض نتيجة الفرضية الجزئية الخامسة:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحماية الخصوصية في تحقيق الشمول المالي

الجدول رقم (32) يوضح تحليل التباين لتأثير حماية الخصوصية على الشمول المالي

	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى المعنوية
الانحدار	25.237	1	25.237	3.754	.063[b]
الخطأ	181.522	27	6.723		
المجموع	206.759	28			

تشير نتائج الجدول إلى أن قيمة اختبار ANOVA[a] قد بلغت (3.754) وهي دالة إذ بلغت قيمة sig (0.063) وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) مما يشير إلى وجود تأثير بين حماية الخصوصية على الشمول المالي.

الجدول رقم (33) يبين تحليل الانحدار لأثر حماية الخصوصية على الشمول المالي

	B	الخطأ المعياري S.E	Beta	T	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الثابت	18.519	5.024		3.686	0.001	
حماية الخصوصية	0.461	0.238	0.349	1.937	0.063	لا يوجد أثر
معامل التحديد R^2	0.122	**Y = 18.519 + 0.461 X1 + ei**				
معامل الارتباط R	0.349					

H0: لا يوجد هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحماية الخصوصية كأحد أبعاد التحديات التنظيمية على تحقيق الشمول المالي

H1 : هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحماية الخصوصية كأحد أبعاد التحديات التنظيمية على تحقيق الشمول المالي.

يبين الجدول نتائج تحليل الانحدار البسيط لقياس أثر حماية الخصوصية على الشمول المالي، حيث تظهر النتائج أن معامل الارتباط بلغ 0.349، بينما بلغ معامل التحديد 0.122، مما يعني أن حماية الخصوصية تفسر حوالي 12.2% من التغيرات في الشمول المالي، وهي نسبة ضعيفة نسبيا تدل على تأثير محدود لهذا البعد.

كما تشير النتائج إلى أن معامل بيتا بلغ 0.349 مع قيمة T تساوي 1.937 ومستوى دلالة 0.063، وهي قيمة أكبر من 0.05، مما يدل على عدم وجود أثر معنوي إحصائيا لحماية الخصوصية على الشمول المالي في عينة الدراسة.

تشير النتائج إلى أن حماية الخصوصية لا تمثل عاملا مؤثرا بشكل مباشر في الشمول المالي وفق بيانات الدراسة، رغم أهميتها النظرية، مما قد يشير إلى أن تأثيرها يكون غير مباشر أو يتداخل مع عوامل أخرى أكثر تأثيرا داخل البيئة المصرفية الرقمية

وعليه تم قبول الفرض الصفري القائل لا يوجد هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\leq$ 0.05 α) لحماية الخصوصية كأحد أبعاد التحديات التنظيمية على تحقيق الشمول المالي

خاتمة عامة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت التحديات التنظيمية الأساسية المرتبطة بالشمول المالي وأثرها على مستوى الشمول المالي داخل المؤسسات المصرفية، يمكن التأكيد على أن هذا الموضوع يكتسي أهمية بالغة في ظل التحولات التي يشهدها القطاع المصرفي، خاصة مع التوجه نحو الرقمنة وتوسيع قاعدة الخدمات المالية لتشمل مختلف شرائح المجتمع.

وقد سعت الدراسة إلى تحليل مختلف أبعاد التحديات التنظيمية المتمثلة في الإطار التشريعي والامتثال القانوني، الثقة في البيئة التنظيمية، تسعيرة الخدمة المصرفية والقدرة على الوصول إليها، إضافة إلى حماية الخصوصية، ومدى تأثيرها على الشمول المالي.

كما أظهرت النتائج الميدانية أن أفراد العينة يدركون بدرجة مرتفعة أهمية هذه الأبعاد في دعم الشمول المالي، كما بينت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة وتأثير متفاوت بين هذه الأبعاد والشمول المالي، حيث تبين أن بعد تسعيرة الخدمة المصرفية والقدرة على الوصول إليها يمثل العامل الأكثر تأثيرا في تحقيق الشمول المالي، في حين لم تسجل بعض الأبعاد الأخرى تأثيرا معنويا مباشرا.

كما خلصت الدراسة إلى أن التحديات التنظيمية مجتمعة لها تأثير معنوي على الشمول المالي، إلا أن قوة هذا التأثير تختلف حسب طبيعة كل بعد، مما يدل على أن الشمول المالي لا يتأثر بعامل واحد فقط بل بمجموعة متكاملة من العوامل التنظيمية والاقتصادية والتكنولوجية.

وبناء على ذلك يمكن القول إن تعزيز الشمول المالي يتطلب مقاربة شاملة ترتكز على تحسين تسعيرة الخدمات المصرفية وتسهيل الوصول إليها، إلى جانب تطوير الإطار التنظيمي وتعزيز حماية البيانات وبناء الثقة في البيئة المصرفية، بما يضمن إدماج أكبر عدد ممكن من الأفراد في النظام المالي الرسمي.

نتائج الدراسة

أظهرت نتائج الدراسة أن جميع أبعاد التحديات التنظيمية الأساسية المرتبطة بالشمول المالي حصلت على تقييم مرتفع من طرف أفراد العينة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين مستويات مرتفعة ومرتفعة جدا. كما سجل محور الشمول المالي بدوره مستوى مرتفع، مما يدل على وجود وعي إيجابي لدى أفراد العينة بأهمية الشمول المالي وأبعاده المختلفة داخل المؤسسات المصرفية.

أظهرت نتائج معامل ارتباط بيرسون وجود علاقة موجبة ودالة إحصائيا بين التحديات التنظيمية ككل والشمول المالي، حيث بلغ معامل الارتباط 0.582، مما يدل على أن التحديات التنظيمية مجتمعة ترتبط بشكل واضح بمستوى الشمول المالي.

وعند تحليل الأبعاد بشكل منفصل تبين أن بعد تسعيرة الخدمة المصرفية والقدرة على الوصول إليها هو الوحيد الذي سجل علاقة قوية ودالة إحصائيا مع الشمول المالي، بينما لم تظهر بقية الأبعاد علاقات معنوية قوية.

أظهر تحليل الانحدار المتعدد أن بعد تسعيرة الخدمة المصرفية والقدرة على الوصول إليها هو البعد الوحيد الذي له تأثير معنوي على الشمول المالي، حيث سجل أثر إيجابي ودال إحصائيا، في حين لم تثبت بقية الأبعاد وهي الإطار التشريعي والامتثال القانوني، الثقة في البيئة التنظيمية، وحماية الخصوصية أي تأثير معنوي مباشر، كما بين النموذج أن التحديات التنظيمية تفسر حوالي 44.4% من التغير في الشمول المالي، وهو ما يعكس قوة تفسير متوسطة للنموذج.

أظهرت النتائج أن بعض الأبعاد بشكل فردي لم تكن ذات تأثير معنوي على الشمول المالي، مثل الإطار التشريعي والثقة في البيئة التنظيمية وحماية الخصوصية، رغم وجود علاقات موجبة ضعيفة في بعضها، في المقابل برز بعد تسعيرة الخدمة المصرفية والقدرة على الوصول إليها كأهم عامل مؤثر في الشمول المالي، كما أظهر الانحدار البسيط أن التحديات التنظيمية ككل لها أثر معنوي على الشمول المالي، حيث فسرت حوالي 33.8% من التغير في هذا الأخير.

يمكن تفسير هذه النتائج بأن تحقيق الشمول المالي لا يتأثر فقط بالجوانب التنظيمية التقليدية مثل التشريعات أو حماية البيانات أو الثقة التنظيمية، بل يتأثر بشكل أكبر بالعوامل ذات الطابع العملي المباشر مثل تكلفة الخدمات وسهولة الوصول إليها.

كما يمكن القول إن التطور الرقمي وتوسيع الخدمات المصرفية يسهمان بشكل أكبر في تعزيز الشمول المالي مقارنة بالعوامل التنظيمية غير المباشرة، وهو ما يفسر بروز بعد تسعيرة الخدمات والقدرة على الوصول إليها كعامل حاسم في الدراسة.

تؤكد هذه النتائج أن تحسين الشمول المالي يتطلب التركيز على تقليل تكاليف الخدمات وتوسيع إمكانية الوصول إليها، إلى جانب تطوير الإطار التنظيمي بشكل متكامل وليس فقط نظري أو تشريعي.

توصيات

– العمل على تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية خاصة رسوم السحب والتحويل بما يسهل على مختلف الفئات الاجتماعية الاستفادة من الخدمات البنكية.

– تحسين وتوسيع البنية التحتية الرقمية للمؤسسات المصرفية بما يسمح بتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الإلكترونية.

– تعزيز برامج التوعية المالية الموجهة للزبائن بهدف رفع مستوى الثقافة المالية وتشجيع الاستخدام المنتظم للخدمات المصرفية.

– تطوير الأطر التنظيمية بشكل مستمر بما يواكب التحولات الرقمية في القطاع المصرفي ويساهم في دعم الشمول المالي.

– تعزيز آليات الرقابة المصرفية لضمان الامتثال للقوانين وحماية حقوق العملاء بما يعزز الثقة في النظام المصرفي.

– دعم إجراءات حماية البيانات والخصوصية من خلال اعتماد أنظمة أمنية متطورة للحد من مخاطر الاختراق وسوء استخدام المعلومات.

– تعزيز الشراكة بين البنوك والهيئات التنظيمية من أجل تطوير بيئة مصرفية أكثر شمولية واستجابة لاحتياجات مختلف الفئات.

–الاهتمام بالفئات ذات الدخل المحدود من خلال تصميم خدمات مصرفية بأسعار مناسبة ومرنة.

– الاستفادة من نتائج الدراسة في إعادة تقييم السياسات المصرفية المتعلقة بالشمول المالي وتوجيهها نحو مزيد من الفعالية والعدالة.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

1. مجلس محافظي المصاريف المركزية ومؤسسات النقد العربية بعنوان" **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي**" فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الجزائر – صندوق النقد العربي– سنة 2015.

أطروحات الدكتوراه

1. بوطالب عزيز أطروحة دكتوراه الطور الثالث بعنوان "**تأثير سياسة الشمول المالي على استقرار القطاع المال– دراسة حالة الجزائر** "– شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي جامعة –أم البواقي– السنة الجامعية (2025/2024)
2. بولمرج وحيدة أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم اقتصادية تخصص –اقتصاد نقدي وبنكي–بعنوان "**المنتجات البنكية الإسلامية كألية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**" جامعة –فرحات عباس–سطيف كلية العلوم الاقتصادية قسم العلوم الاقتصادية –السنة الجامعية "2022 2023"
3. تكالين فوزية أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورا الطور الثالث بعنوان " مساهمة التحول الرقمي في تدعيم الشمول المال" فرع: العلوم الاقتصادية، تخصص "اقتصاد نقدي وبنكي" جامعة الجزائر السنة الجامعية (2024 2025)
4. كردوسي مروة أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث بعنوان" **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي** "–دراسة حالة مجوعة من البنوك الجزائرية– شعبة علوم مالية ومحاسبة تخصص "مالية وبنوك" جامعة 8 ماي 1945 –قالمة– السنة الجامعية (2023 2024)
5. مراد قطاف خرخاشي أطروحة دكتوراه في الطور الثالث بعنوان" **تقدير أثر الشمول المالي على التنافسية المصرفية في مجموعة من البنوك في الجزائر** " جامعة الوادي– مختبر النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية. السنة الجامعية 2025/2024
6. مرنيز رحمة. بعنوان " تأثير الشمول المالي على الاستقرار المصرفي –دراسة قياسية–" [أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية وبنوك]. جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر السنة جامعية (2024,2025)

رسائل الماجستير

مذكرات ماستر

1. اكرام مالوسي وسنه مسعي مذكرة ماستر بعنوان" **الشمول المالي كألية لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية _دراسة حالة الجزائر_**" تخصص – اقتصاد بنكي ونقدي– المركز الجامعي _عبد الحفيظ بوالصوف ميلة_ السنة الجامعية (2021/2020)

2. اكرام مالوسي، سنه مسعي مذكرة ماستر بعنوان" الشمول المالي كألية لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية " تخصص –اقتصاد نقدي وبنكي– مركز جامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة السنة الجامعية (2021/2020)
3. بالأعوار أشواق، السايح نجو مذكرة ماستر بعنوان" **الخدمات المالية الحديثة ودورها في تعيز الشمول المالي الرقمي _ دراسة حالة بريد الجزائر. بورقلة** " تخصص – اقتصاد نقدي ومالي جامعة – قاصدي مرباح _ ورقلة_ سنة جامعية (2025/2024)
4. بوراس محي الدين ولعور سطايحي الهام مدكرة ماستر بعنوان" تحليل الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر "تخصص– اقتصاد نقدي وبنكي – جامعة 20أوت 1955_ سكيكدة_ السنة الجامعية (2023/2022)
5. بوشيبة صلاح الدين مذكرة ماستر أكاديمي بعنوان "واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الجزائر "كلية العلوم الاقتصادية تخصص_ اقتصاد بنكي ونقدي–جامعة _محمد بوضياف مسيلة_، السنة الجامعية (2021. 2022)
6. ترايعية ايمان، مذكرة ماستر أكاديمي بعنوان" **التحول الرقمي المصرفي ودوره في تعزيز الشمول المالي في الجزائر**" فرع العلوم الاقتصادية تخصص "مالي ونقدي" جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي _تبسة_ السنة الجامعية (2024 2025)
7. تونسي منصورية. بالعربي أمينة مذكرة ماستر بعنوان" **الشمول المالي بديلا عن الخدمات المصرفية التقليدية _تحليل لعينة من الدراسات السابقة**" شعبة: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم– السنة الجامعية (2021/2020)
8. حياة بودراع ، سوسن غجاتي مذكرة ماستر بعنوان" فعالية ابتكار الخدمات المصرفية الالكترةنية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر " في العلوم الاقتصادية تخصص " اقتصاد نقدي وبنكي" جامعة 8 ماس 1945 –قالمة– السنة 2023/2022
9. خريسي صلاح الدين، بلجود صبري مذكرة ماستر بعنوان " واقع الشمول المالي وافاق تعزيزه في الدول العربية مع الإشارة لحالة الجزائر"تخصص اقتصاد نقدي ومالي جامعة _ الشاذلي بن جديد الطارف _ السنة الجامعية 2025/2024
10. سوايح فاطمة، جلاوجي ملاك مذكرة ماستر بعنوان" **الخدمات المالية الرقمية كألية لتعزيز الشمول المالي دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري**" تخصص: إدارة مالية، جامعة – سطيف 1فرحات عباس– السنة الجامعية: 2025/2024
11. طرفاوي شيخ ورابة أمينة مذكرة ماستر بعنوان " **دور الشمول المالي في تحسين جودة الخدمة البنكية –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**– شعبة: مالية ومحاسبة تخصص مالية وبنوك، جامعة ابن خلدون _تيارت_ السنة (2022/2021)

12. عمار حميمد ونوح بوعروج مذكرة ماستر أكاديمي الطور الثاني بعنوان " دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي– مقارنة بين الجزائر والدول العربية–" شعبة علوم مالية ومحاسبة –تخصص مالية المؤسسة –جامعة 'قاصدي مرباح ورقلة الجزائر' السنة الجامعية (2020/2019)
13. قاسمي يسمينة ومزيان توفيق دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية بعنوان "دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة جامعة "أحمد زبانة غليزان – الجزائر– سنة2022

المقالات العلمية

1. بن براهيم قويدر ، " **الشمول المالي وأثره على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة (2021/2004)**" مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية المجلد (10) العدد (01) السنة 2024
2. بن عربية ربيعة ،عيبود قادة مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية بعنوان" قياس أثر الشمول المالي على فعالية السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990/ 2020) المجلد05 العدد: 02 السنة 2022
3. بن مدخل يمينة، بوسواك أمال "**دور الوساطة المصرفية والبنية التحتية في تفعيل الشمول المالي :القطاع المصرفي في الجزائر أنموذجا**" مجلة المنهل الاقتصادي المجلد07 العدد01، جوان 2024 جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر
4. بوطلاعة محمد ،.بوقرة كريمة، ساعد بخوش حسينة " **واقع الشمول المالي وتحدياته – الأردن والبحرين نموذجا** " مجلة اقتصاد المال والأعمال المجلد (04) العدد رقم (02) الشهر (06) السنة (2020)
5. بولحبال سميرة ، حاكمي نجيب الله " **أثر الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز الشمول المالي لخدمة التنمية الريفية**" مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (06) / العدد (1)، جوان 2019)
6. جواني صونيا. مرميت عديلة مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة بعنوان' دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي –تجربة البحرين– " السنة (2021)
7. حلايلي نريمان، بن بوزيان محمد " **دور خصائص الخدمات المصرفية الالكترونية في تعزيز العلاقة مع الزبون** مجلة العلوم الاقتصادية المجلد 17/العدد:1 جامعة جيلالي ليابس –سيدي بلعباس– (2022)
8. حنان الطيب سلسلة كتيبات تعريفية العدد (1) موجهة الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي
9. حياة نجار" **تطوير الخدمات المصرفية الالكترونية مطلب لتعزيز الشمول المالي – حالة الجزائر**" مجلة الاقتصاد المال والأعمال – المجلد (7) العدد (4) جامعة جيجل (محمد الصديق بن يحي) الشهر ديسمبر السنة (2023)

10. خلافة محمد بدر، بلال " **واقع الشمول المالي في الجزائر وإستراتيجية تعزيزه** –" مجلة نماء للاقتصاد والتجارة المجلد 07، العدد 01، جوان (2023) " مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة، جامعة "جيجيل (الجزائر) .
11. خليفة أمينة مذكرة ماستر أكاديمي بعنوان" دور شركات التكنولوجيا في تعزيز الشمول المالي" شعبة العلوم الاقتصادية تخصص–نقدي وبنكي–جامعة "سكيكدة" سنة الجامعية –2022. 2023
12. د. قدوري طارق وزغدي باديس " **دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر**" / مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة المجلد:05/ العدد:01(2022)
13. ديدوش هاجر، حريري عبد الغاني " **واقع الخدمات المصرفية الالكترونية بالبنوك الجزائرية**" مجلة استراتجيات التحقيقات الاقتصادية والمالية المجلد (04/ العدد 01 **جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي** السنة (2022)
14. رودي زهرة، عبد النبي فتيحة "**مساهمة التكنولوجيا المالية في تعزيز الخدمات المالية الرقمية بالبنوك الجزائرية بين التحديات والأفاق**" مجلة الجغرافية الاقتصادية المجلد (03) العدد (01) جامعة– 20أوت 1955 –سكيكدة (2026)
15. سمسوم صليحة. طويل أسيا " **أثر الشمول المالي على دعم وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر – دراسة تحليلية خلال 2020–2025**" مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد 16، العدد 1
16. سمسوم صليحة. طويل أسيا "مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد 16، العدد 1 الصفحة (167) يعنوان " أثر الشمول المالي على دعم وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر – دراسة تحليلية خلال 2020–2025"
17. عيوش رتيبة، بن لكحل محمد أمين " **تحليل واقع الشمول المالي في الجزائر من خلال مؤشرات الشمول المالي للفترة 2023/2015**"مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية بعنوان المجلد 09/العدد: 01(2025) جامعة يحي فارس المدية –الجزائر
18. غريب الطاوس، دريد حنان " **استراتيجيات تعزيز الشمول المالي في الدول العربية –دراسة بعض التجارب العربية**" مجلة جزائرية لاقتصاد والإدارة مجلة أكاديمية المجلد (15) العدد (01) جامعة العربي التبسي – الجزائر– سنة النشر (2021)
19. قشاري يسمينة " **تحقيق الشمول المالي في الدول العربية – الواقع والأفاق**" مجلة الاقتصاد والبيئة المجلد 05/العدد: 02 جامعة بسكرة (الجزائر) أكتوبر (2022)
20. قندسي أمال، عبد المالك حليمة مذكرة ماستر بعنوان " **الشمول المالي وأثره في تحقيق التنمية الاقتصادية _ الجزائر_** " قسم: العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي المركز الجامعي– مغنية – السنة الجامعية (2024/2023)

21. كركار مليكة " **الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر**" مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، رقم المجلد 10، العدد 3 – جامعة "علي لونيسي " البليدة 2 الجزائر تاريخ النشر 2019/12/31

22. مريم كردوسي، أمال براهمية " **تحديات الشمول المالي في البنوك الجزائرية واليات المواجهة** " مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية المجلد06/ العدد :01(2022)

23. معمري نارجس، أوكيل حميدة "**واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر**" مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية المجلد الأول. العدد 1 (ديسمبر 2019)

24. هبة عبد المنعم ، كريم زايدي دراسة " **المنافسة المصرفية والشمول المالي في الدول العربية** " صندوق النقد العربي يونيو 2020

25. وفاء حمدوش، لمياء عماني، سمية بن علي" **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز أداء القطاع المصرفي في الجزائر الدوافع والحلول** "مجلة الاقتصاد "الجديد المجلد (12) العدد 4(1202) جامعة قاصدي مرباح –ورقلة– تاريخ النشر 2021/10/01

ملتقيات

1. عابد صونية ملتقى دولي : رقمنة الخدمات المصرفية وتسويقها دوليا ضمن متطلبات تحقيق الشمول المالي في دول شمال افريقيا – تنظيم جامعة العربي التبسي _ تبسة_ بعنوان " الرقمنة والصيرفة الإسلامية اليتين لتعزيز الشمول المالي " يوم 01 جويلية 2024

محاضرات

2. محاضرة الأولى في مقياس التكنولوجيا المالية، قسم العلوم المالية والمحاسبة تخصص "مالية" الثانية ماستر مقدمة من الدكتور "تاهي عبد الرحمان"

المراجع الأجنبية

1. d'Économie et de Statistique Appliquée. Volume 20, Numéro 01, Juin 2023 ISSN:1112-234X EISSN : 2600-6642
2. The efforts of the Bank of Algeria to strengthen financial inclusion in Algeria in the face of the spread of the pandemic (covid-19)

مواقع الإنترنت

1. www.amf.org.ae
2. https://www.bankingly.com/news/financial-inclusion--what-are-the-risks-opportunities-and-challenges-
3. https // GET FOCAL By MOZN .ai

الملاحق

Correlations

		بعد_الاول	a1	a2	a3	a4	a5	a6
بعد_الاول	Pearson Correlation	1	.557**	.614**	.528**	.436*	.769**	.353
	Sig. (2-tailed)		.001	.000	.003	.020	.000	.056
	N	30	30	30	30	28	30	30
a1	Pearson Correlation	.557**	1	.265	.198	.079	.502**	-.154
	Sig. (2-tailed)	.001		.156	.294	.689	.005	.418
	N	30	30	30	30	28	30	30
a2	Pearson Correlation	.614**	.265	1	.317	.157	.294	.354
	Sig. (2-tailed)	.000	.156		.088	.424	.115	.055
	N	30	30	30	30	28	30	30
a3	Pearson Correlation	.528**	.198	.317	1	.153	.493**	.097
	Sig. (2-tailed)	.003	.294	.088		.437	.006	.610
	N	30	30	30	30	28	30	30
a4	Pearson Correlation	.436*	.079	.157	.153	1	.202	.111
	Sig. (2-tailed)	.020	.689	.424	.437		.302	.574
	N	28	28	28	28	28	28	28
a5	Pearson Correlation	.769**	.502**	.294	.493**	.202	1	.229
	Sig. (2-tailed)	.000	.005	.115	.006	.302		.223
	N	30	30	30	30	28	30	30
a6	Pearson Correlation	.353	-.154	.354	.097	.111	.229	1
	Sig. (2-tailed)	.056	.418	.055	.610	.574	.223	
	N	30	30	30	30	28	30	30

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		بعد_الثاني	b1	b2	b3	b4	b5	b6
بعد_الثاني	Pearson Correlation	1	.361	.627**	.491**	.421*	.158	.389*
	Sig. (2-tailed)		.054	.000	.006	.020	.403	.034
	N	30	29	30	30	30	30	30
b1	Pearson Correlation	.361	1	.187	-.065	-.127	.295	-.340
	Sig. (2-tailed)	.054		.331	.738	.512	.121	.071
	N	29	29	29	29	29	29	29
b2	Pearson Correlation	.627**	.187	1	.302	.025	-.130	.105
	Sig. (2-tailed)	.000	.331		.105	.895	.493	.582
	N	30	29	30	30	30	30	30
b3	Pearson Correlation	.491**	-.065	.302	1	.137	-.162	.020
	Sig. (2-tailed)	.006	.738	.105		.470	.392	.917
	N	30	29	30	30	30	30	30
b4	Pearson Correlation	.421*	-.127	.025	.137	1	-.032	.309
	Sig. (2-tailed)	.020	.512	.895	.470		.868	.097
	N	30	29	30	30	30	30	30

b5	Pearson Correlation	.158	.295	-.130	-.162	-.032	1	.085
	Sig. (2-tailed)	.403	.121	.493	.392	.868		.653
	N	30	29	30	30	30	30	30
b6	Pearson Correlation	.389*	-.340	.105	.020	.309	.085	1
	Sig. (2-tailed)	.034	.071	.582	.917	.097	.653	
	N	30	29	30	30	30	30	30

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		بعد_الثالث	c1	c2	c3	c4	c5	c6
بعد_الثالث	Pearson Correlation	1	.408*	-.082	.790**	.455*	.620**	.739**
	Sig. (2-tailed)		.025	.665	.000	.012	.000	.000
	N	30	30	30	30	30	30	30
c1	Pearson Correlation	.408*	1	-.140	.113	-.257	-.095	.187
	Sig. (2-tailed)	.025		.461	.554	.171	.617	.323
	N	30	30	30	30	30	30	30
c2	Pearson Correlation	-.082	-.140	1	.008	.136	-.284	-.348
	Sig. (2-tailed)	.665	.461		.966	.474	.128	.060
	N	30	30	30	30	30	30	30
c3	Pearson Correlation	.790**	.113	.008	1	.548**	.531**	.406*
	Sig. (2-tailed)	.000	.554	.966		.002	.003	.026
	N	30	30	30	30	30	30	30
c4	Pearson Correlation	.455*	-.257	.136	.548**	1	.392*	.137
	Sig. (2-tailed)	.012	.171	.474	.002		.032	.470
	N	30	30	30	30	30	30	30
c5	Pearson Correlation	.620**	-.095	-.284	.531**	.392*	1	.371*
	Sig. (2-tailed)	.000	.617	.128	.003	.032		.044
	N	30	30	30	30	30	30	30
c6	Pearson Correlation	.739**	.187	-.348	.406*	.137	.371*	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.323	.060	.026	.470	.044	
	N	30	30	30	30	30	30	30

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		بعد_الرابع	d1	d2	d3	d4	d5	d6
بعد_الرابع	Pearson Correlation	1	.434*	.659**	.732**	.716**	.687**	.268
	Sig. (2-tailed)		.017	.000	.000	.000	.000	.153
	N	30	30	30	30	30	30	30
d1	Pearson Correlation	.434*	1	.241	.131	.247	.241	-.171
	Sig. (2-tailed)	.017		.200	.489	.188	.200	.366
	N	30	30	30	30	30	30	30

d2	Pearson Correlation	.659**	.241	1	.402*	.393*	.410*	-.133
	Sig. (2-tailed)	.000	.200		.027	.032	.024	.483
	N	30	30	30	30	30	30	30
d3	Pearson Correlation	.732**	.131	.402*	1	.429*	.313	.218
	Sig. (2-tailed)	.000	.489	.027		.018	.092	.247
	N	30	30	30	30	30	30	30
d4	Pearson Correlation	.716**	.247	.393*	.429*	1	.393*	-.046
	Sig. (2-tailed)	.000	.188	.032	.018		.032	.811
	N	30	30	30	30	30	30	30
d5	Pearson Correlation	.687**	.241	.410*	.313	.393*	1	.067
	Sig. (2-tailed)	.000	.200	.024	.092	.032		.727
	N	30	30	30	30	30	30	30
d6	Pearson Correlation	.268	-.171	-.133	.218	-.046	.067	1
	Sig. (2-tailed)	.153	.366	.483	.247	.811	.727	
	N	30	30	30	30	30	30	30

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		المحور_الثاني	e1	e2	e3	e4	e5	e6	e7	e8
المحور_الثاني	Pearson Correlation	1	.329	.743**	.684**	.704**	.346	.654**	.505**	.198
	Sig. (2-tailed)		.081	.000	.000	.000	.066	.000	.005	.303
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29
e1	Pearson Correlation	.329	1	.014	.443*	.090	.179	-.008	.021	-.302
	Sig. (2-tailed)	.081		.941	.016	.644	.354	.966	.914	.111
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29
e2	Pearson Correlation	.743**	.014	1	.454*	.416*	.266	.297	.377*	.146
	Sig. (2-tailed)	.000	.941		.013	.025	.163	.118	.044	.449
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29
e3	Pearson Correlation	.684**	.443*	.454*	1	.361	.073	.459*	.069	-.003
	Sig. (2-tailed)	.000	.016	.013		.054	.707	.012	.723	.987
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29
e4	Pearson Correlation	.704**	.090	.416*	.361	1	.268	.460*	.121	.125
	Sig. (2-tailed)	.000	.644	.025	.054		.159	.012	.530	.519
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29
e5	Pearson Correlation	.346	.179	.266	.073	.268	1	.095	-.081	-.526**
	Sig. (2-tailed)	.066	.354	.163	.707	.159		.623	.674	.003
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29
e6	Pearson Correlation	.654**	-.008	.297	.459*	.460*	.095	1	.371*	.173
	Sig. (2-tailed)	.000	.966	.118	.012	.012	.623		.047	.369
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29
e7	Pearson Correlation	.505**	.021	.377*	.069	.121	-.081	.371*	1	.355
	Sig. (2-tailed)	.005	.914	.044	.723	.530	.674	.047		.059
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29

e8	Pearson Correlation	.198	-.302	.146	-.003	.125	-.526**	.173	.355	1
	Sig. (2-tailed)	.303	.111	.449	.987	.519	.003	.369	.059	
	N	29	29	29	29	29	29	29	29	29

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.704	21

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.676	7

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.797	28

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
a1	30	2	5	4.27	.785
a2	30	3	5	4.30	.596
a3	30	3	5	4.40	.621
a4	28	3	5	4.50	.577
a5	30	2	5	4.00	.788
a6	30	2	4	3.50	.572
بعد_الاول	30	19	29	24.67	2.733
b1	29	2	5	4.03	.680
b2	30	2	5	3.83	.874
b3	30	2	5	3.93	.740
b4	30	3	5	4.27	.521
b6	30	2	5	4.13	.629
بعد_ثاني_2	29	21	28	24.21	1.859
c1	30	2	5	3.70	.877
c3	30	3	5	3.87	.629
c4	30	3	5	4.03	.414
c5	30	2	5	3.70	.702
c6	30	1	5	3.23	1.073
بعد_الثالث_2	30	14	24	18.53	2.315

d130	3	5	4.20	.484
d230	3	5	4.17	.592
d330	3	5	4.30	.651
d430	2	5	4.27	.691
d530	3	5	4.17	.592
30بعد_رابع_2	16	24	21.10	2.057
27Valid N (listwise)				

Descriptive Statistics

N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
e129	3	5	3.97	.566
e229	2	5	4.17	.759
e329	2	5	3.86	.693
e429	2	5	4.07	.753
e529	2	5	4.00	.707
e629	3	5	3.93	.530
e729	2	5	4.21	.620
29محور_ثاني_2	20	32	28.21	2.717
29Valid N (listwise)				

Correlations

		محور_ثاني_2	بعد_الاول	بعد_ثاني_2	بعد_الثالث_2	بعد_رابع_2	محور_اول_2
محور_ثاني_2	Pearson Correlation	1	.345	.177	.569**	.349	.582**
	Sig. (2-tailed)		.067	.367	.001	.063	.001
	N	29	29	28	29	29	28
بعد_الاول	Pearson Correlation	.345	1	.238	.258	.025	.659**
	Sig. (2-tailed)	.067		.214	.169	.898	.000
	N	29	30	29	30	30	29
بعد_ثاني_2	Pearson Correlation	.177	.238	1	.472**	.028	.643**
	Sig. (2-tailed)	.367	.214		.010	.886	.000
	N	28	29	29	29	29	29
بعد_الثالث_2	Pearson Correlation	.569**	.258	.472**	1	.148	.726**
	Sig. (2-tailed)	.001	.169	.010		.436	.000
	N	29	30	29	30	30	29
بعد_رابع_2	Pearson Correlation	.349	.025	.028	.148	1	.503**
	Sig. (2-tailed)	.063	.898	.886	.436		.005
	N	29	30	29	30	30	29
محور_اول_2	Pearson Correlation	.582**	.659**	.643**	.726**	.503**	1
	Sig. (2-tailed)	.001	.000	.000	.000	.005	
	N	28	29	29	29	29	29

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.666[a]	.444	.347	2.219

a. Predictors: (Constant), بعد_رابع_2, بعد_ثاني_2, بعد_الاول, بعد_الثالث_2

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	90.228	4	22.557	4.583	.007[b]
	Residual	113.200	23	4.922		
	Total	203.429	27			

a. Dependent Variable: محور_ثاني_2

b. Predictors: (Constant), بعد_رابع_2, بعد_ثاني_2, بعد_الاول, بعد_الثالث_2

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	8.083	7.446		1.086	.289
	بعد_الاول	.238	.164	.235	1.457	.159
	بعد_ثاني_2	-.181	.266	-.122	-.678	.504
	بعد_الثالث_2	.621	.217	.520	2.857	.009
	بعد_رابع_2	.339	.214	.254	1.584	.127

a. Dependent Variable: محور_ثاني_2

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.582[a]	.338	.313	2.276

a. Predictors: (Constant), محور_اول_2

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	68.790	1	68.790	13.284	.001[b]
	Residual	134.639	26	5.178		
	Total	203.429	27			

a. Dependent Variable: محور_ثاني_2

b. Predictors: (Constant), محور_اول_2

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	3.235	6.848		.472	.641
	محور_اول_2	.283	.078	.582	3.645	.001

a. Dependent Variable: محور_ثاني_2

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.345[a]	.119	.087	2.597

a. Predictors: (Constant), بعد_الاول

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	24.655	1	24.655	3.656	.067[b]
	Residual	182.104	27	6.745		
	Total	206.759	28			

a. Dependent Variable: محور_ثاني_2

b. Predictors: (Constant), بعد_الاول

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	19.888	4.378		4.543	.000
	بعد_الاول	.337	.176	.345	1.912	.067

a. Dependent Variable: محور_ثاني_2

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.177[a]	.031	-.006	2.753

a. Predictors: (Constant), بعد_ثاني_2

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	6.387	1	6.387	.843	.367[b]
	Residual	197.041	26	7.579		
	Total	203.429	27			

a. Dependent Variable: محور_ثاني_2

b. Predictors: (Constant), بعد_ثاني_2

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	21.830	6.896		3.166	.004
	بعد_ثاني_2	.261	.285	.177	.918	.367

a. Dependent Variable: محور_ثاني_2

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.569[a]	.323	.298	2.276

a. Predictors: (Constant), بعد_الثالث_2

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	66.882	1	66.882	12.910	.001[b]
	Residual	139.876	27	5.181		
	Total	206.759	28			

a. Dependent Variable: محور_ثاني_2
b. Predictors: (Constant), بعد_الثالث_2

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	16.053	3.409		4.709	.000
	بعد_الثالث_2	.656	.183	.569	3.593	.001

a. Dependent Variable: محور_ثاني_2

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.349[a]	.122	.090	2.593

a. Predictors: (Constant), بعد_رابع_2

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	25.237	1	25.237	3.754	.063[b]

Residual	181.522	27	6.723		
Total	206.759	28			

a. Dependent Variable: 2_محور_ثاني

b. Predictors: (Constant), 2_بعد_رابع

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	18.519	5.024		3.686	.001
	2_بعد_رابع	.461	.238	.349	1.937	.063

a. Dependent Variable: 2_محور_ثاني